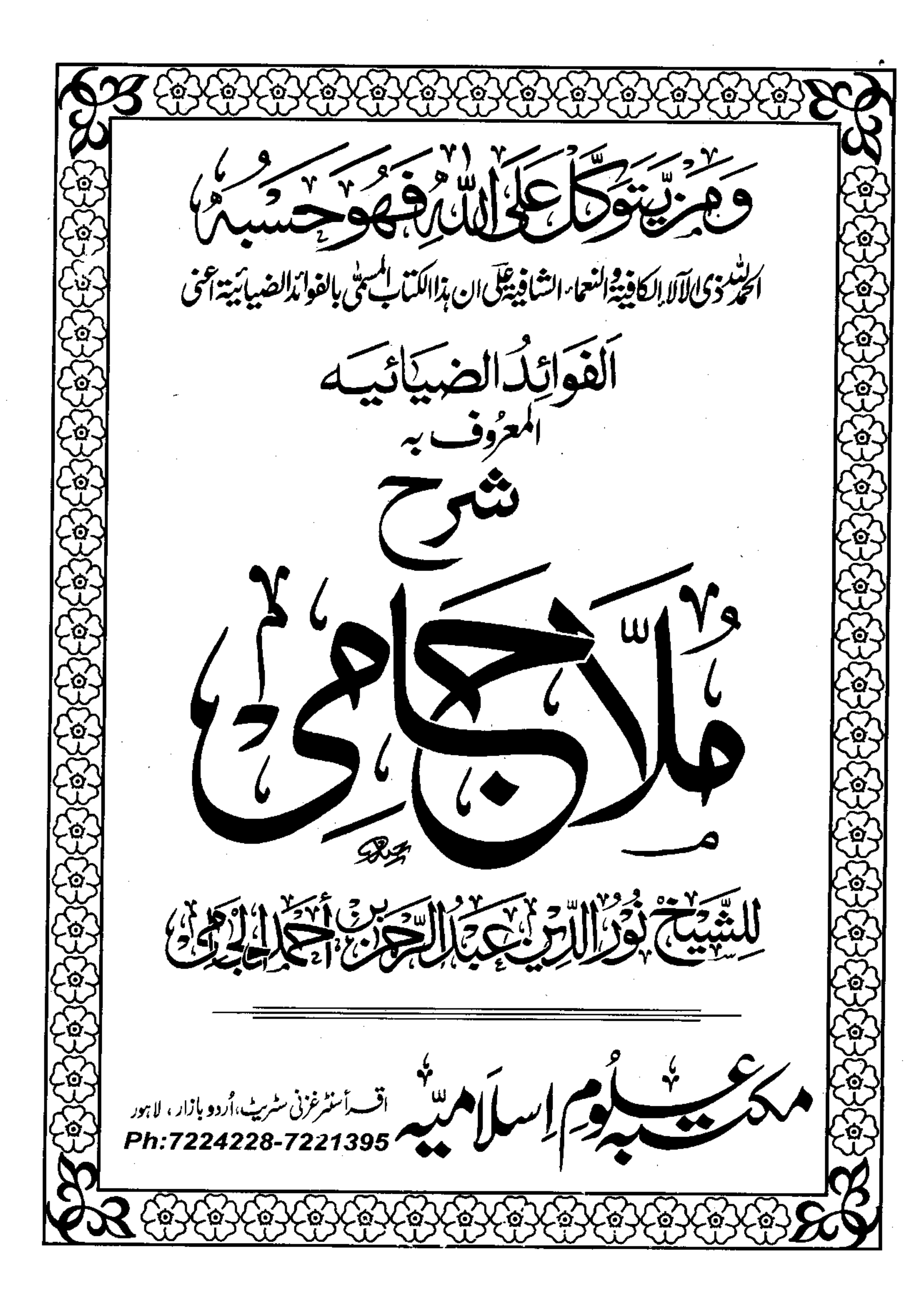

بسم الله الرحمن الرحيم
الفوائد الضيائيه
المعروف به
شرح
ملا جامی
للشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي
مکتبہ علوم اسلامیہ
اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اردو بازار، لاہور


وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهُ
الحمد لله ذي الآلاء الكافية والنعماء الشافية على ان هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية اعني
الفوائد الضيائية
المعروف به
شرح
ملا جامی
محشی
للشيخ نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي
مكتبه علوم اسلاميه
اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اردو بازار، لاہور
Ph:7224228-7221395

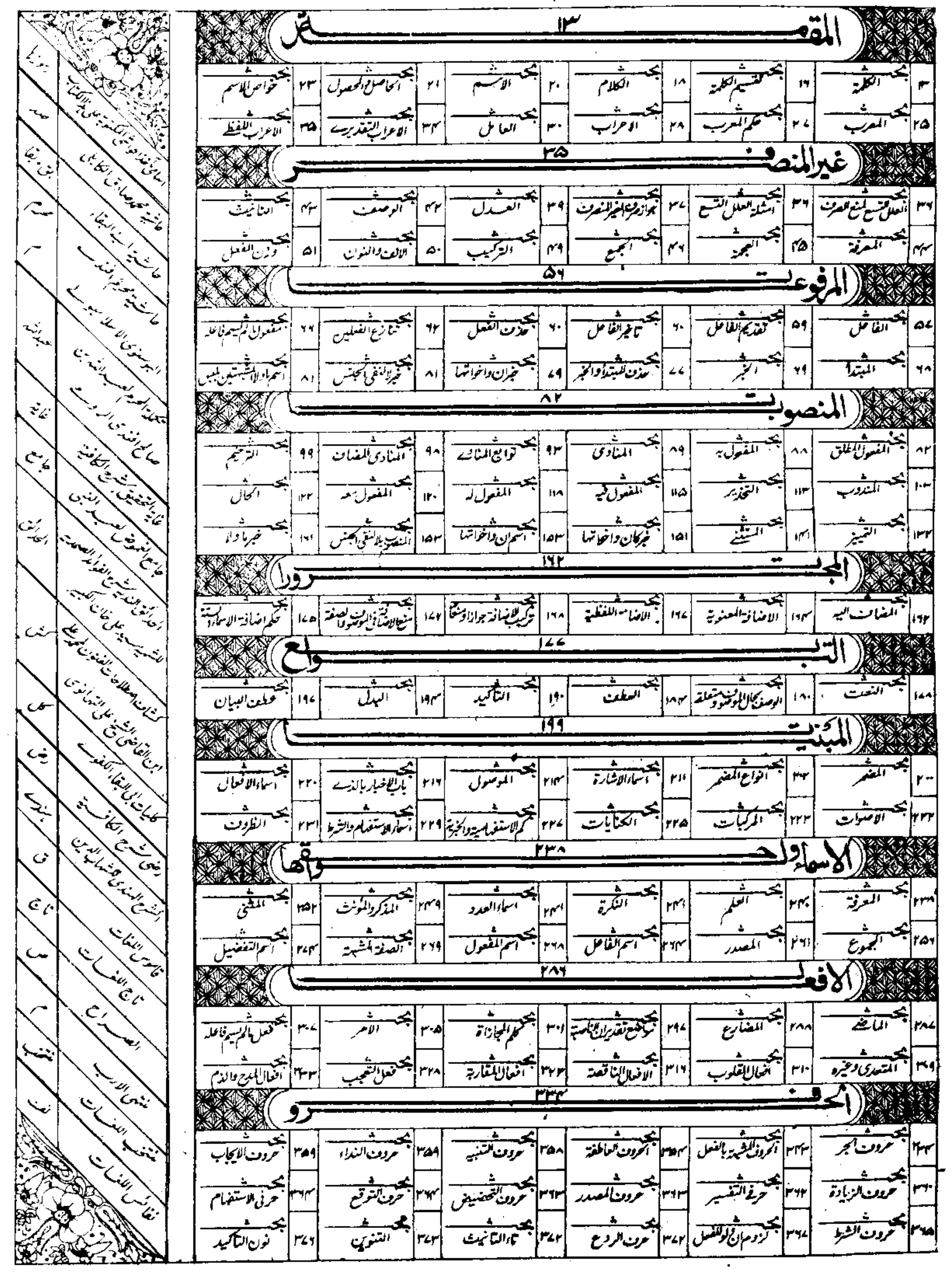
بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من رفع السماء وخفض الغبراء ونصب عليها اوتاد الجبال لكيلا يسقط سكونها حركة الزلزال و انعم علينا باعراب النعماء فى ذلك البناء على وجه الكمال وصل وسلم على نبيك الذى جعلت شفاعته شافية لمرضى سوء الاعمال فى يوم الاهوال كافية لنجاة العصاة عن العقوبة والنكال و على آله وصحبه الذين جروا كافة الخلق نحو ضياء الدين من ظلمات الغواية والضلال اى مايبحث عن تركيب الجمل وتعريب الاقوال وبعد فيقول العبد الآسى محمد عبد العلى المدراسى تجاوز عن جرائمه ربه لا تناسى ان النحو فى الكلام كالملح فى الطعام لاسيما فى لسان العرب احلى من الرطب واهنى من العنب بل هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما فى الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة والغاية القصوى من الرشاقة والملاحة ومن احسن ما صنف فيه بيانا واجمع تبيانا هذه الفوائد الضيائية التى اجلى من ان تعرف واعلى من ان توصف وقد تداولت بين الطلاب وتناولتها ايدى اولى الالباب كيف لا ومتنها امام المحققين جمال الملة والدين ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابى بكر المعروف بابن الحاجب لان والده كان حاجبا للامير عز الدين الصلاحى الكردى نسباء والمالكى مذهبا ولد آخر سنة سبعين وخمس مائة فى بلد اسنا من مضافات مصر واشتغل فى صغره بالقاهرة وحفظ القرآن حتى كمل فى العربية والاصول بين اذكياء العلماء الفحول ثم قدم دمشق ودرس بجامعها ثم رحل الى الاسكندرية ومات بها رحمه الله نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ست واربعين و ست مائة ودفن خارجا من باب البحر وله فى الفقه والاصول مختصران وفى الصرف الشافية وشرحها وفى النحو الكافية وشرحها الوافية والامالى فى مجلد ضخيم وله شرح المفصل وفى العروض قصيدة ومؤلفات اخرى كلها مفيدة وشارحها الفاضل الشهير النامى الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامى ولد ثالث وعشرين من شعبان سنة سبع عشر وثمان مائة بجام من قصبات خراسان وكان لقينا فطنا فى العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة صحب اكثر المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى واستفاض من خواجه عبيد الله الاحرار السمرقندى وكان من معتقديه السلطان حسين وميرعلى الشيرازى وينتهى نسبه الى المولى محمد الشيبانى التلميذ للامام الاعظم رحمهم الله ووفاته بهرات سنة ثمان وتسعين وثمان مائة ودفن بمشهدها ولما توجهت الطائفة الطاغية الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه ضياء الدين يوسف جسده من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم لما تسلط عليها الطائفة المذكورة نبشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب وله الزلفى العظمى يوم الحساب وعليهم النكال و العذاب وقيل تاريخه ومن دخله كان امنا وقد لخص فى هذا الشرح ما فى شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن اكثر ما اخذه الشرح الهندى للشهاب الدين عمر الدولة آبادى ثم الهندى مع زيادات من تلقاء نفسه لا يمكن الزيادة عليها فى لطف التحرير تهذيبا وحسن التسطير ترتيبا كم من فوائد فيه من قول دقيق لا يطلع على اسرارها الا واحد بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يرتشف من انهارها الا وارد بعد وارد واليه اشار القائل بالفارسية ❊ كم از عضدى نميدانيم شرح مولوى جامى ❊ كه در هر نكته اش حيران شده صد فاضل نامى ❊ ولذا كان متداولا فى الدرس تحقيقا واعتبارا وقد انطبع فى اكثر المطابع كرات ومرارا لكن لقلة اعتناء الطابعين بتصحيح الكاپى وتنقيح الپروف وقعت فيه اغلاط كثيرة من تصحيف الالفاظ وتحريف الحروف حتى صارت العبارات من المتن والشرح بحيث لا تميز بينهما بسبب الارتباك الفاسد والالتباس الكاسد بل مع قطع النظر عن ذلك الضرر شحوا لها ومزجوا بها بعض الحواشى القصيرة الواقعة بين السطور بحيث صدقت المعانى المقصودة وظهر فى المبانى الفتور فاستدرت اعناق الطلاب الى ان يكشف عن وجوه عرائس معانيه النقاب ويرفع عن محاسن خرائد مبانيه الحجاب لاسيما اشار الى تصحيحه واقترح على تنقيحه المخدوم المولوى محمد نادم حسين احسن الله اليه وصار ادرين وكان مطبوعا باهره السامى فى المطبع النظامى سنة ١٢٩٩ وثانيا فى المطبع المصطفائى لمحمد مصطفى خان تغمده الرحمن بالرحمة والغفران سنة ١٣٠٩ وثالثا ايضا قد انطبع سنة فى هذا المطبع المبارك بحسن توفيق الله تعالى زبارك تحت ادارة ابنه الخان المنيع الشان الفائق فى كمال حسن صناعة الطبع على الاقران محمد عبد الواحد خان حماه الله عن طوارق الحدثان فشمرت ذيلى عن ساق الجد فى رفع اغلاط المتن والشرح على وجه العبور بقدر المقدور وتحريت تمييز العبارات المتركبة والالفاظ الملتبكة وتبيين اللباب عن القشور وتفريق النفى من المعصور ولم آل جهدا فى رجوعى الى النسخ القديمة الصحيحة القلمية باخذ ما صفا من الصواب وطرح ما كدر من الارتياب كما يعرف ذلك الناقد البصير الطاعن الطعن لكن لم يتيسر لى بضيق الوقت مهلة لمطالعة بعض ما عدا الحواشى فلهذا بقى فى الهوامش نبذ من الغواشى انا معذور فيه وانما الطعن من ذى البدن السفيه فاين جلوه لايكيو صار مثلا عنه مع هذا جاء هذا الكتاب الصحيح مع الفوائد الرائقة خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة ولما لاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه ارخت تاريخ علم الرسالة

ان هذا السفر ما احسنه	مسفر كالشمس بدر شارق	متنه فى النحو متن موجز	شرحه للكشف نعم الكاشف	نحو نحو النحو نحو نحوه
فيه معنى اللطف تقر وارق	طبعه قد جاء بالوجه الحسن	حسنه لو يعرف الا العارف	حين شئت الارخ من جنبه	نسخة فى النحو نادى الملتف

١٣٠٣ھ

رموزها	اسامى الحواشى المكتوبة على هذا الكتاب
عص	حاشية عصام الدين بن ابراهيم بن محمد الاسفرائينى المتوفى سنة ٩٤٣
عم	حاشية محمد عصمة الله بن محمود البخارى الى المنصف
غت	حاشية عبد الغفور اللارى المتوفى سنة ٩١٢ تلميذ الجامى الى بحث الاصوات فى صفحة ٣٣٩
غف	تكملة عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتى المتوفى سنة ١٠٦٧ من المركبات فى صفحة ٢٢٣
تك	حاشية الشيخ وجيه الدين العلوى الكجراتى المتوفى سنة ٩٩٨
عل	حاشية الشيخ نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوى المتوفى سنة ١٠٧٣
ق	حاشية الفاضل ... الى بحث المرفوعات فى صفحة ٩٢
تش	حاشية محمد عبد الرحمن بن محمود الاسفرائينى
لح	حاشية جمال الدين بن نعيم
عب	الفوائد الشافية فى حل اعراب الكافية
ج م	حل الآيات والابيات لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن الاصفهانى
الفوائد	ايضا للعبد الرحيم الصفى فورى
ص ى	
ص ع	



حاشية مير سيد شريف على الكافية
حاشية عبد الغفور على الكافية
عبد الله
تكملة الحواشي
جامع الغموض
شرح الفوائد الضيائية
كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي
ابن القاضي
كليات ابي البقاء الكفوي
رضي شرح الكافية
شرح شذور الذهب
قاموس اللغات
تاج اللغات
الصراح
منتهى الارب
منتخب اللغات
نفائس اللغات

التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا استرار اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لاسيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الابدان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يحرروا اقلام الاصلاح على خطيأتي وتسيد واستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتدا ولا بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما كان كلام المصنف اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله البقية وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى ذكرا ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة واما التزام الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر

المضاف الیہ ولا خفاء فی انہ بعد الوضع لا دخل للواضع فی الدلالۃ حتی یکون الدلالۃ بشرطہ متوقفا علی ذکر المتعلق فلو کان صاحب التحقیق لم
یعد رسنہ مثل ہذا الکلام بل المص ایضا یستحق ان یقال فی حقہ ما قالہ السید المحقق فی حق نجم الائمۃ حیث قال فی حواشی شرحہ علی الکافیۃ
فی ہذا المقام یقرب من تحقیق معنی الحرف تارۃ ویبعد عنہ بمراحل تارۃ اخری انتہی ورد بانہ قال السید السند قدس سرہ بعد ذکر التحقیق الذی ذکرہ الشارح
قدس سرہ وہو ایضا محصول ما ذکرہ الشیخ ابن الحاجب فی ایضاح المفصل حیث قال الضمیر فیما دل علی معنی الی آخر ما ذکرہ الشارح قدس سرہ بعینہ عبارۃ
علی وجہ یستفاد عنہ ہذا التحقیق سواء قصدہ اولا وقیل فی بعض الحواشی ظاہر کلام الشارح ونصہ ان حاصل ما نقلہ من الایضاح موافق لہذا التحقیق استبعہ واما
ان السید اخذہ من کلام المص فلا نفہم نعم فی قولہ ذکرہ دون حققہ ایماء الی ان ذلک لیس من تحقیقاتہ بل اخذہ من الغیر انتہی اقول وباللہ التوفیق ان عبارۃ السید
السند فی حاشیۃ الرضی یأبی من انہ لیس المحصول منہ بل اخذہ من غیرہ واوردہ علی سبیل النقل لانہ قال فیہا قد طول فی تحقیق معنی الحرف بلا طائل اذ یقرب
من المقصود تارۃ ویبعد عنہ مرۃ اخری بمراحل ونحن نشیر الیہ اشارۃ خفیۃ لتکون علی بصیرۃ فنقول کما ان فی الخارج الی آخر ما ذکرہ الشارح رح الا ان
لفظ ذکرہ لا یستلزم الذکر علی سبیل النقل بل اعم منہ ومن الذکر علی سبیل التحقیق کما یشہد علیہ اللغۃ نعم قولہ وہو محصول یدل علی ان التفصیل الاجمال الذی
کان فی الایضاح لانہ قد علمت من کلام المص فیہ وجود معنی مستقل ووجود معنی غیر مستقل فافہم ولا تکن من الغافلین حیث قال ای السید السند
فی حاشیۃ الرضی شرح الکافیۃ کما ان فی الخارج ہذا من قبیل تشبیہ المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجیۃ محسوسۃ بخلاف المعقول فی الذہن یعنی
ان الموجود الخارجی قد یکون وصفا لامر تابعا لہ وقد لا یکون کذلک الموجود الذہنی قد یکون تابعا لامر فی الملاحظۃ وقد لا یکون موجودا قائما بذاتہ
کالاجسام ومعنی القیام بالذات ہو عدم کون القیام بالغیر والتبعیۃ اذ لا تغایر بین الشیء وذاتہ حتی یتصور قیامہ بہ وقدمہ فی الذکر لشرافتہ واصالتہ فی الوجود
موجودا قائما بغیرہ کالالوان ومعنی القیام بالغیر ہو کونہ وصفا لامر تابعا لہ فی التحقق ثم المشبہ بہ شیآن کالمشبہ علی ترتیب اللف والنشر
قیل انہ لو قال کما ان فی الخارج موجودا قائما بذاتہ ہو موجود فی ذاتہ وموجودا قائما بغیرہ ہو موجود فی غیرہ لکان غایۃ فی ایضاح معنی الحرف و
ما یقابلہ وتنویرا تاما لاستعمال فی فی الحدود الثلثۃ ورد بانہ لو کان المتعارف فی الموجود بذاتہ ان یقال ہو موجود فی ذاتہ لکان افید فی
التنویر لکنہ غیر ظاہر وایضا کون الموجود القائم بغیرہ قائما فی غیرہ بمعنی الظرفیۃ المتحققۃ بین الحال والمحل صحیح وفی المنور لیست ظرفیۃ مقصودۃ
اصلا کما عرفت فکونہ منورا لا یخلو عن شیء وقیل فی بعض الحواشی ویظہر منہ وجہ آخر لاستعمال لفظۃ فی وہو انہ لما شابہ المعنی الحرفی
التابع لامر بالعرض القائم بالجوہر التابع لہ صح ان ینسب الی ذلک الامر بلفظۃ فی کما ینسب العرض الی محلہ بلفظۃ فی والمعنی المستقل لما شابہ الجوہر
صح ان یقال انہ کائن فی نفسہ بمعنی انہ لم یکن فی غیرہ کما یقال ان الجواہر قائم بذاتہ بمعنی انہ غیر قائم بغیرہ انتہی واعترض علیہ بان فی فی قولہم
السواد فی زید لیس کما فی قولہم الماء فی الکوز بل بمعنی الاعتبار وللدلالۃ علی ان وجود السواد لیس الا باعتبار المحل کما ان معنی الموجود فی
نفسہ انہ موجود من غیر اعتبار غیرہ وبما ذکرنا اتضح ان قولنا السواد فی زید وقولنا الدار فی نفسہا من واد واحد واجیب بان المراد بوجہ آخر سوی
ما اشار الیہ الشارح بقولہ وہذا ہو المراد بقولہم ان للاسم معنی الخ لا ما توہم بعض الناظرین ان مرادہ بوجہ آخر سوی ما مر فی قولہ الدار فی نفسہا
والعجب ان ما مر بیان وجہ استعمال کلمۃ فی علی ان قولنا السواد فی زید انہ حاصل فی زید کما ان الماء حاصل فی الکوز الا ان الاول بطریق الوصفیۃ
والثانی بطریق الظرفیۃ کذلک فی الذہن معقول ہو مدرک قصدا ملحوظا فی ذاتہ توضیحہ ان الموجود علی نوعین خارجی

وذهنی والموجود الخارجی قد لا یحتاج فی وجوده الی محل یقومہ وقد یحتاج فالاول ہو الجوہر والثانی ہو العرض والموجود الذہنی ایضاً
قد یکون بحیث لا یحتاج فی ذلک الوجود الی تعقل امر آخر کمفہوم الذوات المستقلۃ وقد یحتاج کمفہوم النسب والاسماء تدل علی الصور الذہنیۃ
الموصوفۃ بالوصف الاول والحروف تدل علی الصور الذہنیۃ الموصوفۃ بالوصف الثانی والمعقول الاول شبیہ بالموجود الاول ای الجوہر
والمعقول الثانی شبیہ بالموجود الثانی ای العرض ووجہ الشبہ ظاہر ولا یذہب علیک ان التفاوت بین المشبہ والمشبہ بہ بان القائم بذاتہ لا یصیر
قائما بغیرہ والقائم بغیرہ لا یصیر قائما بذاتہ بخلاف المدرک قصداً والمدرک تبعاً فربما یقصد الی المدرک تبعاً فیصیر مدرکا قصداً او بالعکس
کذا فی بعض الحواشی ثم ان الامر الموجود فی الذہن قد یطابقہ امر فی الخارج بان یکون تلک الماہیۃ التی اتصفت بالوجود الذہنی
متصفۃ بالوجود الخارجی ایضاً وقد لا یطابقہ بان لا یکون تلک الماہیۃ موجودۃ فی الخارج وبہذا الاعتبار ای اعتبار المطابقۃ یلحقہ
ای ذلک الموجود الذہنی الاحکام الخارجیۃ من السواد والبیاض والحرکۃ والسکون ونظائرہا فان الماہیۃ اذا وجدت فی الخارج لم
ینحل من امور تعرض لہا بحسب الوجود وتختص بہ فلا تکون عارضۃ لہا حال کونہا موجودۃ فی الذہن ویحتمل ان یراد بہذا الاعتبار اعتبار
المطابقۃ واللامطابقۃ علی معنی ان الموجود الذہنی بمجرد حصولہ فیہ ملحوظ من حیث ہو ہو ومن ہذہ الحیثیۃ یجوز ان یکون لہ امر مطابق
فی الخارج وان لا یکون ویمکن ان تجری علیہ احکام خارجیۃ صادقۃ او کاذبۃ وہذا الاحتمال انسب بقولہم واما من حیث ہو موجود فی
الذہن فلا حکم لہ اذ لا یمکن للعقل ان یحکم علیہ من ہذہ الحیثیۃ الا بان یتصور مرۃ ثانیۃ من حیث انہ فی الذہن فیحکم علیہ باحکام اخری
مخالفۃ للاحکام الخارجیۃ کالکلیۃ والجزئیۃ والذاتیۃ والعرضیۃ والجنسیۃ والفصلیۃ الی غیر ذلک من اشباہہا وتسمی مثل ذلک معقولات ثانیۃً
ومحصول الکلام ان الماہیۃ اذا وجدت فی الذہن کانت ملحوظۃ فی نفسہا وصالحۃً لان یحکم علیہا بامور لا تعرض لہا فی الخارج وہی
المسماۃ بالعوارض الخارجیۃ وغیر صالحۃ لان یحکم علیہا بامور لا تعرض لہا الا فی الذہن بل لا بد لہذا الحکم من تصورہا مرۃ ثانیۃ
لیلاحظ عروض ہذہ العوارض لہا فیحکم بہا علیہا واما لوازم الماہیۃ من حیث ہی فہی عارضۃ لہا فی الوجودین فصح ان یحکم بہا علیہا
فی کل واحد من الملاحظتین وانما سمیت العوارض الذہنیۃ معقولات ثانیۃً لانہا فی الدرجۃ الثانیۃ من التعقل واعلم ان الماہیۃ الموجودۃ
فی الذہن اذا احدثت من حیث ہی ذہنیۃ کانت ممتنعۃ الحصول فی الخارج سواء کانت تلک الصورۃ الذہنیۃ ماخوذۃ من الممتنع
او الممکن واما اذا نظر الیہا من حیث ہی مع قطع النظر عن اعتبار کونہا ذہنیۃ فقد تکون ممتنعۃ وقد لا تکون الا ان الحکم بامتناعہا او امکانہا
لا یمکن الا حال وجودہا فی الذہن فقال یصلح ان یحکم بصیغۃ المجہول علیہ ای علی المعقول وبہ ای بالمعقول کما اذا
تعقلنا القائم فانہ یصلح ان یحکم علیہ بان یقال القائم زید ویصلح ان یحکم بہ بان یقال زید القائم قیل الاولی ان یقول یصلح لان یکون
مسندا الیہ ومسنداً لیکون وجہا لتخصیص الاسناد بالاسم والفعل ولا یخفی انہ کما لا یصلح الملحوظ تبعا لان یکون طرفا للحکم لا یصلح ان یکون طرفا
للنسبۃ التامۃ بل لا یصلح ان یکون طرفا للنسبۃ اضافیۃ کانت او تعلیقیۃ فالاولی ان یوسع الدائرۃ بحیث یستفاد منہا
اختصاص الموصوفیۃ وکون الشیء صفۃ وکون الشیء مضافا ومضافا الیہ وکون الشیء مفعولا وملحقا بہ بما سوی الحرف واجیب
بان المراد من المحکوم علیہ وبہ ہو المسند الیہ والمسند بہ من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام فان اطلاق المحکوم علیہ وبہ علی المسند الیہ وبہ

ك القائل مولانا عصام الدین عبد الرحمن ۱۲

ع مولانا عبد الرحمن عبد الرحمن ۱۲

وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل
لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا
بمعنى او ويعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف
وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه
وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه
وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود
غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون
ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة ثم تعقل معنى
من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه
كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره
كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة
افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول
تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى
الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد
والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نسلم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده
بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد
بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة
امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس
مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه
مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية لما
فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني انها
ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتأمل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا فيصلح
ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة المخصوصة

بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا وحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل ويعبر
بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشارح والاقرب
الى فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احديهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا فالمرآة ح آلة في مشاهدتها
ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر باصبارها على ان الوجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية
ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان في المبصرات
ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة فالابتداء مثلا
منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذا لاحظ العقل لما ذكر ان المدرك في الذهن قد يكون
مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشئ منهما فصورة في مفهوم الابتداء
الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه يفهم من هذا الكلام
ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم لفظ الابتداء
ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي
ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة
من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه
اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية ورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي
معنى من حصصا لمفهوم الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه
تعريف الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك
الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال
في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكره في قوله والحاصل فتامل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال
كونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات ومنصوب على التمييز اي بطريق القصد وبالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا
بالمفهومية اي لا يحتاج في المفهومية الى متعلق وحاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا
بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون التوجه

اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار المستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فنعني من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص الماخوذ بالاعتبار الاول والا لصح ان يصح محكوما عليه وبه قطعا لانه لاشك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي يستفيد منه لا يصلح شئ منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص الاعتبار الثاني وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بما جعل آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف حاله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشئ بلحاظ استقلالي يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لابد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة حينئذ ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا الدفع ما يقال من ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشئ فتعقل الشئ لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى الاسمي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا واصالة كما لابد من ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لابد من ذكر متعلقه لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ويكون الدال الصحيح من دلة على كذا الا يقال انه يلزم تعليل الشئ بنفسه لانا نقول ول في من دلة مستعمل في قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل الذات لا لغير هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل المعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف حال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك

انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصًا
بالنسبة الى المبتدئ وانه ليخفى عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى
من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير البصرة وهو كونه مُبتدِئًا بكسر الدال بين السير والبصرة
مثلًا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه
بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة تبعيتها لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلوله للرابط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه يكون
مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل[١] وجعله آلة لتعرف حالهما اى
واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما كما
لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعنى انه ملتفت
اليه الذهن تبعا معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر
كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه مخصوصا اى
لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم وضع من فان ما كان مع وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع
في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشى[٢] ولا ان يدل
عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوى اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة
على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان
قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى فان قلت
ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل
قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من
والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمى وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء
جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصية
والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هى الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول
اسمى وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضًا وقيل الكلى في التطبيق بين الحاصل والمحصول
انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة

[١] القائل مولانا عبد الحكيم السيالكوتي عليه الرحمة ١٢

[٢] القائل الحافظ [illegible] عليه الرحمة ١٢

تحملت كلية وجزئية ايضاً وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو معنى
جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف
المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات الخصوصية المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات وشمل
هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه يلزم ان
يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو اليه من حيث انها
حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة والآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ ومبتدأ منها قيل انه
لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام الموضوع له الخاص بان يوضع
اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع
في حيص وبيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة
فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل الفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في
بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يصدق على الحاشية لان البصرة تشتمل
على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما
كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كلك كقولنا كل جبل كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي

يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما

تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان
يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابنية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب
والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم
تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم
عليه وبه فلا بد ان يكون كل واحد منها ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها
وبها لتغير النسبة بينهما ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع بمعناه المطابقي محكوما عليه وبه
لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول
ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها هذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد
بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل
غيره ملحوظا آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام ١٢



بسم الله الرحمن الرحيم

الديباجة في وجه التاليف وعدم التصدير بالحمد

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءاً منها هضماً لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءاً من كتابه بدأ بتعريف



الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم تعرف فكيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها اجزاء من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال

الكلمة قيل هي والكلام مشتق من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما

في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال

شعر جراحات السنان لها التيام + ولا يلتام ما جرح اللسان + والكلم بكسر اللام

جنس لاجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث

لايقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء

للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس

واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في

عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة

او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي

في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام

اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان

في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به

تعريف الكلمة والكلام واللفظ



تعريف الوضع والمعنى وما يتعلق بهما

الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها واما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى اى المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

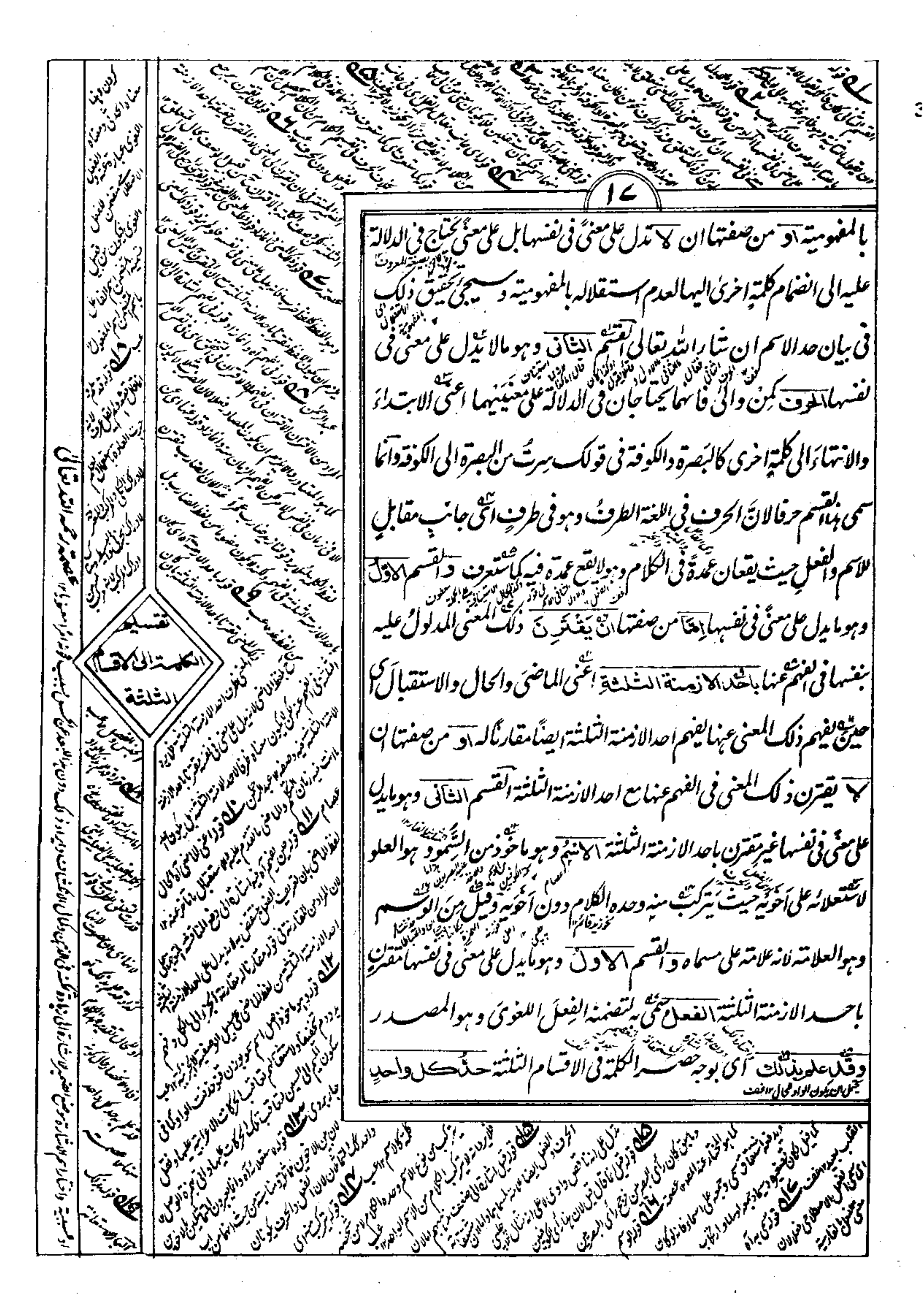
معانيهما مركبة لكنهما بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيبت عن
الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او
مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله
سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح
من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على
تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به

بيان وضع الضمائر وتعريف المفرد



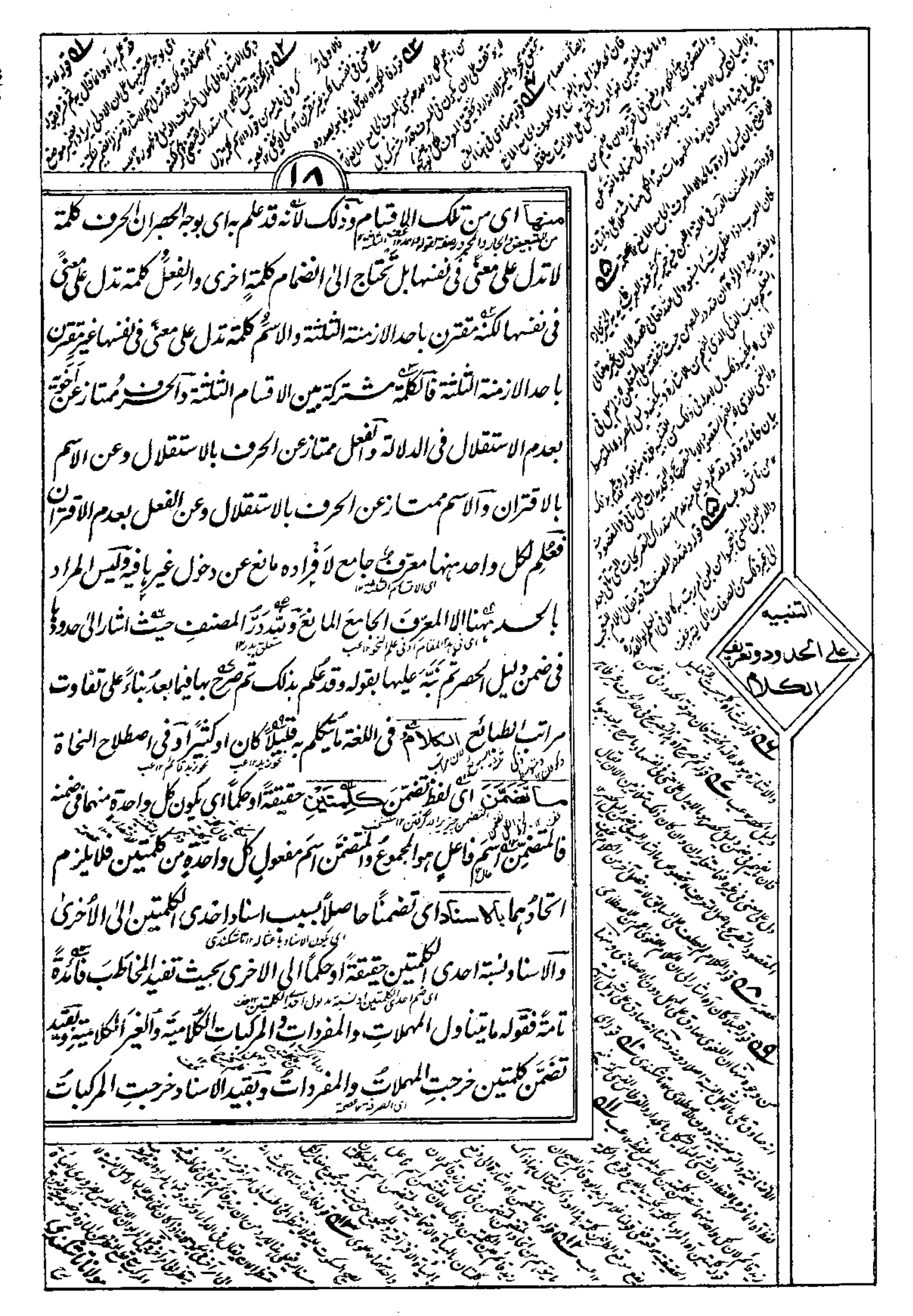
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشالها مما دل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله
علماً داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولايخفى على الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما
خرج عنه فانه لايقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما
وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لاتستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة
أخ أخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي أي
الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من
صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بيان استلزام الوضع الدلالة



بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة
عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك
في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في
نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي
حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان
لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو هو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد

تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة



منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لاتدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه فليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وتحديد المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع

التنبيه على الحدود وتعريف الكلام

الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات



العبر الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا يظن الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في

تقسيم الاسناد وبيان النسبة بين الجملة والكلام

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل
مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام
الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البيّن ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بدّ له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي
الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندًا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندًا اليه فالمسند مفقود ونحو
يا زيد بتقدير ادعو زيدًا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما دلّ اي كلمة دلّت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دلّ يعني الكلمة فتذكير الضمير نظر على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودًا قائمًا بذاته وموجودًا قائمًا بغيره

تحقيق الكلام في ضمن اثنين وتعريف الاسم

جمال الدين رحمه الله



كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو
مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً
وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه **والحاصل**
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظاً قصداً
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان
الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى

بيان الحاصل والمحصول على الوجه المعقول

في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى
المعنى و لذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه الى المعنى
وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكنها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في
حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني
الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله

عدم اختلال حد الاسم بالاسماء اللازمة الاضافة



غیر مقترنٍ باحد الازمنة الثلثة ای غیر مقترن مع احد الازمنة الثلثة فی الفهم
عن لفظه الدال علیه فهو صفة بعد صفة للمعنی فبالصفة الاولی خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانیة الفعل والمراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع الاول فدخل فیه
اسماء الافعال لان جمیعها اما منقولة عن المصادر الاصلیة سواء کان النقل فیها صریحا
نحو رویدَ فانه قد یستعمل مصدرا ایضا او غیر صریح نحو هیهات فانه وان لم یستعمل مصدرا
الا انه علی وزن قوقاة مصدر قوقی او عن المصادر التی کانت فی الاصل اصواتا نحو
صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامک زیدا وعلیک زیدا فلیس لشیئ منها
الدلالة علی احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسی وکاد لاقتران معانیها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ایضا فانه علی
تقدیر اشتراکه بین الحال والاستقبال یدل علی زمانین معینین من الازمنة الثلثة
فیدل علی واحد معین ایضا فی ضمنها اذ لا یقدح فی الدلالة علی احد معین الدلالة علی
ماسواه نعم یقدح فی ارادة المعین ارادة ماسواه واین الدلالة من الارادة و لما فرغ
من بیان حد الاسم اراد ان یذکر بعض خواصه لیفید زیادة معرفة به فقال ومن
خواصه منها بصیغة جمع الکثرة علی کثرتها ومن التبعیضیة علی ان ماذکره بعض منها
وهی جمع خاصة وخاصة الشیئ مایختص به ولا یوجد فی غیره وهی اما شاملة لجمیع افراد
ماهی خاصة له کالکاتب بالقوة للانسان او غیر شاملة کالکاتب بالفعل له فمن خواص

اعتبار الوضع الاول فی الاقتران وعدمه

ذكر الخواص وبيان الاختلاف فى اللام

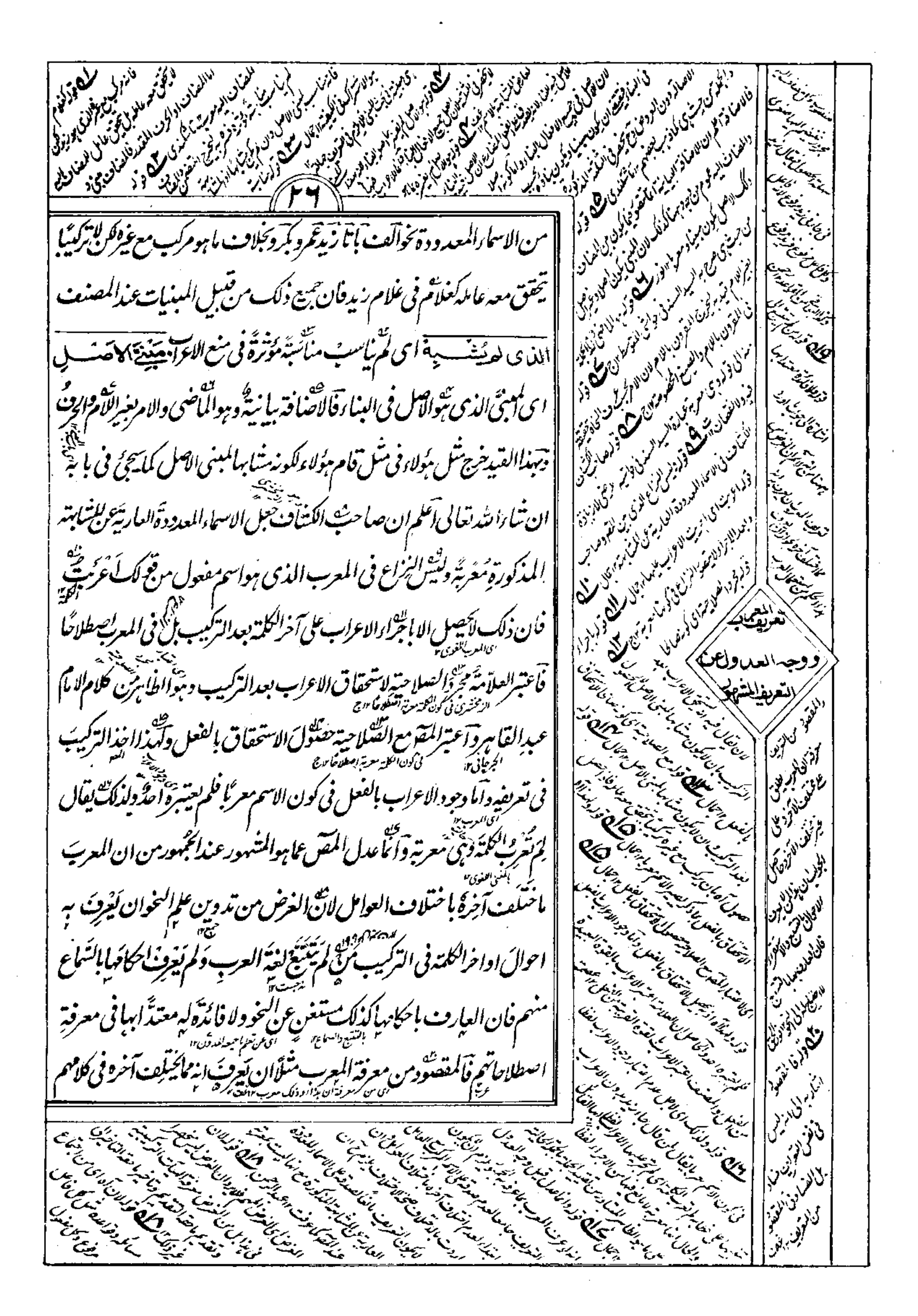
الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم فى مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على
المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات و
كذلك سائر الخواص اى المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فى المجرور به لفظا وفى المجرور به تقديرا كما فى الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغى ان يدخل الاسم المفضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهى فرع للمعنوية فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعنى
الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين
الترنم وسيجئ فى آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر



جهة اختصاصِ ماعدا تنوينِ الترنّم به وجهة عدم اختصاصِ تنوينِ الترنّم به ومنها

الاسنادُ اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكرُ في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشئ مسندًا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدًا مسندًا فقط فلو جعل مسندًا اليه يلزم خلافُ وضعه ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافًا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظًا ووجهُ اختصاصها بالاسم اختصاصُ لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسّرنا الاضافة بكون الشئ مضافًا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافًا اليه كما في يَومُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقًا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررتُ بزيد فان مررتُ مضافٌ الى زيد بواسطة حرف الجر لفظًا وهو اى الاسم قسمان معربٌ ومبنيٌ لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنيّ الاصل اولا وهذا اعني المركب الذى لم يشبه مبنيّ الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذى يشبه مبنيّ الاصل مبنيٌّ فالمعربُ الذى هو قسمٌ من الاسم المركبُ اى الاسم الذى رُكّب مع غيره تركيبًا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلًا

وجه اختصاص الاضافة والاسناد



من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف

الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

ذكر حكم المعرب وآثره المترتب عليه

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولاً بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولاً بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف ره **وحكمه** اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب **ان يختلف آخره** اى الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل** اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في ان تعمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيداً مضروب واني ضربت زيداً واني ضارب زيداً فان العامل في زيداً في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه **لفظاً او تقديراً** نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظاً كما في قولك جاءني زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ وتقديراً كما في قولك جاءني فتىً ورأيت فتىً ومررت بفتىً فان اصله فتيٌ وفتياً وفتيٍ انقلبت الياء الفاً فصار الاعراب تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشرنا اليه

ه تقدير الاعراب فقط كما في قوله جاءني الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ١٢ عصمة

لئلا ينتقض بمثل قولنا رايتُ احمدَ ومررتُ باحمدَ وقولنا رايتُ مسلمينَ ومررتُ بمسلمينَ مثنى او مجموعًا فانه قد اختلف العواملُ فيه ولا اختلافَ فى آخرِ احمدَ حقيقةً بل حكمًا فانّ فتحةَ احمدَ بعد الناصب علامةُ النصب وبعد الجار علامةُ الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور تختلف باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقةً فان قلت لا تحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعضُ الاسماء المعدودة الغيرِ المشابهةِ لمبنى الاصل مع عاملهٖ ابتداءً اذ لا يترتب عليه اختلافُ الاعراب بل هناك حدوثُ الاعراب بدخول العامل قلتُ هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكامًا كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

الاعرابُ ما اى حركةٌ او حرفٌ اختلفَ آخرُهٗ اى آخرُ المعربِ من حيث هو معربٌ ذاتًا او صفةً بهٖ اى بتلك الحركة او الحرف وحينئذٍ يُراد بما الموصولةِ الحركةُ او الحرف لا يرد النقضُ بالعامل والمعنى المقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومةِ من قوله فان المتبادر من السبب هو السببُ القريبُ والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركةُ نحوِ غلامى لانه معربٌ على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم و بهذا القدر تم حد الاعراب جمعًا ومنعًا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع

تعريف الاعراب وكونه سببا وبيانا للاختلاف



الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد بذا المعنى حيث قال

ليس جزءا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني

وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق

بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود واو الاستيلاء يقال اعتوروا

الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة

والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة

متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف

في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف

به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم

تدل على المسمى والاعراب على صفته ولاشك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون

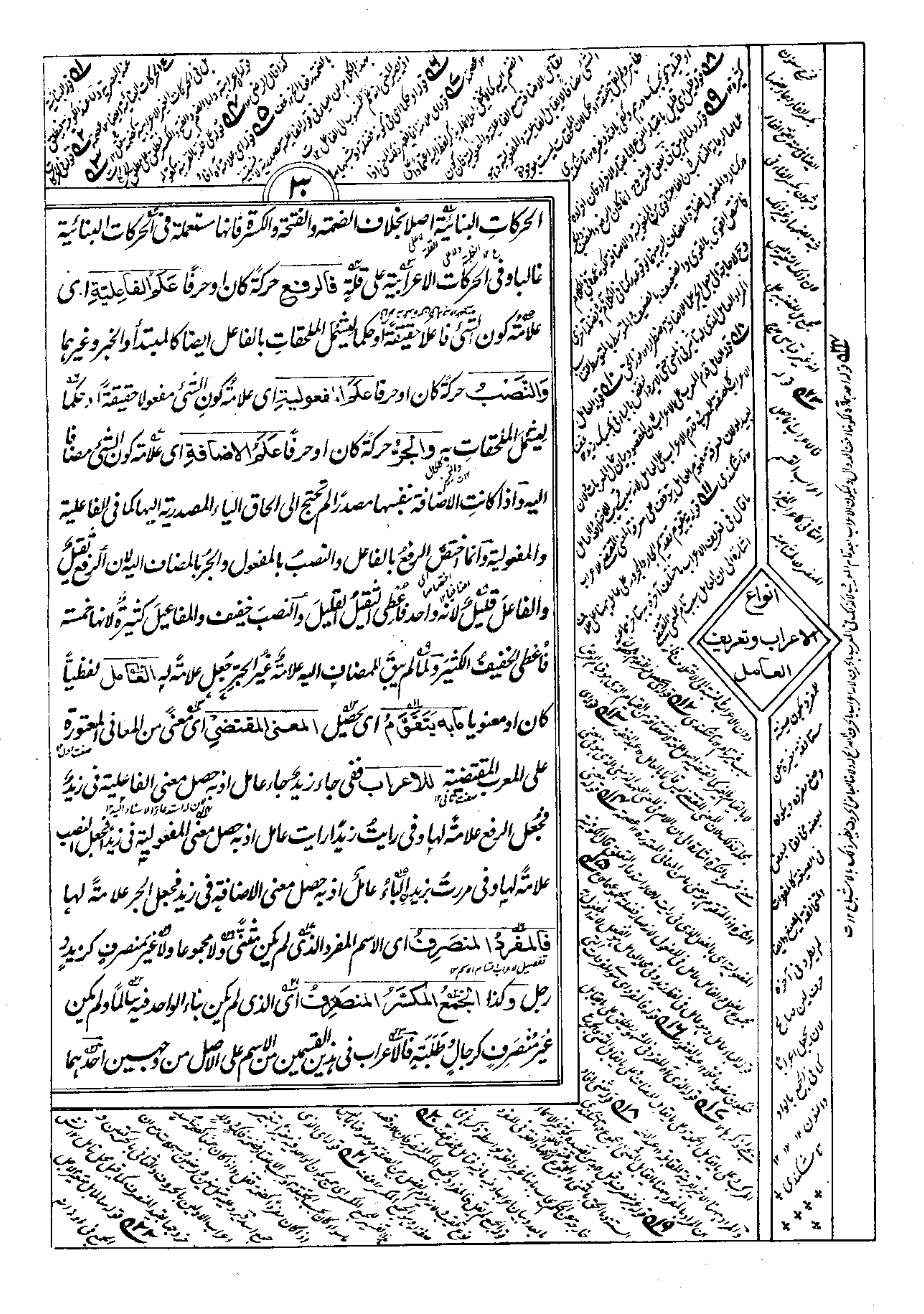
الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح للمعاني

المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة

الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم

ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على

فائدة
وضع الاعراب وبيان معنى
الاعتوار

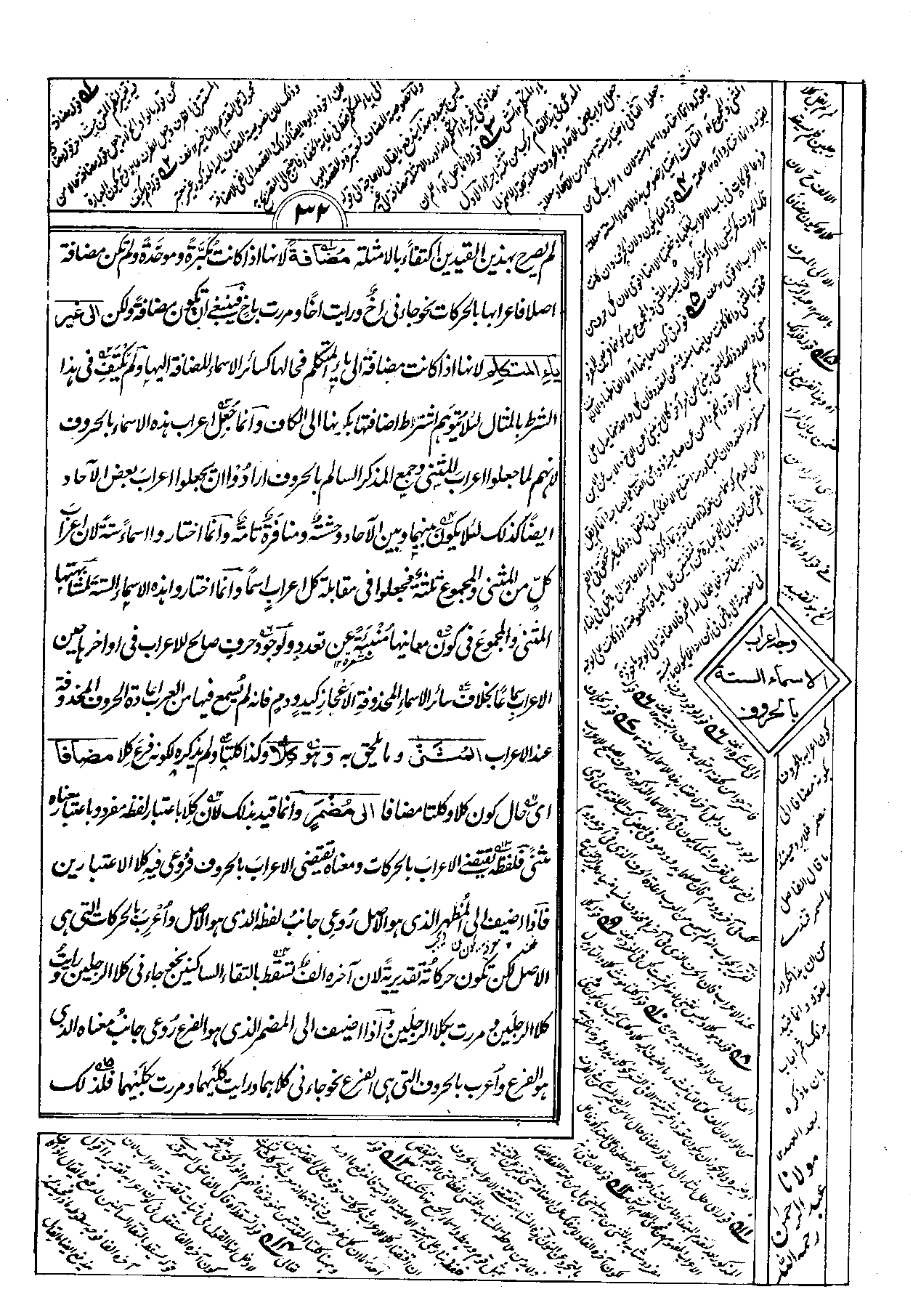


الحركاتِ البنائيّة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي
علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كانت الاضافة نفسها مصدرا لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا
كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب
علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد و
رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما

انواع الاعراب وتعريف العامل

بیان اعراب اقسام الاسم

ان الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکۃ والاعراب فیہما بالحرکۃ وثانیہما انہ اذا کان الاعراب بالحرکۃ فالاصل
ان یکون بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث والاعراب فیہما بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث
فالاعراب فیہما بالضمۃ رفعا ای حالۃ الرفع والفتحۃ نصبا ای حالۃ النصب والکسرۃ جرا
ای حالۃ الجر فنصب قولہ رفعا ونصبا وجرا علی الظرفیۃ بتقدیر مضاف ویحتمل النصب علی الحالیۃ او المصدریۃ
فالقسم الاول مثل جاءنی رجل ورأیت رجلا ومررت برجل والقسم الثانی مثل جاءنی طلبۃ ورأیت طلبۃ
ومررت بطلبۃ جمع المؤنث السالم وہو ما یکون بالالف والتاء واحترز بہ عن المکسر فانہ قد علم
بالضمۃ رفعا والکسرۃ نصبا وجرا فان النصب فیہ تابع للجر اجراء للفرع علی وتیرۃ الاصل الذی ہو
جمع المذکر السالم فان النصب فیہ تابع للجر کما سیجیء ذکرہ مثل جاءتنی مسلمات ورأیت مسلمات ومررت بمسلمات
غیر المنصرف بالضمۃ رفعا والفتحۃ نصبا وجرا فالجر فیہ تابع للنصب کما سنذکرہ نحو جاءنی احمد ورأیت
احمد ومررت باحمد اخوک وابوک وحموک بکسر الکاف لان الحم قریب المرأۃ من جانب زوجہا
فلا یضاف الا الیہا وہنوک والہن الشیء المنکر الذی یستہجن ذکرہ کالعورۃ والصفات الذمیمۃ
والافعال القبیحۃ وہذہ الاسماء الاربعۃ منقوصات واویۃ وفوک وہو اجوف واوی لامہ ہاء
اذ اصلہ فوہ وذو مال وہو لفیف مقرون بالواوین اذ اصلہ ذوو وانما اضیف ذو الی الاسم الظاہر
دون الکاف لانہ لا یضاف الا الی اسماء الاجناس فاعراب ہذہ الاسماء الستۃ بالواو رفعا والالف
نصبا والیاء جرا ولکن لا مطلقا بل حال کونہا مکبرۃ اذ مصغرۃ انہا معربۃ بالحرکات نحو جاءنی اخیک
ورأیت اخیک ومررت باخیک وموحدۃ اذ المثنی والمجموع منہا معرب باعراب التثنیۃ والجمع وانما



وجه اعراب الاسماء الستة بالحروف

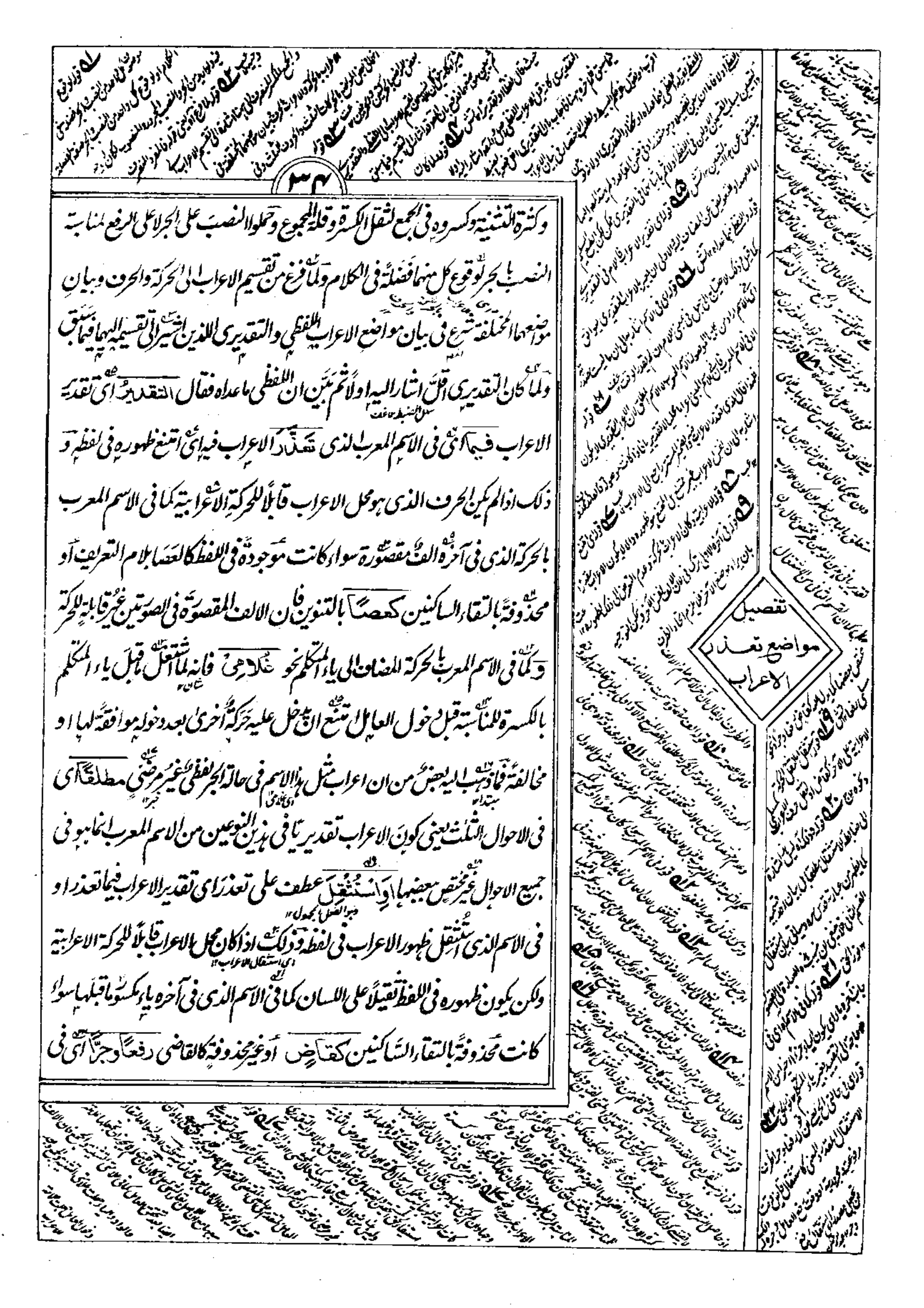
لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخٌ ورايت اخاً ومررت باخٍ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء للاضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بعينها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضاً كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كلٍّ من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماً وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك

مولانا عبد الرحمن رحمه الله



اعراب المثنى والجمع وملحقاتهما

فقيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافًا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًّا الثاني جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى اصطلاحًا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرًا لكن يجمع بالواو والنون و الحق به وهو اولو جمع ذو ولا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضًا هذه الالفاظ تدل على معانٍ معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعًا والياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرًّا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان تجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعًا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة



وكثرة التثنية وكسره في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق
ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ماعداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه و
ذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او
محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او
مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي
في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او
في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في

تفصيل مواضع تعذر الاعراب



حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعاً يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديرياً بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضاً ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرياً في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظاً بل صار تقديرياً واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف كان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف

ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثراً سيجئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد



من ہذہ الامور وذلک المجموع **شعر** عدلٌ و وصفٌ و تانیث و معرفۃٌ + و عجمۃٌ ثم جمعٌ

ثم ترکیبٌ + والعدول فی عطف بالتین العلتین من الواو الی ثم لمجرد المحافظۃ علی الوزن والنونٌ

زائدۃٌ من قبلہا الفٌ + ووزن فعلٍ وہذا القول تقریبٌ + فقولہ زائدۃ منصوب

علی انہ حال ذوالمعنی وتمنع النون الصرف حال کونہا زائدۃ وقولہ الفٌ فاعل الظرف اعنی من قبلہا او مبتدا

خبرہ الظرف المتقدم ولا یخفی انہ لا یفہم من ہذا التوجیہ زیادۃ الالف مع انہا ایضا زائدۃ ولہذا یعبر عنہما

بالالف والنون الزائدتین ولو جعل الالف فاعلا لقولہ زائدۃ والظرف متعلقا بالزیادۃ واُرید زیادۃ

الالف قبل النون اشتراکہما فی وصف الزیادۃ وتقدم الالف علیہا فی ہذا الوصف فہم زیادتہما

جمیعا وہذا کما اذا قلت جاء زید راکبا من قبلہ اخوہ فانہ یدل علی اشتراکہما فی وصف الرکوب و

تقدم اخیہ علیہ فی ہذا الوصف وقولہ وہذا القول تقریب یعنی ان ذکر العلل بصورۃ النظم تقریب لہا

الی الحفظ لان حفظ النظم اسہل او القول بان کل واحد من الامور التسعۃ علۃ قول تقریبی لا تحقیقی

اذ العلۃ فی الحقیقۃ اثنان منہا لا واحد او القول بانہا تسع تقریب لہا الی الصواب

لان فی عددہا خلافا فقال بعضہم انہا تسع وقال بعضہم اثنان وقال بعضہم احد عشر لکن

القول بانہا تسع تقریب لہا الی ما ہو الصواب من المذاہب الثلثۃ ثم انہ ذکر امثلۃ العلل

المذکورۃ علی ترتیب ذکرہا فی البیتین فقال مثل عُمَرَ مثال للعدل وَاَحْمَرَ مثال للوصف وطلحۃ

مثال للتانیث وزینب مثال للمعرفۃ وفی ایراد زینب مثالا للمعرفۃ بعد طلحۃ اشارۃ الی قسمی التانیث

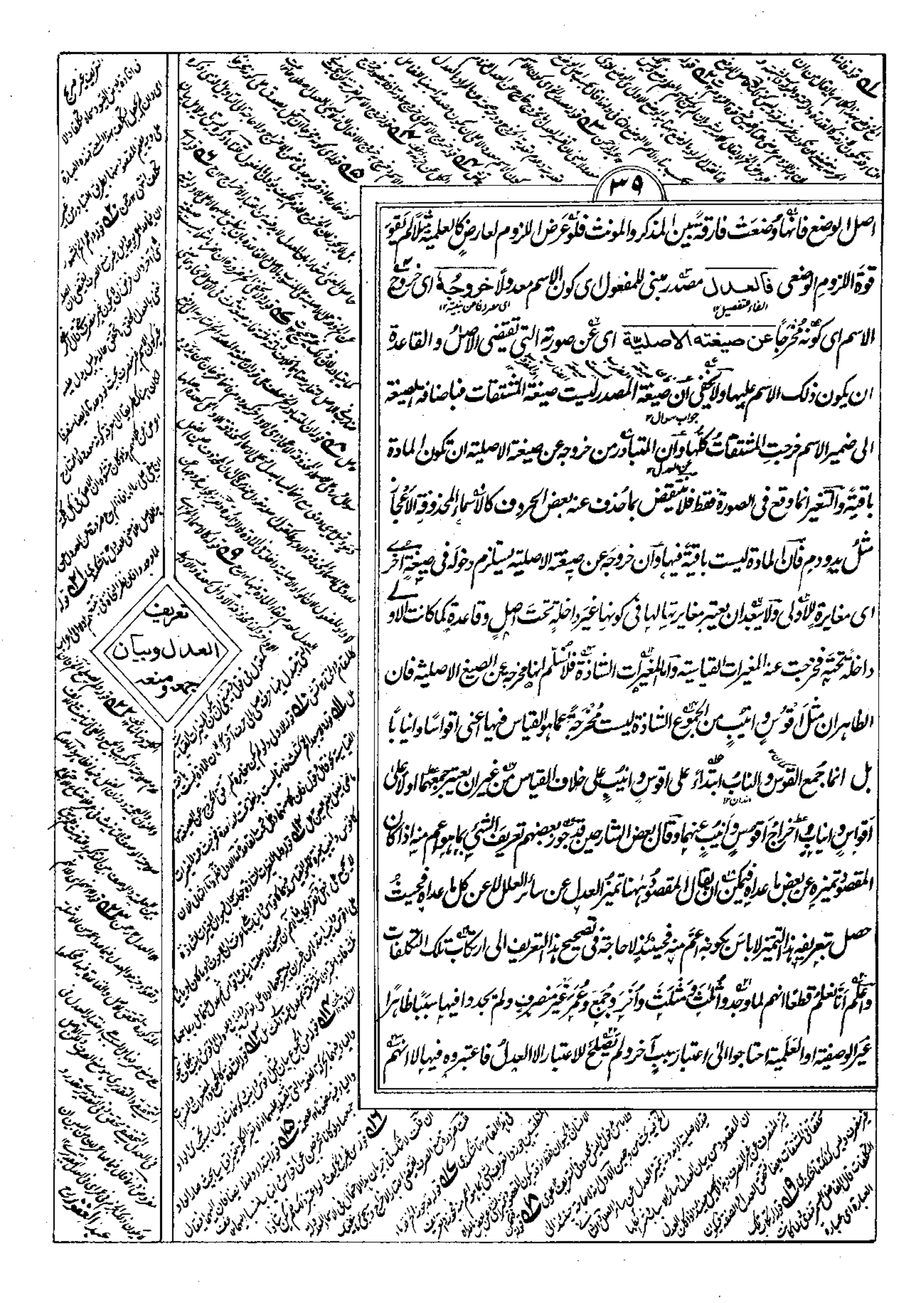
اللفظی والمعنوی وابراہیم مثال للعجمۃ ومساجد مثال للجمع ومعدیکرب مثال للترکیب

تعداد اسباب منع الصرف

وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين اوواحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لايخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع مازيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لايمتنع سواء كان ضروريا اوغير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف مافيه علتان اوواحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لايلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر اورعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا مايقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله **شعر** صبّت على مصائب لو انها * صبّت على الايام صرن لياليا * واما الثانى فكقوله

شعر أعِدْ ذِكرَ نُعمانٍ لَنا إنّ ذِكرَه ÷ هو المسكُ ما كرّرتَه يتضوّعُ ÷ فانه لو فتح نون نُعمان من غير
تنوين يستقيم الوزنُ ولكن يقع فيه زحافٌ يُخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامةُ الطبع فان قلت
الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يتمّ قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء وامّا الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلامٌ
على خير الانام وسيّدٍ ÷ حبيبِ اله العالمين محمّدٍ ÷ بشيرٍ نذيرٍ هاشميٍّ مكرّمٍ ÷ عطوفٍ رؤفٍ من يُسمّى باحمدٍ ÷
فانه لو قال باحمدَ بالفتح لا يخلّ بالوزن لكنه يخلّ بالقافية فان حرف الرويّ في سائر الابيات
الدالُ المكسورةُ او للتناسُب اى ويجوز صرفُ غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين
المنصرف لانّ رعاية التناسب بين الكلمات امرٌ مهمٌّ عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثلُ
سلاسلًا واغلالًا حيث صرف سلاسلًا للتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالًا فقوله سلاسلًا
واغلالًا مثال لجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما
اى العلة الواحدةُ التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما
مقام العلتين لتكرارهما احدُهما الجمعُ البالغُ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلب
واكالب واساور واناعيم او حكمًا كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقًا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى
كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعًا لا تفارقانها اصلًا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء
حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررًا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب

انصراف غير المنصرف للضرورة او التناسب



تعریف العدل وبیان جهه ومنعه

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية ثم لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافته الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يتصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم

تنبّهوا للعدل فيما عدا اعم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرع بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثُلاث ومَثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واُخَر جمع اُخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاُخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة آخر شكلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس أُخَر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

ضرورة الامرين لاعتبار العدل



بيان تحقق العدل في جُمَع

الآخرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة ان تجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر وان كانت اسماء ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمْع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما لا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة وابوابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على

نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله
لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها **الوصف** وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه انما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد اذ علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وبهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته

فلذلك قال المصنف رح **شرطه** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف **ان يكون**
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** اي لا تضر الوصف بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

مشروطا بان يكون في الاصل



لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صُرف
لعدم اصالة الوصفية اربعٌ في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان
هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها
في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضَعُف منعُ افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك
منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر
ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم
بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف
العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثانٍ وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره

التفريع على الاشتراط المذكور في الوصف

اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة
اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بحصول
احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى
اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من
طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة
لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى
اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شىء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان
زال التانيث العلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف

اشتراط التانيث المعنوى بالامور الثلثة



لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة **شرطها** ای شرط تاثیرها فی منع الصرف **ان تكون علمية** ای كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فی ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فی المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **العجمة** وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لتاثيرها فی منع الصرف **شرطان الاول ان تكون علمية** ای منسوبة الى العلم **فی اللغة العجمية** بان تكون متحققة فی ضمن العلم فی العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فی العجم اسم جنس سمی به احد رواة القراء بجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فی العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فی كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوجه مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته فی العجمة **وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة** ای على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين **فنوح منصرف** هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص ان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فی بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز

وجه اشتراط العلمية فی التعريف والعجمة



ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر و ابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح و لهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى و اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل و من كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات

التفريع على اشتراط الامور الثلثة في العجمة

كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعية نحو و لاحاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم ما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء و ثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فتمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى شرط للجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا و التانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض فى

وشرط الجمع بغيرها وعدم انصراف حضاجر

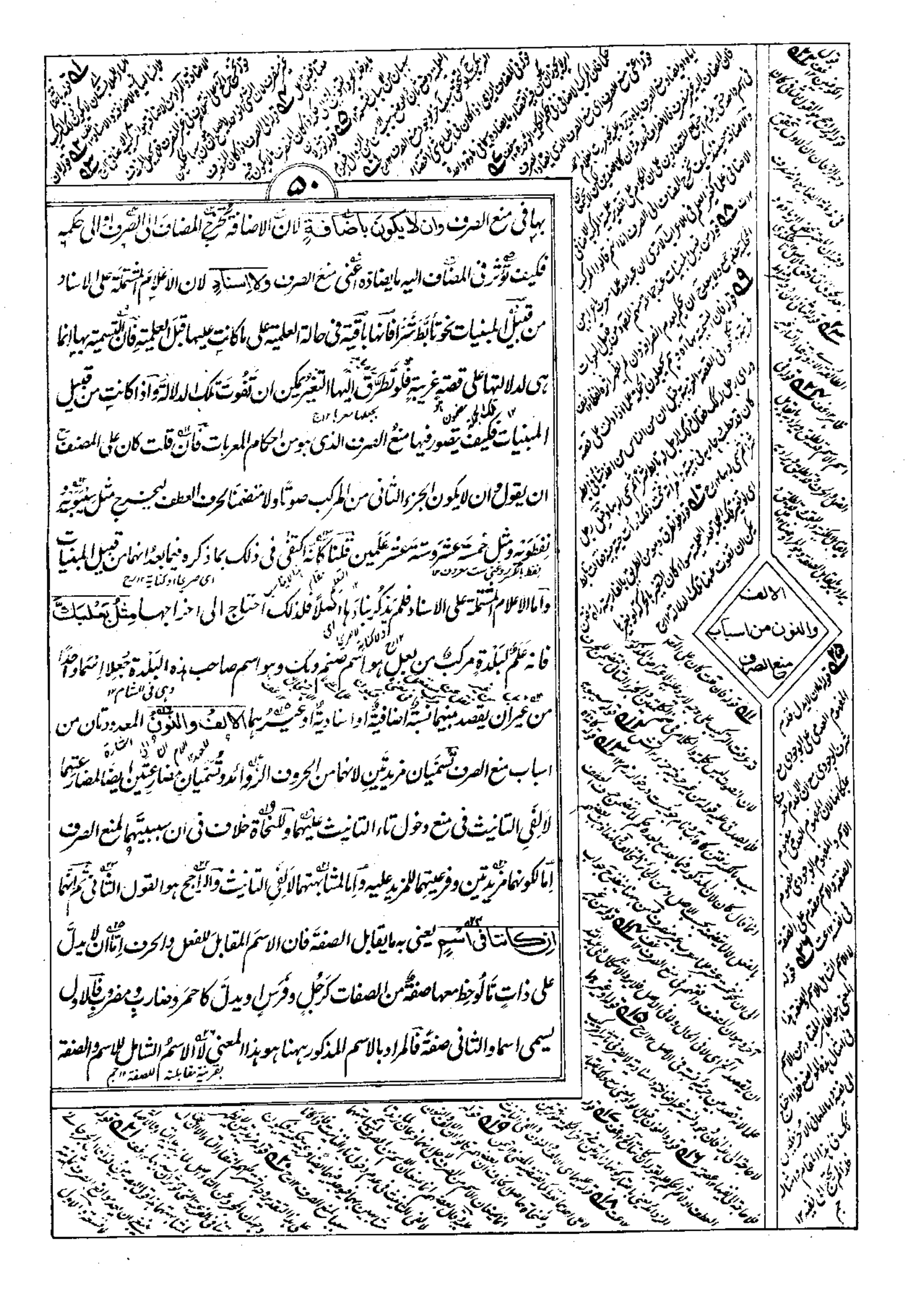
الجمعیۃ وسراویل جواب عن سؤال مقدر تقدیرہ ان یقال قد تفصیت عن الاشکال الوارد علی
قاعدۃ الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان یکون فی الحال او فی الاصل فما تقول فی سراویل فانہ
اسم جنس یطلق علی الواحد والکثیر ولا جمعیۃ فیہ لا فی الحال ولا فی الاصل فاجاب بانہ قد اختلف فی صرفہ ومنعہ
منہ فہو اذا لم ینصرف وہو الاکثر فی موارد الاستعمال فیرد بہ الاشکال علی قاعدۃ الجمع کما قلت
فقد قیل فی التفصی عنہ انہ اسم اعجمی لیس بجمع لا فی الحال ولا فی الاصل محمول فی منع الصرف
علی موازنہ ای علی ما یوازنہ من الجموع العربیۃ کاناعیم ومصابیح فانہ فی حکمہا من حیث الوزن
فہو وان لم یکن من قبیل الجمع حقیقۃ لکنہ من قبیلہ حکما فالجمعیۃ علی ہذا التقدیر اعم من ان تکون
حقیقۃ او حکما فبناء ہذا الجواب علی تعمیم الجمعیۃ لا علی زیادۃ سبب آخر علی الاسباب التسعۃ وہو
الحمل علی الموازن وقیل ہو اسم عربی لیس بجمع تحقیقا لانہ اسم جنس یطلق علی الواحد والکثیر
لکنہ جمع سروالۃ تقدیرا وفرضا فانہ لما وجد غیر منصرف فی من قاعدتہم ان ہذا الوزن بدون الجمعیۃ
لم یمنع الصرف قدر حفظا لہذہ القاعدۃ انہ جمع سروالۃ فکانہ سمی کل قطعۃ من السراویل سروالۃ
ثم جمعت سروالۃ علی سراویل واذا صرف ای سراویل لعدم تحقق جمعیتہ تحقیقا والاصل فی
الاسماء الصرف فلا اشکال بالنقض بہ علی قاعدۃ الجمع لیحتاج الی التفصی عنہ ونحو جوار ای کل
جمع منقوص علی فواعل یائیا کان او واویا کالجواری والدواعی دفعا وجرا ای فی حالتی الرفع
والجر کقاض ای حکمہ حکم قاض بحسب الصورۃ فی حذف الیاء عنہ وادخال التنوین علیہ تقول
جاءتنی جوار ومررت بجوار کما تقول جاءنی قاض ومررت بقاض واما فی حالۃ النصب فالیاء

الاختلاف فی انصراف سراویل وعدمہ ووجہ کل منہما



متحركة مفتوحة نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جائتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فوجب الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزءٍ فلا يرد النجم والبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر

في الاختلاف في نحو جوار وتعريف التركيب وشرطه



بها فی منع الصرف وان لا یکون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الی الصرف او الی حکمه فکیف تؤثر فی المضاف الیه ما یضاده اعنی منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات نحو تأبط شرا فانها باقیة فی حالة العلمیة علی ما کانت علیها قبل العلمیة فان التسمیة بها انما هی لدلالتها علی قصة غریبة فلو تطرق الیها التغیر یمکن ان تفوت تلک الدلالة واذا کانت من قبیل المبنیات فکیف یتصور فیها منع الصرف الذی هو من احکام المعربات فان قلت کان علی المصنف ان یقول و ان لا یکون الجزء الثانی من المرکب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف لیخرج مثل سیبویه ونفطویه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمین قلنا کانه اکتفی فی ذلک بما ذکره فیما بعد انهما من قبیل المبنیات واما الاعلام المشتملة علی الاسناد فلم یذکرها ههنا اکملا فلذلک احتاج الی اخراجها مثل بعلبک فانه علم البلدة مرکب من بعل هو اسم صنم وبک وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غیر ان یقصد بینهما نسبة اضافیة او اسنادیة او غیرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسمیان مزیدتین لانهما من الحروف الزوائد وتسمیان مضارعتین ایضا لمضارعتهما لالفی التانیث فی منع دخول تاء التانیث علیهما وللنحاة خلاف فی ان سببیتهما لمنع الصرف اما لکونهما مزیدتین وفرعیتهما للمزید علیه واما لمشابهتهما لالفی التانیث والاصح هو القول الثانی ثم انهما

ان کانتا فی اسم یعنی به ما یقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا یدل علی ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات کرجل وفرس او یدل کاحمر وضارب ومضروب فالاول یسمی اسما والثانی صفة فالمراد بالاسم المذکور ههنا هو هذا المعنی لا الاسم الشامل للاسم والصفة

الالف والنون من اسباب منع الصرف



فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرطها ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما ويمتنع دخول التاء فيتحقق تبهما بالفي التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر

اشتراط الالف والنون ومعنى وزن الفعل



لما او عثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك لاختصاص و مثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول افعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله تمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء

وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

اشتراط وزن الفعل بان يكون في اوله زيادة



نحو هذا زید ورایت زیدا آخر فانه ارید به المسمی بزید او یجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق صرف لما تبین ای ظهر عین تبین اسباب منع الصرف وشرائطها فیما سبق من انها ای العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما ای السبب الذی هی ای العلمیة شرط فیه وذلک فی التانیث بالتاء لفظا او معنی والعجمة والترکیب والالف والنون المزیدتین فان کل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمیة الا العدل و وزن الفعل استثناء مما بقی من الاستثناء الاول ای لا تجامع غیرها ای شرط فیه الا العدل و وزن الفعل فان العلمیة تجامعهما مؤثرة کما فی عمر واحمد ولیست شرطا فیهما کما فی ثلث واحمر وهما ای العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء علی اوزان مخصوصة لیس شیء منها من اوزان الفعل المعتبرة فی منع الصرف فلا یکون معها ای لا یوجد شیء من الامر الدائر بین مجموع هذین السببین وبین احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نکر غیر المنصرف الذی احد اسبابه العلمیة بقی بلا سبب ای لم یبق فیه سبب من حیث هو سبب فیما هی شرط فیه من الاسباب الاربعة المذکورة لانه قد انتفی احد السببین الذی هو العلمیة بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمیة من حیث وصف سببیته فلا یبقی فیه سبب من حیث هو سبب او علی سبب واحد فیما هی لیست بشرط فیه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قیل علی قوله وهما متضادان ان اصمت بکسرتین علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فیه فانه امر من صمت یصمت وقیاسه ان یجیء بضمتین فلما جاء بکسرتین علم انه معدول عنه

العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما هی شرط فیه



والجواب ان هذا امر غير محقق بجواز ورود اصمت بكسر من ان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

مخالفة سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا نكر



وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب احد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

جواب المصنف عن الزام الاخفش سيبويه بباب حاتم



وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا او انما لم يقل بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرط السبب الآخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد فى صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى



المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث متلاعن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر

ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع

ما أسند الى الفاعل على جهة قيامه اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به اي بالفاعل

فطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل الصفة المشبهة واحترز بهذا

القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فالاحتياج الى هذا القيد انما هو

على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل

فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما أسند اليه

الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل

اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده

من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل

على ذلك سكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك

الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم

مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع

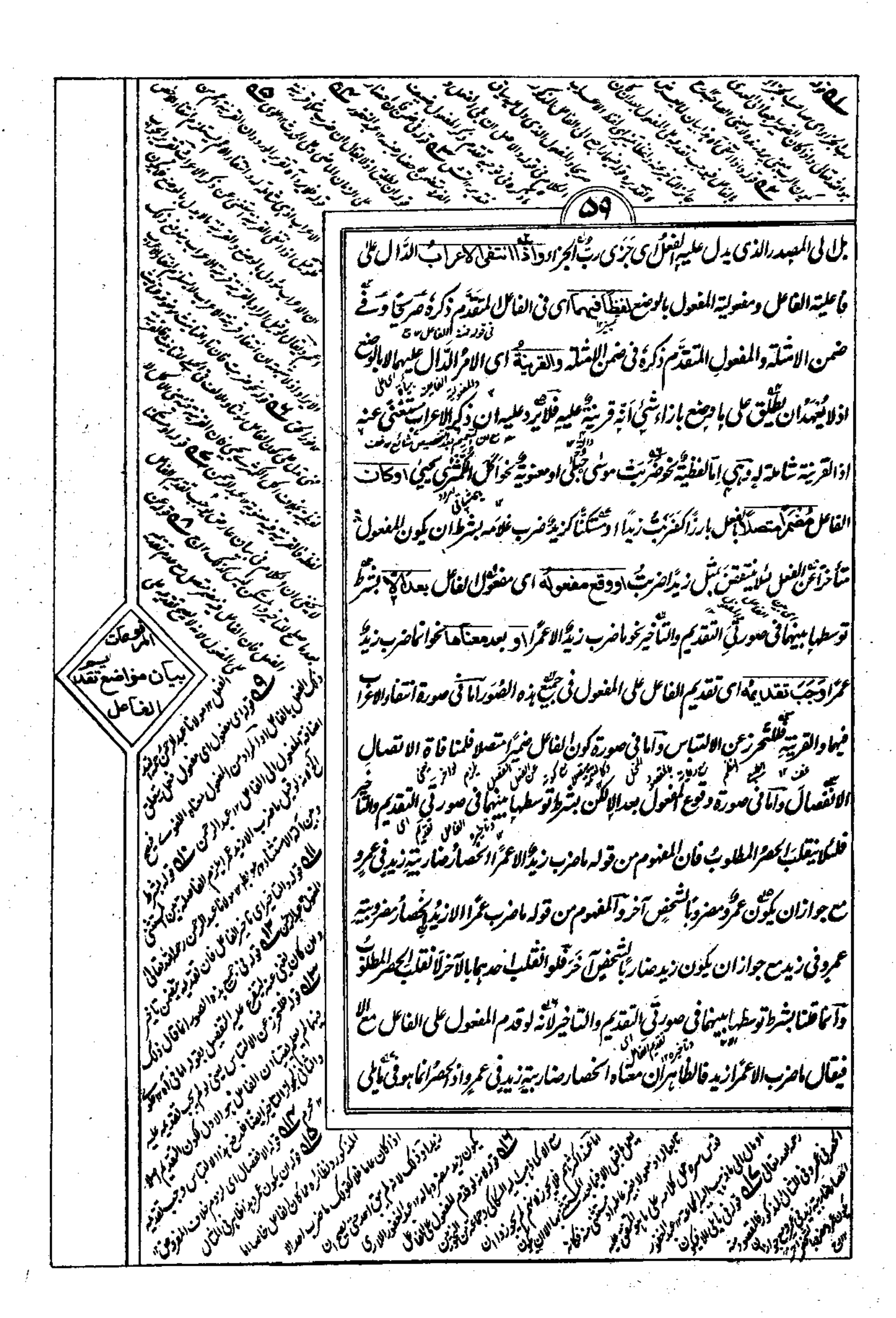
ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى

ربه عني عدي بن حاتم + جزاء الكلاب العاويات وقد فعل + واجيب عنه بان هذا

لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي

تعريف الفاعل واصالته يلي الفعل



المرفوعات
بيان مواضع تقديم الفاعل

بل الی المصدر الذی یدل علیه الفعل ای جزی ربُّ الجزاء او اذا انتفی الاعرابُ الدال علی
فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول بالوضع لفظا فیهما ای فی الفاعل المتقدم ذکره صریحا وفی
ضمن الامثلة والمفعولِ المتقدم ذکره فی ضمن الامثلة والقرینةُ ای الامرُ الدال علیهما لا بالوضع
اذ لا یُعهد ان یطلق علی ما وضع بازاء شیءٍ انه قرینة علیه فلا یرد علیه ان ذکر الاعراب یستغنی عنه
اذ القرینة شاملة له وهی اما لفظیة نحو ضربت موسی حُبلی او معنویة نحو اکل الکمثری یحیی او کان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا کضربتُ زیدا او مستترا کزیدٌ ضرب غلامه بشرط ان یکون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل زیدا ضربتُ او وقع مفعوله ای مفعول الفاعل بعد الا بشرط
توسطها بینهما فی صورتی التقدیم والتأخیر نحو ما ضرب زیدٌ الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زیدٌ
عمرا وجب تقدیمه ای تقدیم الفاعل علی المفعول فی جمیع هذه الصور اما فی صورة انتفاء الاعراب
فیهما والقرینة فللتحرز عن الالتباس واما فی صورة کون الفاعل ضمیرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصالَ واما فی صورة وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط توسطها بینهما فی صورتی التقدیم والتأخیر
فلئلا ینقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زیدٌ الا عمرا انحصار ضاربیة زیدٍ فی عمرو
مع جواز ان یکون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زیدٌ انحصار مضروبیة
عمرو فی زید مع جواز ان یکون زید ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بینهما فی صورتی التقدیم والتأخیر لانه لو قدم المفعول علی الفاعل مع الا
فیقال ما ضرب الا عمرا زید فالظاهر ان معناه انحصار ضاربیة زید فی عمرو واذ الحصر انما هو فی ما یلی



الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احد احدا الا عمرا زيدا فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا او اذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ماضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غيره ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في

المرفوعات
مواضع تقديم المفعول وحذف الفعل

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل لِيُبْكَ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله ضارعٌ اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه وامّا على رواية ليبك يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومةٍ متعلق بضارع اي يبكيه من يذلّ ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبطٌ مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وممّا يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبًا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسّر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسِّر مفسِّرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احدٌ من المشركين استجارك فاحدٌ فيها فاعل فعلٍ محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسَّر باستجارك الثاني وانّما وجب حذفه لان مفسِّره قائم مقامه مغنٍ عنه ولا يجوز ان يكون احدٌ مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل بدله من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معًا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيدٌ

الموقوف
حذف الفعل
وجوبا

آه والحاصل ان مراد المصـ بالتنازع هو التنازع فى الفاعل بان يورد ضمير الفاعل فى الاول قبل المرجع وذلك يختص بالاسم الظاهر من امتناع التنازع فى الضمير المنفصل لا يكون مراده التنازع فى المفعول بل ذكره بالطبع

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية ‌‌ واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول وهو مستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصـ بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعلان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع



عندہم الاضمار وہو ممتنع کما عرفت فقد یکون ای تنازع الفعلین فی الفاعلیۃ بان یقتضی

کل منہما ان یکون الاسم الظاہر فاعلاً لہ فیکونان متفقین فی اقتضاء الفاعلیۃ مثل ضربنی

واکرمنی زید وقد یکون تنازعہما فی المفعولیۃ بان یقتضی کل منہما ان یکون الاسم الظاہر مفعولاً

لہ فیکونان متفقین فی اقتضاء المفعولیۃ مثل ضربت واکرمت زیداً وقد یکون تنازعہما

فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ وذلک یکون علی وجہین احدہما ان یقتضی کل منہما فاعلیۃ اسم ظاہر

ومفعولیۃ اسم ظاہر آخر فیکونان متفقین فی ذلک الاقتضاء مثل ضرب واہان زید عمرا ولیس ہذا

قسماً ثالثاً من التنازع بل ہو اجتماع القسمین الاولین وثانیہما ان یقتضی احد الفعلین فاعلیۃ اسم ظاہر

والآخر مفعولیۃ ذلک الاسم الظاہر بعینہ ولاشک فی اختلاف اقتضاء الفعلین فی ہذہ الصورۃ

وہذا ہو القسم الثالث المقابل للاولین فقولہ مختلفین لتخصیص ہذہ الصورۃ بالارادۃ یعنی قد یکون

تنازع الفعلین واقعا فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ حال کون الفعلین مختلفین فی الاقتضاء وذلک لا یتصور

الا اذا کان الاسم الظاہر المتنازع فیہ واحداً وانما لم یورد مثالاً للقسم الثالث لانہ اذا اخذ فعل من

المثال الاول وفعل من المثال الثانی حصل مثال للقسم الثالث وذلک تصور علی وجوہ کثیرۃ مثل ضربنی

وضربت زیداً واکرمنی واکرمت زیداً وضربنی واکرمت زیداً واکرمنی وضربت زیداً و

غیر ذلک فما یکون الاسم الظاہر مرفوعاً فیختار النحاۃ البصریون اعمال الفعل الثانی

لقربہ مع تجویز اعمال الاول ویختار النحاۃ الکوفیون الاول ای اعمال الفعل الاول مع تجویز

اعمال الثانی لسبقہ وللاحتراز عن الاضمار قبل الذکر فان اعملت الفعل الثانی کما ہو مذہب البصریین

تنازع الفعلین فی العمل علی المرفوعات والمفعولیۃ



المرفوعات
تنازع الفعلين واضمار الفاعل

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لايجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لايضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لايجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لايجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولايجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في

انفصلته وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا الحذف للفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول لغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا
امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما و
اظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول لو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول
الثاني اسماء الاعلى اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرئ القيس **شعر** ولو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليل
من المال + حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو

المرفوعات
تنازع الفعلين واضمار الفاعل والمفعول



قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا اقل من تساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس ؎ كفانى ولم اطلب قليل من المال ؎ ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لم تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما دل عليه البيت المتاخر اعنى قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؎ وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ؎ وحينئذ يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له

مفعول مالم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول مالم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان فاعله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الى

المرفوعات
مفعول مالم يسم فاعله
وشرطه



المرفوعات

بیان المفعول لہ والمفعول معہ

الماضی المجهول او يُفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتُعِل واستُفعِل ويُفتعل ويُستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادًا تامًا فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تامًا لزم كونه مسندًا ومسندًا اليه معًا مع كون كلٍ من الاسنادين تامًا بخلاف أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندًا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ للتاديب والمفعول معه كذلك اي كلٌ من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولًا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلًا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يومَ الجمعةِ ظرف زمان امامَ الاميرِ ظرف مكان ضربًا

نحو علمت زيدًا قائمًا

نحو اعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا

نحو ضربت زيدًا تاديبًا

الفعل

نحو جاء البرد والجبات

اي الفاعل والمفعول

شَدِيدًا مفعولٌ مطلقٌ للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في حارة جا ومجرور شبيه بالمفاعيل اُقيم مُقامَ الفاعل مثلُها فتعيَّنَ زيدٌ وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعولُ به فالجميعُ اي جميعُ ما سوى المفعول به سواءٌ في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاولُ من باب أعطيتُ اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اَوْلى بان يقام مَقامَ الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذٌ نحو اُعطِيَ زيدٌ درهمًا مع جواز اُعطِيَ درهمٌ زيدًا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اُعطِيَ زيدٌ عمرًا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصلٍ واحدٍ للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسمُ لفظًا او تقديرًا ليتناول نحو اَنْ تَصُومُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ المجرَّدُ عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلًا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمَي اِنَّ وكانَ وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرًا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهمٌ مُسنَدًا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمَي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضاربٌ ومضروبٌ وحسنٌ او جاريةً مجراها كقرشيٍّ الواقعةُ بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

المرفوعات
تعريف المبتدأ وذكر قسميه



ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي وهو غير جائز لضعف له بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا له الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيتها
اقائم الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب بداية المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به



المرفوعات
تعريف الخبر ونكارة المبتدأ

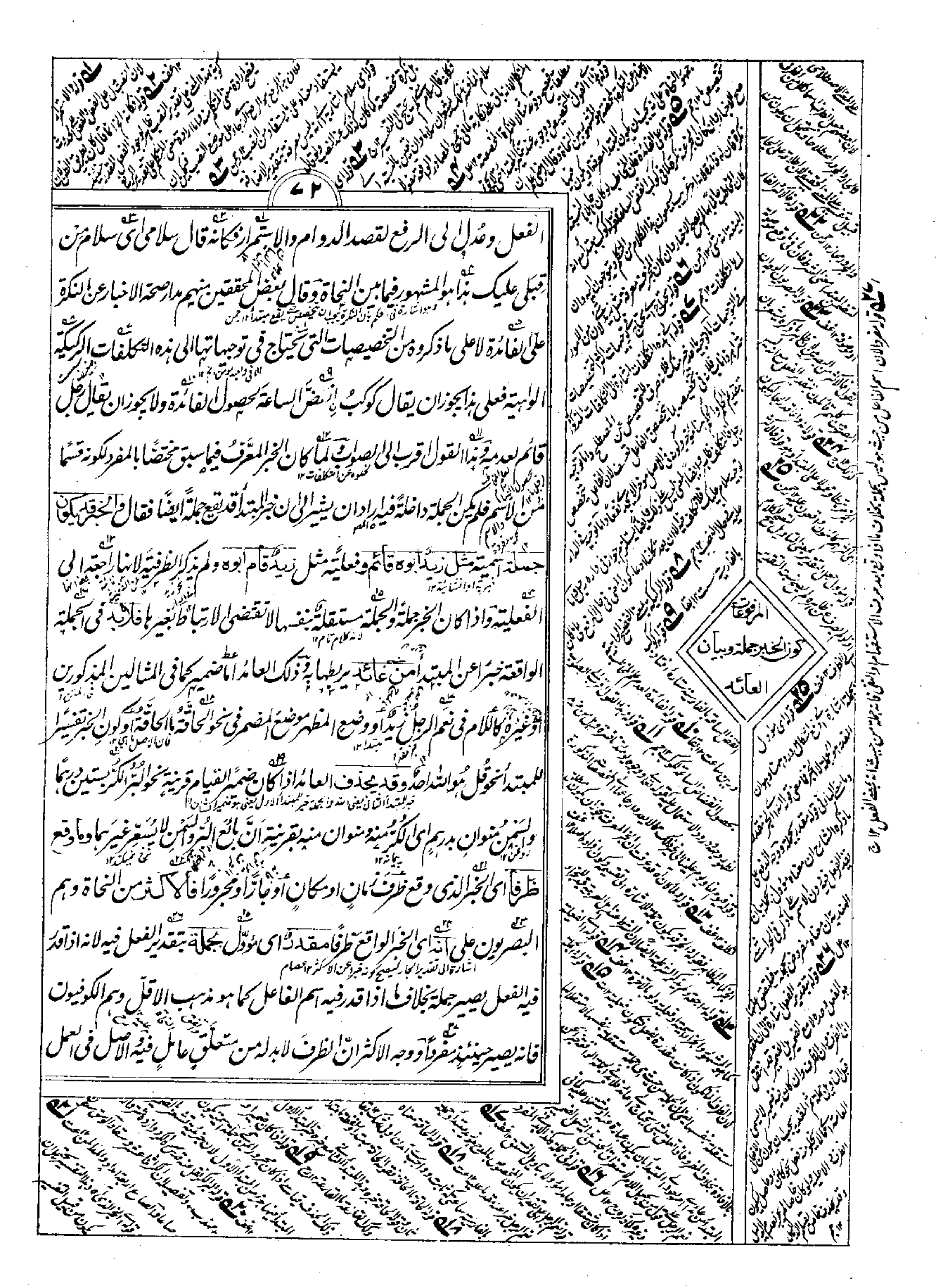
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ او لك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر



المرفوعات

امثلة تخصيص المبتدأ

وحيث وُصِفَ بالمؤمن تخصّص بالصفة فجُعل مبتدأً وخيرٌ خبره ومثل قولك أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال أيُّ من الامرين المعلوم كونُ احدهما في الدار كائنٌ فيها فكلُّ واحدٍ منهما تخصّص بهذه الصفة فجُعل رجلٌ مبتدأً وفي الدار خبره ومثل قولك ما احدٌ خيرٌ منك فان النكرة فيها وقعت في سياق النفي فافادت عمومَ الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدّدَ في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كلُّ نكرةٍ في الاثبات قُصِدَ بها العموم نحو تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ومثل قولهم شرٌّ اَهَرَّ ذا نابٍ لتخصّصه بما تخصّص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اَهَرَّ ذا نابٍ الّا شرٌّ وما تخصيص الفاعل قبل ذكره سوى صحة كونه محكوماً عليه بانه فعل فانك اذا قلت قام علم منه انّ ما يذكر بعده امرٌ يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجلٌ فهو في قوة رجلٍ موصوفٍ بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهرير للكلب بالنُّباح المعتاد وقد يكون خيراً كما اذا كان مجيءَ حبيبٍ مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان مجيءَ عدوٍّ والهرير لنُباحٍ غير معتادٍ يتشاءم به فيكون شرّاً لا خيراً فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شرٌّ لا خيرٌ اهرّ ذا نابٍ وعلى الثاني لا يصح فيقدّر وصفٌ حتى يصح القصر فيكون المعنى شرٌّ عظيمٌ لا حقيرٌ اَهَرَّ ذا نابٍ وفي هذا مثل يضرب لرجلٍ قويٍّ ادركه العجز في حادثةٍ ومثل قولك في الدار رجلٌ لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوفٌ بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة ومثل قولك سلامٌ عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلّمتُ سلاماً عليك فحذف



المرفوعات
كون الخبر جملة وبيان العائد

الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي اي سلام من
قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما
من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا
للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل



المرفوعات
موضع وجوب تقديم المبتدأ

هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

المرفوعات
موضع وجوب تقديم الخبر

الالف والواو حرفادّالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا تبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو أخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن أنّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس انّ المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرناه وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ

والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز في هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف لا يبعد ان
يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص به لا في الخبر ولا
في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخولها
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى
الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل
ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا
مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف لا الاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه



مواضع امتناع دخول الفاء في الخبر

لا يقبلكم و مثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
بما بعدها فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان
صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما
اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل
توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم
يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما

المرفوعات
حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا

غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضي فسوف
يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب
حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في
الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال
والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه
كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان والخبر المحذوف من
غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره
اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود



وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عامّا واما اذا كان خاصّا فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري ؛ لكنت
اليوم اشعر من لبيد ؛ هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ
كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل والمفعول او كليهما وبعده حال وكان ثم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم
نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي
الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي
هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا

المرفوعات
مسئلة حذف خبر التزام في موضعه
خبر لا ه

للحسد ربي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت هذا الحذف في غيره المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ١٢

مهدیاً فعلی ہذا یکونون مستریحین من تلک التکلفات البعیدة وقال الکوفیون تقدیرہ ضربی
زیداً قائماً حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتدأ ویلزمهم حذف الخبر من غیر سد شیٔ مسدہ
وتقیید المبتدأ المقصود عمومه بدلیل الاستعمال وذهب الاخفش الی ان الخبر الذی سدت
الحال مسدہ مصدر مضاف الی صاحب الحال ای ضربی زیداً ضربه قائماً وذهب بعضهم الی
ان ہذا المبتدأ لاخبر له لکونه بمعنی الفعل اذ المعنی ما اضرب زیداً الا قائماً وثالثها کل مبتدأ
اشتمل خبرہ علی معنی المقارنة وعطف علیه شیٔ بالواو التی بمعنی مع وذلک مثل کل رجل
وضیعته ای کل رجل مقرون مع ضیعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو یدل علی
الخبر الذی هو مقرون واقیم المعطوف فی موضعه ورابعها کل مبتدأ یکون مقسماً به وخبرہ القسم
وذلک مثل لعمرک لافعلن کذا ای لعمرک وبقاؤک قسمی ای ما اقسم به فلاشک ان
لعمرک یدل علی القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فیجب حذفه والعمر والعمر بمعنی واحد
ولایستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفیف لکثرة استعماله **خبر ان واخواتها**
ای من المرفوعات خبر ان واخواتها ای اشباهها من الحروف الخمس الباقیة وهی ان وکان
ولکن ولیت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء علی المذهب الاصح لانها لما
شابهت الفعل المتعدی کما یجیٔ عملت رفعاً ونصباً مثله **هو** ای خبر ان واخواتها **المسند**
الی شیٔ آخر بعد دخول احد هذه الحروف علیها فقوله المسند شامل لخبر کان وخبر المبتدأ وخبر لا التی
لنفی الجنس وغیرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جمیعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

المرفوعات خبر ان واخواتها وتعریفه



عليها ورودا عليها لا يراثر فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف **وامره كامر خبر المبتدأ**
اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا
علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من
ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب حتى يرد انه يجوز ان
يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك **الا في**
تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل **الا ان يكون الخبر ظرفا** اي ليس امره

المرفوعات
امره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه



المرفوعات
تعريف خبر لا التي لنفي الجنس

كما مر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى إنّ إلينا إيابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان
لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسّعهم في الظروف ما لا يتوسّع في غيرها خبر لا التي
الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر انّ وكانَ وغيرها بعد دخولها
اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر انّ فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف
ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي
ظرافة كل غلام رجل ويكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيتأولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي



والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا اتصلان عليه هو المسند اليه بهذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل بوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل فضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها ❊ فانا ابن قيس لا براح ❊ اي لا براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك مسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل

المنصوبات
تعريف المفعول المطلق وفوائد القيود فيه

الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق

المنصوبات

اقسام المفعول المطلق و حذف فعله

للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين و جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتها الله نباتا وسيبويه يقدر لها عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبتها الله فنبتت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل حكم بما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا وشكرا اي حمدت حمدا وشكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم



المنصوبات

بيان حذف فعل المفعول المطلق

بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فى ما استعمل باللام نحو حمدًا له وشكرًا له وعجبًا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفًا واجبًا قياسًا اى حذفًا قياسيا يعلم لضابطة كلية يحذف معه الفعل لزومًا فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتًا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير سيرًا الا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرًا او انما سرت سيرًا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه لانه لو كان خبرًا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعًا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررًا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرًا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكًا دكًا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه نحو ما انت الا سيرًا اى تسير سيرًا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتًا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيهًا على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرًا اى تسير سيرًا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرًا سيرًا اى يسير سيرًا مثال لما وقع مكررًا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلًا لاثر مضمون



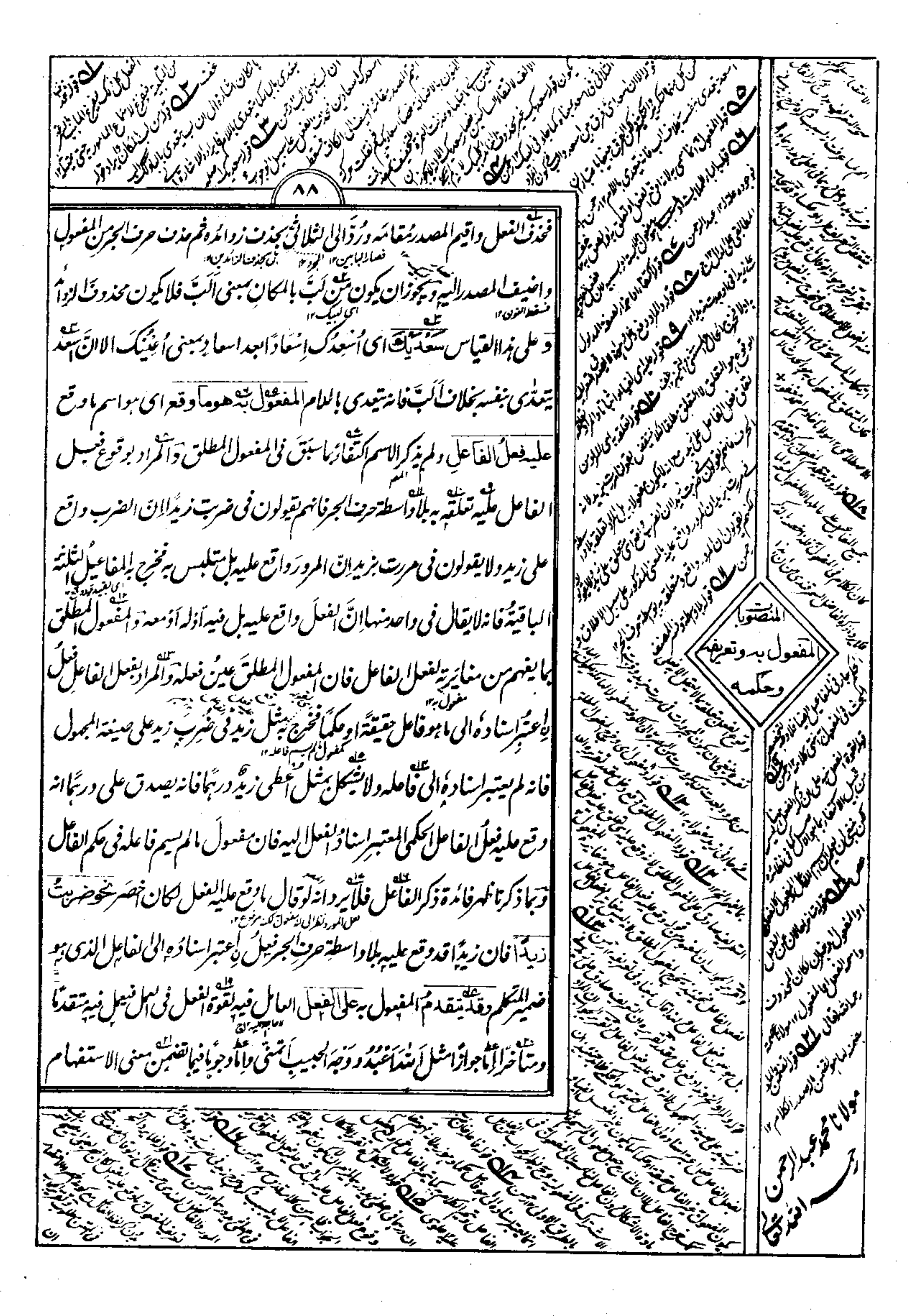
جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول و باثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق و الغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه اى صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع

المنصوبات
حذف فعل المفعول المطلق



المنصوبات
بيان مواضع المفعول المطلق

مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلف مثل لبيك اصله البت لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية

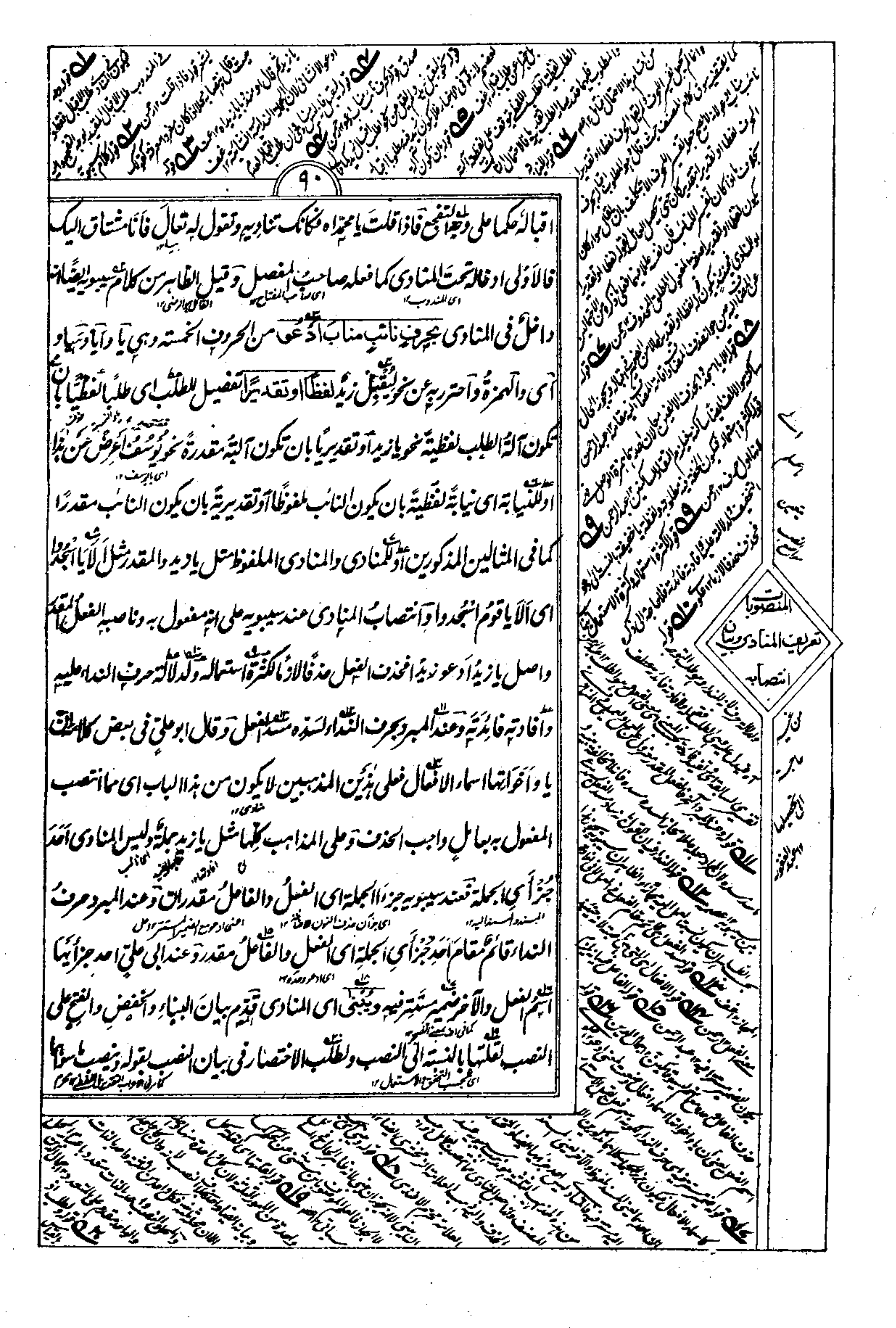


المنصوب المفعول به وتعريفه وحكمه

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورُدّ الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لَبّ بالمكان بمعنى اَلَبّ فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اُسعدك اِسعادًا بعد اسعاد بمعنى اُعينك الا ان اَسعد
يتعدى بنفسه بخلاف اَلَبّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضُرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا اشكال بمثل أُعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه
وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اُعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو
ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام

او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم فلو وقع في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا قفرا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف الكلام به بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب

المنصوبات
تعريف المنادى
وامثاله



تعريف المنادى وبيان انتصابه

اقبال له حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه
داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا و
اي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان
تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على في بعض كلامه
يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد
جزأي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزأي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى تقدم بيان البناء والخفض والفتح على
النصب لعلمها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها



المنصوبات

بناء المنادى على الرفع وخفضه

على ما يرفعه به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء
او الفعل مسند الى الجار والمجرور راعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام
ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى
بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت على
المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان



عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضًا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد تخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضًا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليًا واجيب بان كلا من اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظًا او تقديرًا ان كان معربًا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة

المنصوبات

بناء المنادى على الفتح ونصبه



فيه ما غيّره مُغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردًا بان يكون مضافًا او شبه مضاف واما ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفةً واما ما لا يكون مفردًا ولا معرفةً فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافًا فمثل يا عبدَ اللّٰهِ وَالقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردًا لكونه شبه مضافٍ مثل يا طالعًا جبلًا وَالقسم الثالث وهو ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفةً مثل يا رجلًا مقولًا لغيرِ مُعيّنٍ اى لرجلٍ غير معينٍ وهذا توقيتٌ لنصبِ رجلًا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفة مثل يا حسنًا وجهُهُ ظريفًا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالًا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثالٍ سَهَلَ تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثالٍ له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثالٍ له على حدة وَتوابعُ المنادى المبنيّ على ما يرفع المفردة حقيقةً او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرًا لا وعمرٌ ولان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردةً لانها لو لم تكن مفردةً لا حقيقةً ولا حكمًا كانت مضافةً بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقةً بان لا تكون مضافة معنويةً ولا لفظيةً ولا شبه مضافٍ او حكمًا بان تكون مضافةً لفظيةً او شبيهةً بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة لتدخل

حكم توابع المنادى المبني المنصوب



توابع المنادى المبني

فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا



فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوی القاری المقدم علی الخلیل یختار فیه النصب مع تجویزه الرفع فانه لما امتنع فیه تقدیر حرف النداء بواسطة اللام لایکون منادی مستقلا فله حکم الطبیعة وتابع المبنی تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان کان المعطوف المذکور کالحسن ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه فکالخلیل ای فابو العباس مثل الخلیل فی اختیار رفعه لامکان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه والا ای وان لم یکن المعطوف المذکور کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فکابی عمرو ای فابو العباس مثل ابی عمرو فی اختیار النصب لامتناع جعله منادی مستقلا والمضافة عطف علی المفردة ای توابع المنادی المبنی علی مایرفع به المضافة بالاضافة الحقیقیة تنصب لانها اذا وقعت منادی فنصبها اذا وقعت توابع اولی لان حرف النداء لایباشرها مثل یاتیم کلهم فی التاکید ویا زید ذا المال فی الصفة ویا رجل ابا عبد الله فی عطف البیان ولایجیء المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه مضافا لان اللام یمتنع دخولها علی المضاف بالاضافة الحقیقیة والبدل والمعطوف غیر ماذکر ای غیر المعطوف الذی ذکر من قبل وهو الممتنع دخول یا علیه فغیره المعطوف الذی لایمتنع دخول یا علیه حکمه ای حکم کل واحد منهما حکم المنادی المستقل الذی باشره حرف النداء وذلک لان البدل هو المقصود بالذکر والاول کالتوطیة لذکره والمعطوف المخصوص منادی مستقل فی الحقیقة ولامانع من دخول حرف النداء علیه فیکون حرف النداء مقدرا فیه مطلقا اے حال کون



كلٍ واحدٍ منهما مطلقًا فی ہذا الحکم غیر مقید بحالٍ من الاحوال ای سواء کانا مفردین او مضافین او مضارعین للمضاف او نکرتین فالبدل مثل یا زید عمرو و یا زید اخا عمرٍو و یا زید طالعًا جبلًا و یا زید رجلًا صالحًا والمعطوف مثل یا زیدُ وعمرُو و یا زیدُ و اخا عمرٍو و یا زیدُ وطالعا جبلًا و یا زیدُ و رجلًا صالحًا والعَلَمُ ای العلم المنادی المبنیّ علی الضم اما کونہ منادیً فلان الکلام فیہ واما کونہ مبنیًا علی الضم فلما یفہم من اختیار فتحۃ المنبیّ عن جواز ضمہ فان جواز الضمۃ لا یکون الا فی المبنی علی الضم الموصوفُ بابنٍ مجردٍ عن التاء او ملحوقٍ بہا اعنی ابنۃ بلا تخلل واسطۃٍ بین الابن وموصوفہ کما ہو المتبادرُ الی الفہم فیخرج عنہ مثل یا زیدُ الظریفُ ابنَ عمرٍو ومضافًا ای فی حال کون ذلک الابن مضافًا الی علمٍ آخرَ فکل علمٍ یکون کذلک یجوز فیہ الضم کما عرفت من قاعدۃ بناء المفرد علی ما یُرفع بہ لکن یُختار فتحۃٌ لکثرۃ وقوع المنادی الجامع لہذہ الصفات والکثرۃُ مناسبۃٌ للتخفیف فخففوہ بالفتحۃ التی ہی حرکتہ الاصلیۃ لکونہ مفعولًا بہ وَاذا نُودِیَ المعرّفُ باللام ای اذا ارید نداؤہ قیل مثلًا یا ایہا الرجلُ بتوسط ای مع ہاء التنبیہ بین حرف النداء والمنادی المعرفِ باللام تحرزًا عن اجتماع آلتَیِ التعریف بلا فاصلۃٍ و یا ہذا الرجلُ بتوسط ہذا و یا ایہذا الرجلُ بتوسط الامرین معًا والتزموا یعنی العربَ رَفعَ الرجلِ مثلًا وان کان صفۃً وحقہا جواز الوجہین الرفعُ والنصبُ کما مر لانہ ای الرجل مثلا ہو المقصودُ بالنداء فالتزم رفعہ لتکون حرکتہ الاعرابیۃ موافقۃ للحرکۃ البنائیۃ التی ہی علامۃ المنادی فتدل علی انہ ہو المقصود بالنداء وہذا

المنصوب
حکم العلم الموصوف بابن



بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههنا كما اخرج صفة الاسم
المبهم من تلك القاعدة وذو اللام بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى
معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة
فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم
بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن
ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي تيمت
قلبي + وانت بخيلة بالوصل عني + لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم ع فيا الغلامان اللذان
فرا + لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل
يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني
اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم

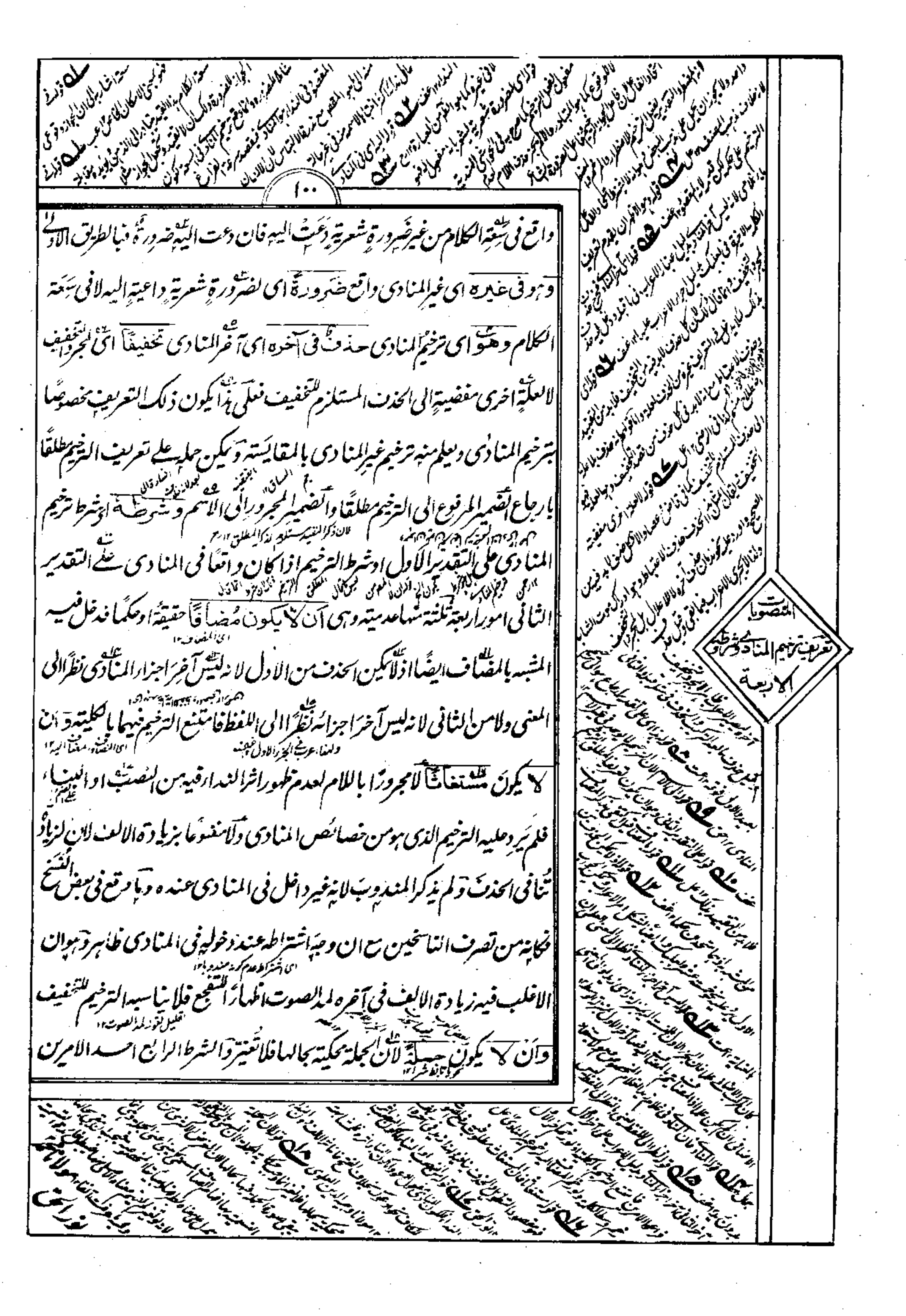


جواز الوجهين فيما كرر المنادى المنصوب

في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي
المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام
البيت + يا تيم تيم عدي لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمر + والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبلي يعني هجائه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا



فی المنادی یا غلامَ بالفتح اکتفاءً بالفتحة عن الالف ویکون المنادی المضافُ الی یاء المتکلم بالهاء فی ہذہ الوجوہ کلِّہا وقفاً ای فی حالة الوقف تقول یا غلامیہ ویا غلامِیہ ویا غلامَہ و یا غلاماہ فرقاً بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب فی محاوراتہم یا ابی ویا امی علی الوجوہ الاربعة کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوہ اُخَر زائدة علیہا لکثرة استعمال ندائہما فی کلامہم کما اشار الیہا بقولہ ویا ابتِ ویا امتِ ای قالو یا ابتِ ویا امتَ ایضاً بابدال الیاء بالتاء فتحاً وکسراً ای حال کون التاء مفتوحةً علی وفق حرکة الیاء او مکسورةً لمناسبة الیاء وقد جاء الضم ایضاً نحو یا ابتُ ویا امتُ لاجرائہ مجری المفرد المعرفة ولم یذکرہ للقلة وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف بعد التاء جمعاً بین العوضین دون الیاء فما قالوا یا ابتی ویا امتی احترازاً عن الجمع بین العوض والمعوض عنہ فانہ غیر جائز وقالوا یا ابنَ اُمّ ویا ابن عمّ خاصة ہذا الاختصاص بالنظر الی الام والعم ای لا یقال یا ابنَ اخ ویا ابنَ خالِ بل یقال یا ابنَ اخی ویا ابنَ خالی لا بالنظر الی الابن ایضاً فانہم یقولون یا بنتَ اُمّ ویا بنتَ عمّ علی الوجوہ الاربعة مثلُ بابِ یا غلامی فقالوا یا ابنَ اُمّی ویا ابنَ عمّی بفتح الیاء وسکونہا ویا ابن اُمِّ ویا ابنَ عمِّ بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویا ابنَ اُمّا ویا ابنَ عمّا بابدال الیاء الفاً وقالوا بزیادة وجہٍ آخر شذ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابنَ اُمَّ ویا ابنَ عمَّ بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف ولما کان من خصائص المنادی الترخیم شرع فی بیانہ فقال وترخیم المنادی جائز ای



المنصوبات

تعريف ترخيم المنادى وشرطه الاربعة

واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادي واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادي حذف في آخره اي آخر المنادي تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادي ويعلم منه ترخيم غير المنادي بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادي على التقدير الاول اوشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادي نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادي ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادي عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادي ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين



الوجوديين وهو ان يكون المنادى إما علماً زائداً على ثلثة أحرف لانه لعلميته تناسب
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على
الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسماً متلبساً بتاء التانيث
وان لم يكن علماً ولا زائداً على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً عن ثلثة اذ
التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ
من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ
من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي
آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معاً واحترز
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولاً ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا
افعالاً جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف
صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو
سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيشمل مثل مرمي
ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء

المنصوبات
كمية المحذوف اذا كان في آخر المنادى زيادتان

ساكنةٌ حركةُ ما قبلها من جنسها والمرادُ بها المدّةُ الزائدةُ لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرفُ الاخيرُ وهو اي الحال ان ما في آخره حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدّةٌ اكثرُ من اربعةٍ من الحروف كمنصورٍ وعمّارٍ ومسكينٍ لئلا يلزمَ من حذفِ حرفينِ منه عدمُ بقائه على اقلِّ ابنيةِ المعربِ وانما لم ياخذ هذا القيدَ في قوله زيادتان في حكم الواحدة لانّ نحو ثمودَ وثمودَ (؟) يرخّم بحذفِ زيادتيه لانّ بقاءَ الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين امّا في الاول فلمّا كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معًا حذفتا معًا واما في الثاني فلانه لمّا حُذفَ الاخيرُ مع صحته واصالته حُذفت المدّةُ الزائدةُ لئلا يردَ المثلُ السائرُ ضُلّت على الاسد ونُبّت عن النقد وان كان مركبًا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافًا ولا جملةً مثل بعلبكَ وخمسةَ عشرَ علمين حُذف الاسمُ الاخيرُ فيقال في بعلبكَ يا بعلُ وفي خمسةَ عشرَ يا خمسةُ لنزوله منزلةَ تاءِ التانيث في كون كلٍّ منهما كلمةً على حدةٍ صارت بمنزلة الجزء وان كان غيرَ ذلك المذكورِ من الاقسام الثلثة فحرفٌ واحدٌ اي فيحذف حرفٌ واحدٌ لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حارِ ويا مالِ في يا حارثُ ويا مالكُ وهو اي المنادى المرخّم في حكم المنادى الثابتِ بجميع اجزائه فيبقى الحرفُ الذي صار آخرَ الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارثُ يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمودُ يا ثمو بواوٍ متطرفةٍ بعد ضمةٍ وفي يا كروانُ يا كرَوَ بواوٍ متحركةٍ بعد فتحةٍ وقد يُجعل قد

المنصوب

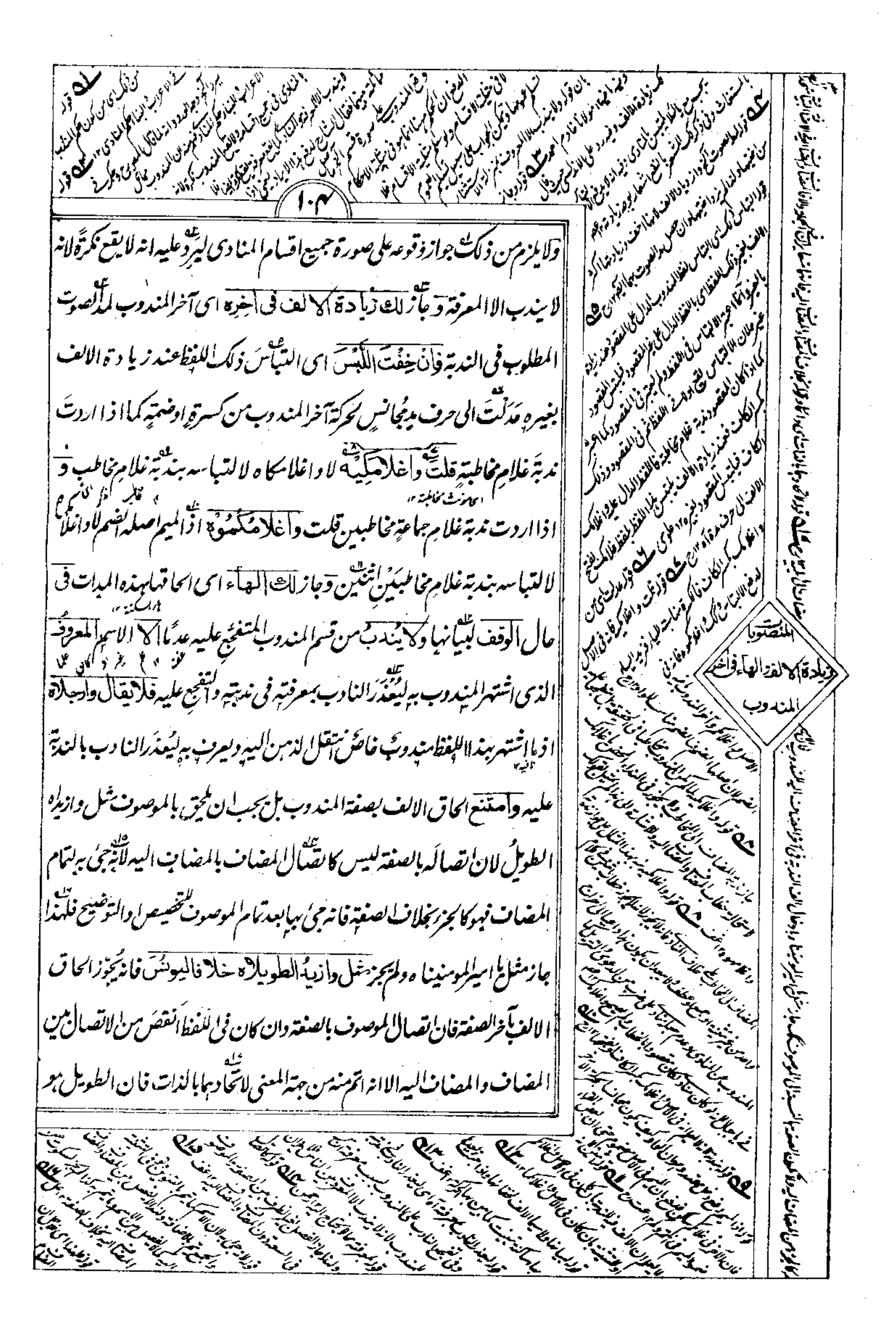
كلمة المحذوف ذا كان اكثر من اربعة



للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسماً برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلا برم قلبت الواو ياءً وكسر ما قبلها كادلٍ فى ادلوٍ ويا كرا لانه لما جعل كرو اسماً برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً او عدماً مبنياً او دا فالمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه واختص المندوب بوا امتيازاً به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافاً او شبهاً به نصب

المنصوبات

حكم المندوب فى الاعراب والبناء



المنصوبات

زيادة الالف والهاء في آخر المندوب

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره مددت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب و اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا واغلاماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو

زيداً غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلاً ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارناً مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم تتعرف مثل يا رجلاً لانه نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا مع الاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسناً احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحاً يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذاً قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

المنصوبات
جواز حذف حرف النداء



المنصوب ما أضمر عامله على شريطة التفسير

شذوذا في أطرق كرا أي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون أطرق كرا أطرق كرا إن النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى أن النعامة الذي هو أكبر منك قد اصطيد
وحمل الى القرى فلا تخلي أيضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو ألا يا
اسجدوا بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه ويا حرف النداء أي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة ألا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
أن حينئذ ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما أي مفعول
أضمر أي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
واضافتها الى التفسير بيانية أي ما أضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره أي تفسير العامل بما
بعده وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو أي ما أضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل أو شبهه احترز به عن نحو زيد أبوك ولا يريد به أن
يليه الفعل أو شبهه متصلا به بل أن يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا أنت ضاربه مشتغل ذلك الفعل وشبهه عنه أي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره أي بالعمل في ضميره أو في متعلقه أي متعلق ذلك الاسم
أو متعلق ضميره وحاصله أن يكون الفعل وشبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم



او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب تلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيدا حبست عليه

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان صب الشي على الشي تلزمه

ملابسة المحبوس عليه منصوب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني

ان الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته

اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر

بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام

يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في

مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه

الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء

اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة

خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود

ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن

الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن تكون القرينة المرجحة

للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم

مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو

لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع و

هي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

المنصوبات

احكام الاسم الواقع في مظان الاضمار



كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضًا وانما قال مع غير الطلب احترازًا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدًا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرًا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبًا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدًا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر شمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدًا ضربته ولا زيدًا ضربته ولا عمرًا وان زيدًا ضربته الا تاديبًا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدًا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدًا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

المنصوبات
اذا المفاجأة واذا الشرطية
وحكمهما

مثل زيداً اضربه وزيداً لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي

واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع

مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل

تقديراً والا خلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس

ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في

حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى

المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر

على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لاحتمالهما معاً

اختيار النصب عند خوف لبس المفسر

مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو

رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه

بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبراً له وهو خلاف المقصود

فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر

فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال

الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما

بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمراً اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا اصح

العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية
فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف
الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا
يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما
لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه
اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما
اضمر عامله على شريطة التفسير المختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد التعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره ولكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر

المنصوبات

وجوب النصب بعد حرف الشرط

المنصوبات وجوب الرفع بالابتداء

ينصبه مثل يلابس او ذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذباب به
او يلابسه احد بالذباب به او ذهب به احد قلنا المراد بالمناسب يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى
المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل زيد ذهب به قوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ
فِي الزُّبُرِ اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
منه لصار التقدير فعلوا كل شيء فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى
وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ لا ان كل شيء كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم
على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور فى محل الرفع
على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية



شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط الدالة على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية



بتقدیر اتقِ تحذیرًا ای حذّر ذلک المعمول تحذیرًا فیکون مفعولًا مطلقًا او ذکر تحذیرًا فیکون مفعولًا له مما بعده ای مما بعد ذلک المعمول او ذُکر المحذَّر منه مکرّرًا علی صیغة المجهول عطف علی حذِّر او ذکرِ المقدرِ فان قلت فعلی هذا الاید من ضمیر فی المعطوف کما فی المعطوف علیه قلنا نعم لکنه وُضع فی المعطوف المظهر موضعَ المضمر اذ تقدیر الکلام او معمول بتقدیر اتقِ ذُکر مکرّرًا الّا انه وَضع المحذَر منه موضع الضمیر العائد الی المعمول اشعارًا بانه محذر منه لا محذَّر مثل ایّاکَ وَالاسدَ وَایاک وان تحذِفَ هذان مثالان لاول نوعیِ التحذیر ومعناهما بعِد نفسک من الاسدِ والاسدَ من نفسک وبعّد نفسک عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعِد حذفَ الارنب عن نفسک فعلی التقدیرین المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعید الاسد او الحذف من نفسک تحذیرها منهما لا تحذیرهما منها والطریقَ الطریقَ مثال لثانی نوعیه ای اتّقِ الطریقَ الطریقَ ولایخفی علیک ان تقدیر اتقِ فی اول النوعین غیر صحیح لانه لایقال اتقیتُ زیدًا من الاسد فینبغی ان یقدّر فیه مثل بعِّد ونحِّ وتقدیر بعّد فی مثال النوع الثانی غیر مناسب لان المعنی علی الاتقاء عن الطریق لا علی تبعیده فالصواب ان یقال تقدیر بعّد او اتّقِ ونحوهما فیقدر مثل بعّد فی جمیع افراد النوع الاول وفی بعض افراد النوع الثانی مثل نفسک نفسک فان المعنی علی بعّد نفسک مما یوذیک کالاسد ونحوه ویقدر مثل اتّق فی بعضها کالمثال المذکور قیل لفظ الاسد فی ایاک والاسدَ خارج عن النوعین فینبغی ان لایکون تحذیرا

المنصوبات

مثال نوعی التحذیر ومعناهما

وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وبدليل

ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك

والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير

اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لانه حذف حرف الجر عن

ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من

وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد

شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف

المنصوبات: تعريف المفعول فيه وفوائد القيود فيه

فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في

ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان لعامل مصدرا لفعل

فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا بد لكل زمان او مكان عن ان يفعل فيهما

فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم

الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت

يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم

الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل

فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم

الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

قسما المفعول فيه وشرط نصبه

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف قوله
من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه و
تمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما
يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول
فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي
شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم
يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من
المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في
معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما
ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه

المنصوب حملا بعد دخلت على المكان المبهم

اى على المبهم المنتشر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهاما كما
هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و
ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا للابهام على الاصح اى على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه و
مما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما
يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التى فعلت فيها
فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى



المنصوبات

تعريف المفعول له وفوائد القيود فيه

ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينتصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويدرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مسمى مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب قعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

الحال انما منصوب على حدة من المنصوبات ١٢ عبد الرحمن



بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل بقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

المنصوبات

تعريف المفعول معه وفوائد القيود فيه

عن الحرب جبناً فان زمان الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني
الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعاً للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارناً له في
الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحباً له في صدور
الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه
المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام
واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوباً
جرياً على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جداً وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ع
وقد حيل بين العير والنزوان * فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه ضمير راجع الى
مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه
الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميراً راجعاً الى مصدره والضمير
المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول
فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل



وافادته ايا باسوا ركان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف

جواز العطف والنصب المنصوبات المفعول معه

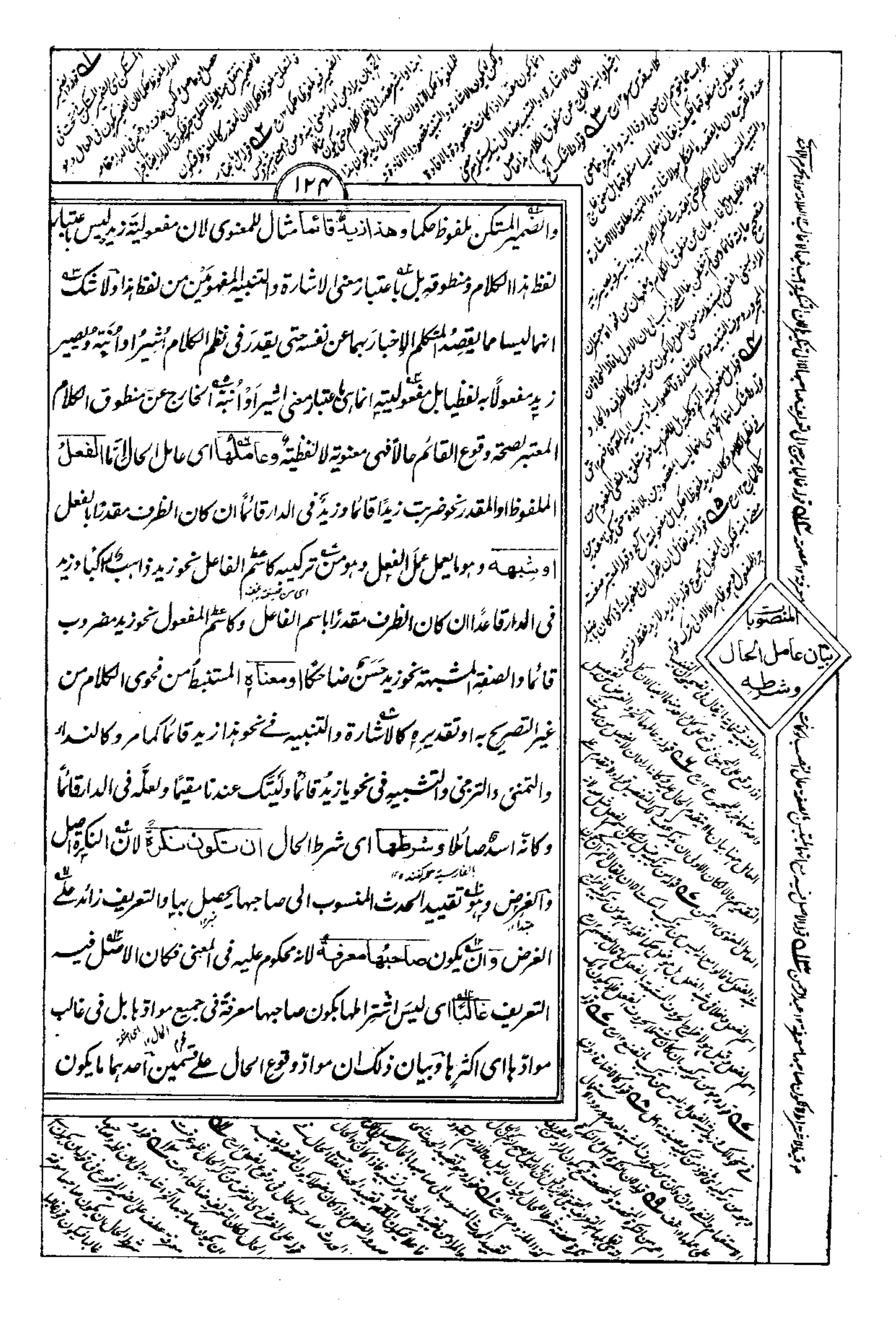


المنصوبات — تعريف الحال وفوائد القيود فيه

بل ممتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا او ما شانك وعمرا فانه ممتنع
العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يائلك فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل والمفعول به اي من حيث
هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى
الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم
اخوك وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل والمفعول به
مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه
مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه
لفظا اي لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا



المفعول المطلق مثل ضربتُ الضربَ شديدًا فانه بمعنى احدثتُ الضربَ شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلًا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتّبع ملة ابراهيم حنيفًا وان يأكل لحم اخيه ميتًا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلًا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى انّ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او تُبيَّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربتُ زيدًا قائمًا مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدًا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقةً وزيدٌ في الدار قائمًا مثال للفظي الملفوظ حكمًا فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه



المنصوبات

بيان عامل الحال وشرطه

والضمير المستكن ملفوظ حكماً وهذا زيد قائماً مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وليصير زيد مفعولاً به لفظياً بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالاً فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً ان كان الظرف مقدراً بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو مشتق تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكباً وزيد في الدار قاعداً ان كان الظرف مقدراً باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائماً والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكاً او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا مقيماً ولعله في الدار قائماً وكانه اسد صائلاً وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالباً اي ليس اشتراط ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون

المنصوبات

وقوع ذي الحال معرفة في أكثر المواد

ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا النقض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم و وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ✽ وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ ✽ البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده

ونحوه مثل فعلته جهدك مما أول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وتنفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانه ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار

المنصوبات

وجوب تقديم الحال على صاحبها

المنصوبات
عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور

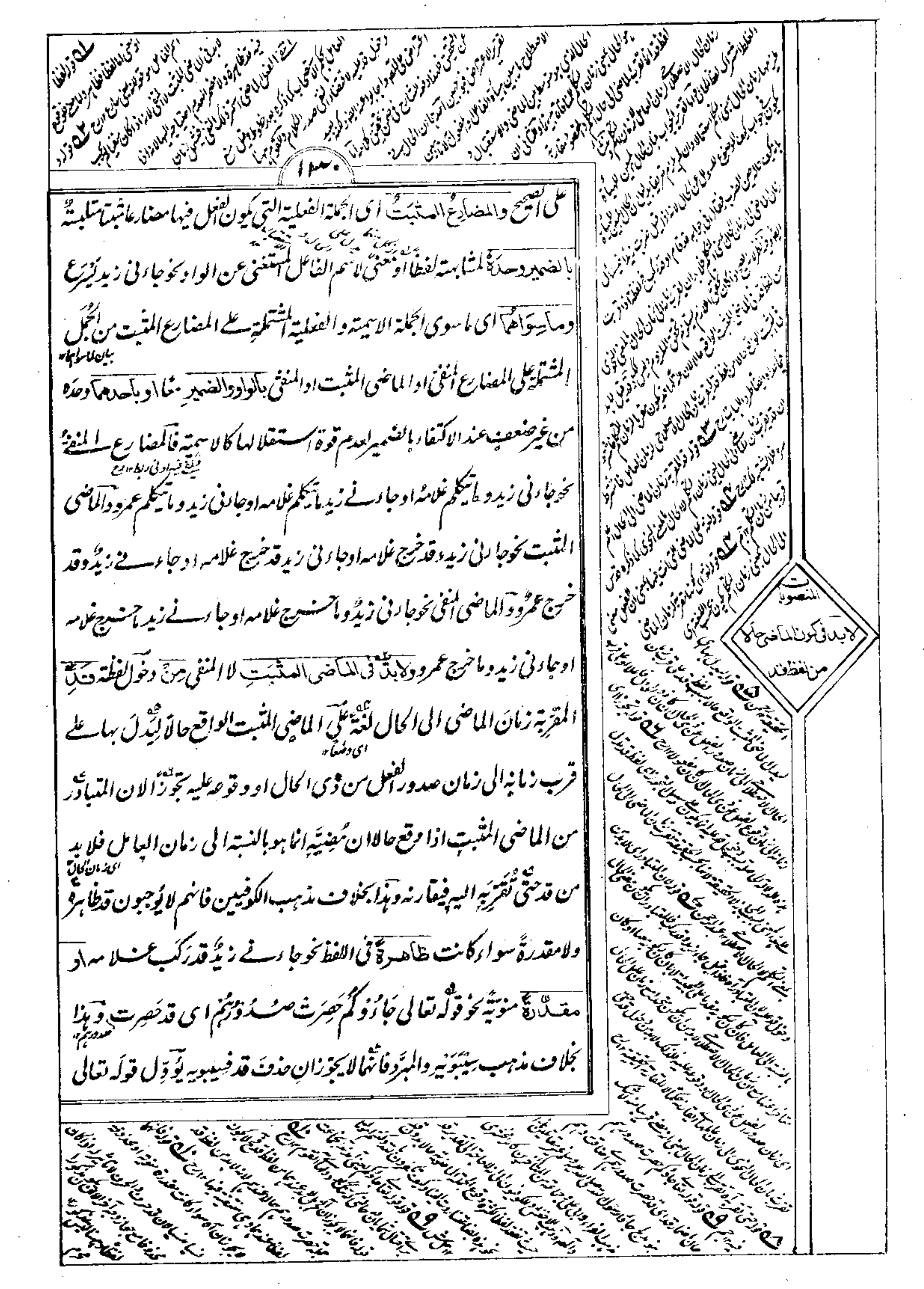
قائما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا
قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف
لما فيهما من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته
داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير ق
كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء
كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاءتني متجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع و
فرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
بقوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء
للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة

والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيأة اى صفة سوار كان لدال اشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا فى تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو فيه
حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه
بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير
المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل
فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون

كون الحال مشتقا غير ضروري

المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا — قد تكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراءها عليه في
قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في
الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة
الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على
الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة
فلا تجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو

تكون الحال جملة خبرية



على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا او معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد
خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد
المقربة زمان الماضي الى الحال لفظة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر
من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد
من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او
مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى

المنصوبات
لابد في كون الماضي حالا من لفظة قد



حصرت صدورهم بقوماً حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشداً مهدياً اي سر راشداً مهدياً بقرينة حال المخاطب وقوله مهدياً اما صفة لراشداً او حال بعد حال او مقالية كقولك راكباً لمن يقول كيف جئت اي جئت راكباً بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقاً هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفاً فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي أحقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على اليقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على اليقين او اثبتها لك عطوفاً وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفاً وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولاً فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب

المنصوب

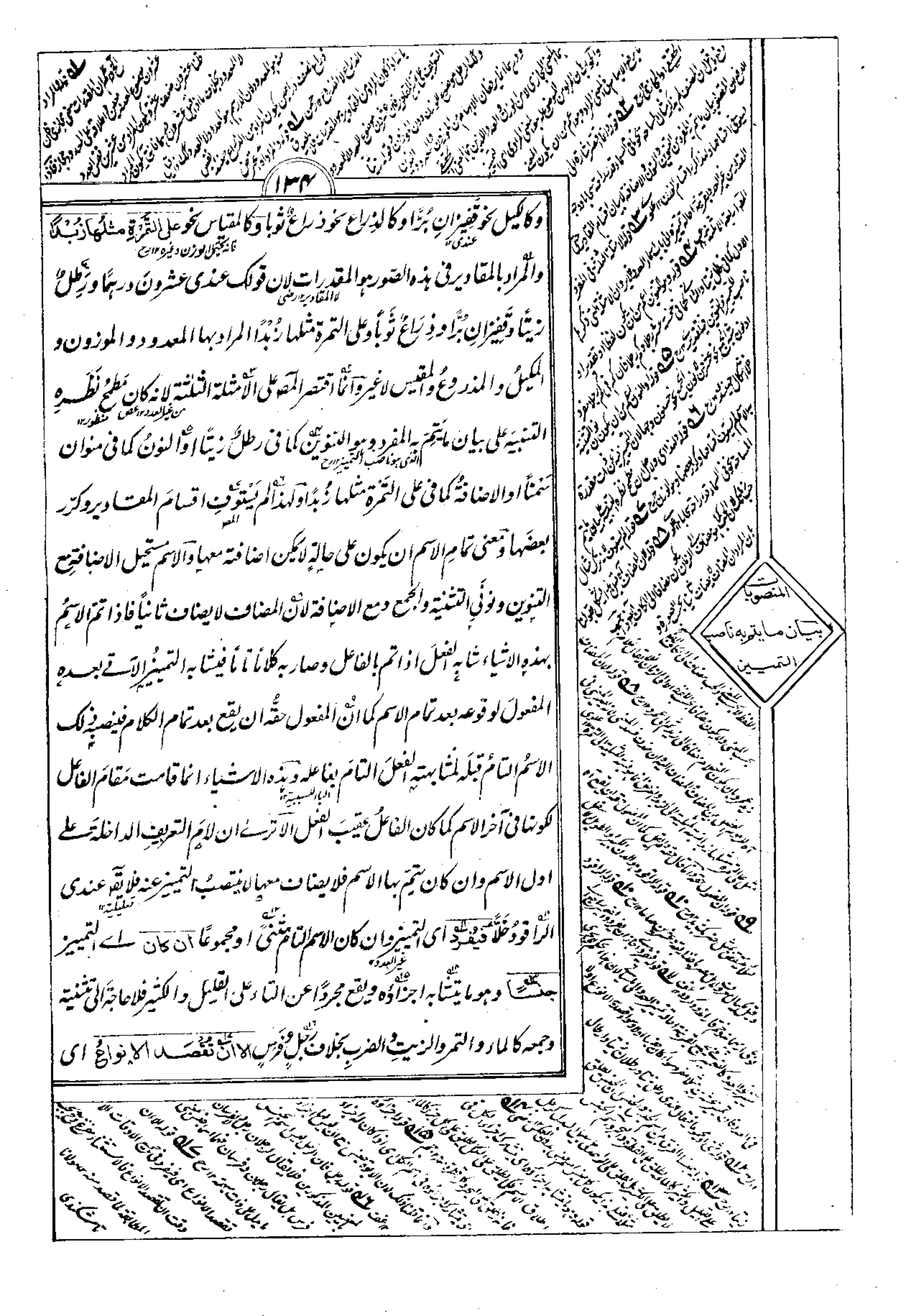
تعريف التمييز وفوائد القيود فيه

حذفُ عاملِها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائمًا بالقسط انه حالٌ موكدة من فاعلِ شهِدَ ولا بد ههنا من قيدٍ آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يَصلُحان للعمل فيها والا لكان عاملُها مذكورًا فكيف يكون حذفه واجبًا نحو الله شاهِدٌ قائمًا بالقسط

التمييز ما اي الاسم الذي يَرفع الابهامَ واحترز به عن البدل فانّ المُبدَل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهامَ عن شيءٍ بل هو تركٌ مبهمٍ وايرادُ معينٍ المستقِرّ اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقًا لكن المطلقَ منصرف الى الكامل وهو الوضعيُّ واحترز به عن نحو رايتُ عينًا جاريةً فان قوله جاريةً يرفع الابهامَ عن قوله عينًا لكنه غيرُ مستقر بحسب الوضع بل ناشئٌ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلًا انما موضوع لمفهومٍ كلّيٍ بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئيٍ جزئيٍ منه ولا ابهامَ في هذا المفهوم الكليِ ولا في واحدٍ واحدٍ من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعددِ الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهامَ لا الابهامَ الواقعَ في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفصٍ عمرُ فان كل واحد من ابي حفصٍ وعمرَ موضوعٌ لشخصٍ معينٍ لا ابهامَ فيه لكن لما كان عمرُ اشهرَ زال بذكره الخفاءُ الواقعُ في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعيِ عن ذاتٍ لا عن وصفٍ واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهامَ



المستقرّ الواقعَ في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضعَ لما وضعَ الرِّطلَ مثلاً لنصف منٍّ فلا شك ان الموضوع له معنًى معين متميّزٌ عما هو اقل من النصف كالربُع وعما هو اكثر منه كمنٍّ ومنَّين ولا ابهامَ فيه الّا من حيثُ ذاته اي جنسِه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخلّ او غيرهما والّا من حيثُ وصفِه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغداديٌّ او مكيٌّ فاذا اريد رفعُ الابهامِ الوصفيِّ الثابت فيه بحسب الوضع أُتبِعَ بصفة او حالٍ فيقال رطلٌ بغداديٌّ واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتاً فزيتاً يرفع الابهامَ المستقرّ عن الذات لا النعتُ والحالُ فانّهما يرفعان الابهامَ عن الوصف مذكورةٍ او مقدرةٍ صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطلٌ زيتاً والمقدرةُ نحو طابَ زيدٌ نفساً فانه في قوة قولنا طاب شيئٌ منسوبٌ الى زيد ونفساً يرفع الابهامَ عن ذلك الشيئِ المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذاتٍ مذكورةٍ يرفعه عن مفردٍ سيجيئ ما يقابل الجملةَ وشبهَها والمضافَ مِقدارٍ صفة لمفرد وهو ما يُقدَّر به الشيئُ اي يُعرف به قدرُه ويبيَّن غالباً اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر الموادّ وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار امّا متحقق في ضمن عددٍ نحو عشرون درهماً وسيأتي ذِكرُ تمييز العدد وبيانُه في باب اسماء العدد وامّا في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطلٌ زيتاً فان الرِّطلَ نصفُ منٍّ ونحو منوانِ سمناً



وكالكيل نحو قفيزان برًّا وكالذراع نحو ذراع ثوبًا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهمًا ورطل

زيتًا وقفيزان برًّا وذراع ثوبًا وعلى التمرة مثلها زبدًا المراد بها المعدود والموزون و

المكيل والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره

التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتًا او النون كما في منوان

سمنًا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر

بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع

التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيًا فاذا تم الاسم

بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده

المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك

الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل

لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على

اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي

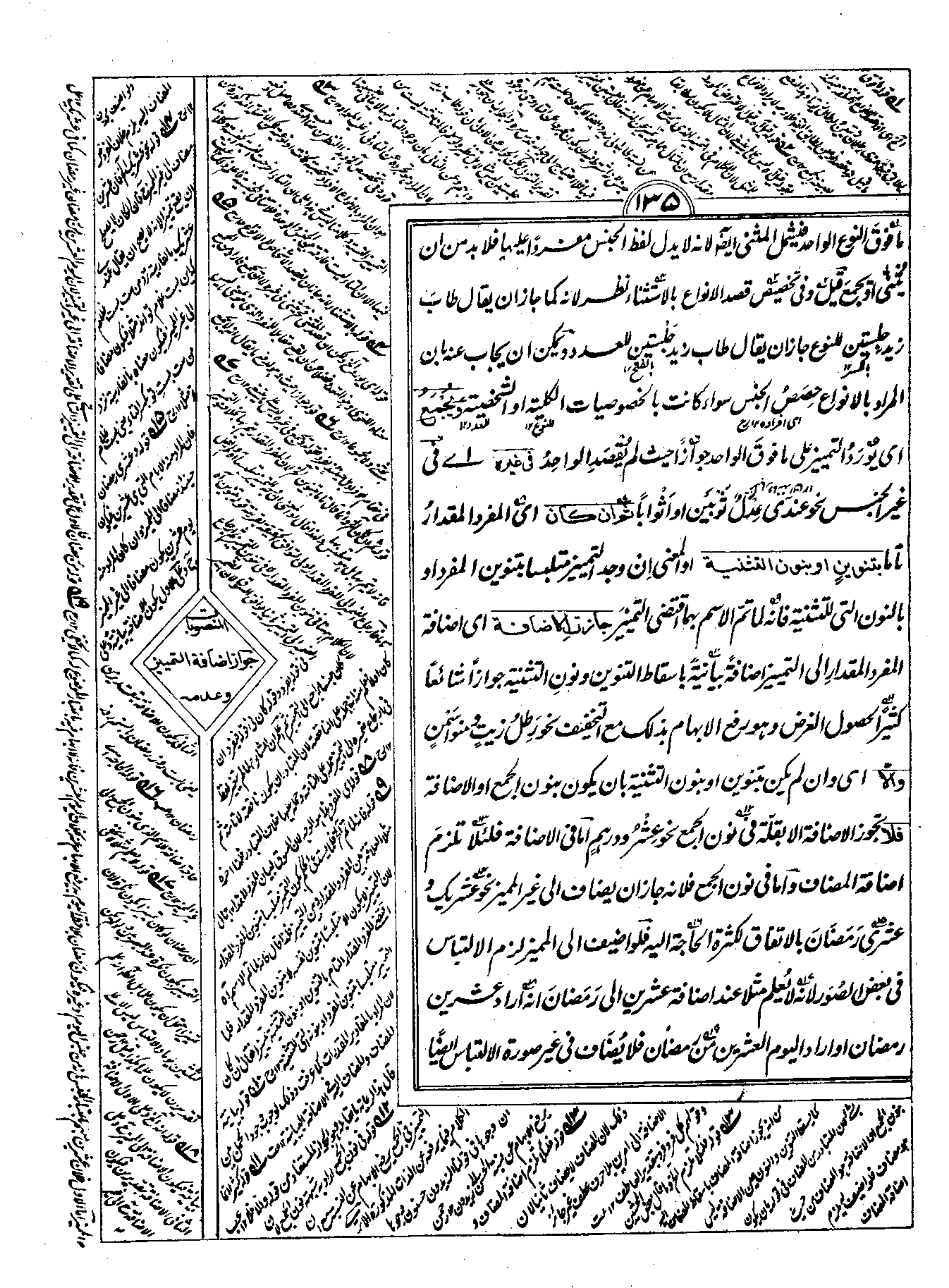
الراقود خلًّا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعًا ان كان اي التمييز

جنسًا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية

وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي

بيان ما يتم به ناصب التمييز

المنصوبات

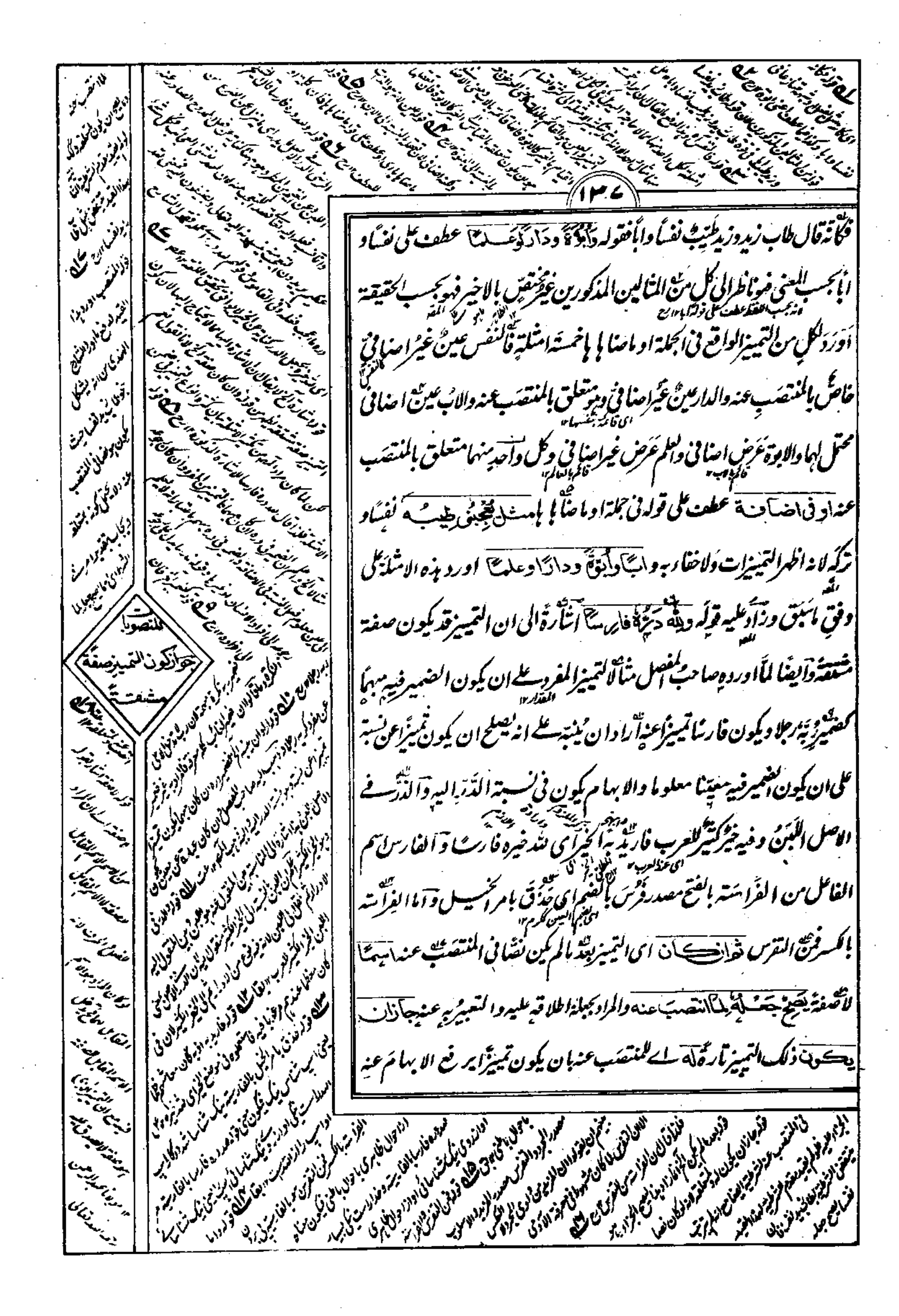


المنصوب
جواز اضافة التمييز وعدمه

ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضًا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردًا عليهما فلا بد من ان يثنّى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جِلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جَلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حِصَصُ الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازًا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عِدْلٌ توبين او اثوابًا ثم ان كان اي المفرد المقدار تامًا بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسًا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازًا شائعًا كثيرًا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطلُ زيتٍ ومنوا سمنٍ والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرون درهمًا اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يُعلم مثلًا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يُضاف في غير صورة الالتباس ايضًا

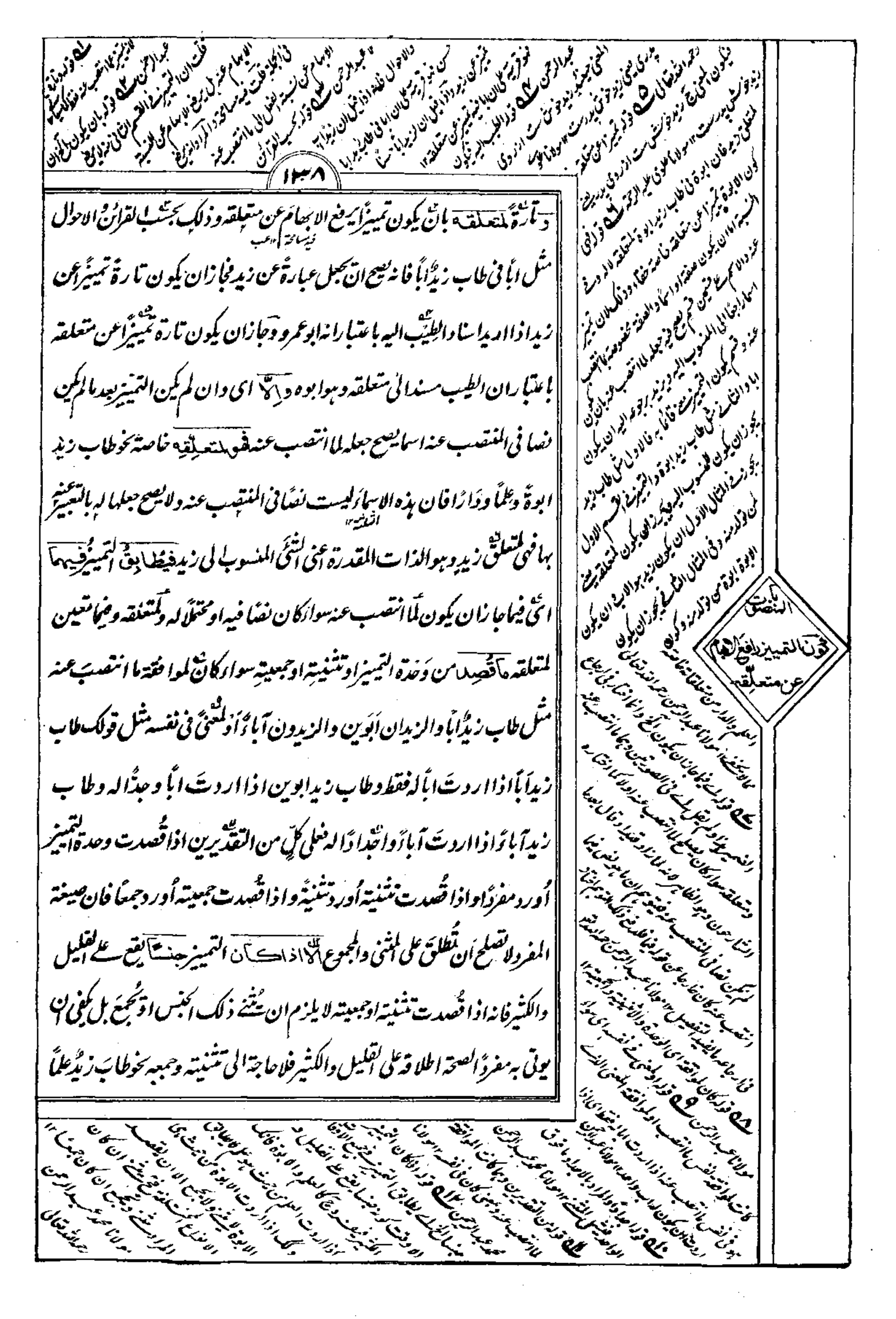


الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا بقياس نحو خاتم حديدًا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزًا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيهًا على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى بمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونًا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابًا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلًا نحو طاب زيد نفسًا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابًا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه و حيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة



فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً فقوله وأبوّةً وداراً وعلماً عطف على نفساً و
أباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
اَوْرَدَ لكلٍ من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاها ها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاها ها مثل يعجبني طيبه نفساً و
تركه لانه اظهر التمييزات ولاختاره وابا وابوة وداراً وعلماً اورد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضاً لما اورده صاحب المفصل مثالاً للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً
كضمير ربه رجلا ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة
على ان يكون الضمير فيه معيناً معلوماً والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً والفارس اسم
الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرُس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفِراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعدها لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه

المنصوبات
جواز كون التمييز صفة مشتقة



وتارةً لمتعلقه بان يكون تميزًا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال

مثل ابًا في طاب زيدٌ ابًا فانه يصح ان يجعل عبارةً عن زيد فجاز ان يكون تارةً تميزًا عن

زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزًا عن متعلقه

باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والّا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن

نصًا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد

ابوةً وعلمًا ودارًا فان هذه الاسماء ليست نصًا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير

بها فهي للمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما

اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصًا فيه او محتملًا له ولمتعلقه وفيما تعين

لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز او تثنيته او جمعيته سواء كان لموافقة ما انتصب عنه

مثل طاب زيدٌ ابًا والزيدان ابوين والزيدون آباءً او لمعنىً في نفسه مثل قولك طاب

زيدٌ ابًا اذا اردت ابًا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابًا وجدًّا له وطاب

زيد آباءً اذا اردت آباءً واجدادًا له فعلى كلٍّ من التقديرين اذا قصدت وحدة التميز

أورد مفردًا واذا قصدت تثنيته أورد تثنيةً واذا قصدت جمعيته أورد جمعًا فان صيغة

المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الّا اذا كان التميز جنسًا يقع على القليل

والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان

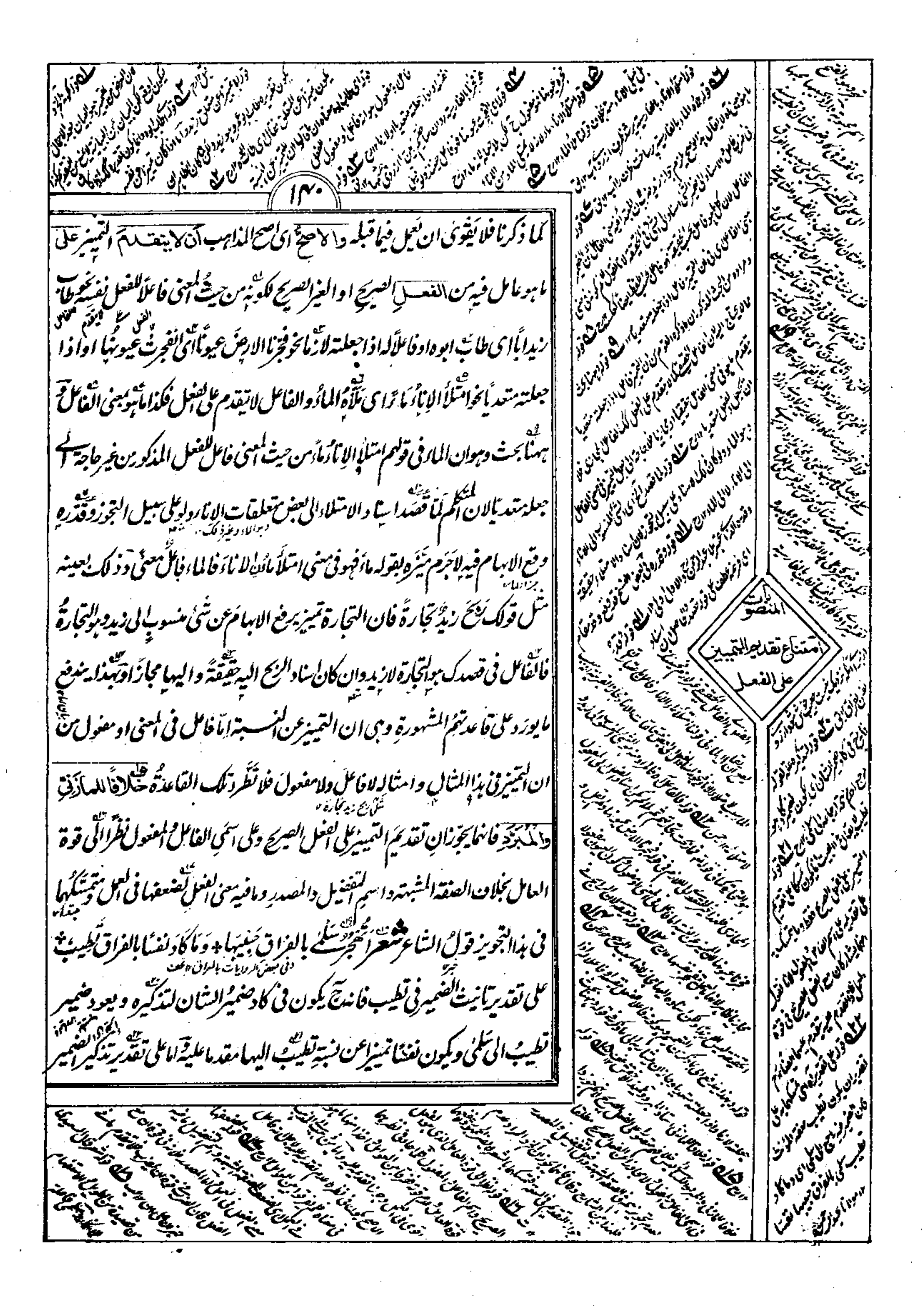
يؤتى به مفردًا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيدٌ علمًا

كون التميز رافع الابهام عن متعلقه



المنصوبات
كون التمييز صفة وحالاً

والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث
امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً
اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة
المفرد لاتفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً
او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة له اي
لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل
طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او
مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها عاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على
الحال نحو طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن يزاد من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في
الحال وايضاً المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي
درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة



المنصوب

امتناع تقديم التمييز على الفعل

كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله ولاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب
زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا
جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل ثم
ههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى
جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره
وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما
في هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ÷ وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير
تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير



فضمير كادت للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك بما قيل يحتمل
ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته نحو
ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رونا للاختصار منصوب وجوبا

المنصوب

المستثنى وتقسيمه الى قسمين



المنصوبات
وجوه نصب المستثنى في كلام موجب

اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة واخلافي المستثنى لئلا يُبدل عنه في كلام موجب اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجي ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه حينئذ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نُسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق

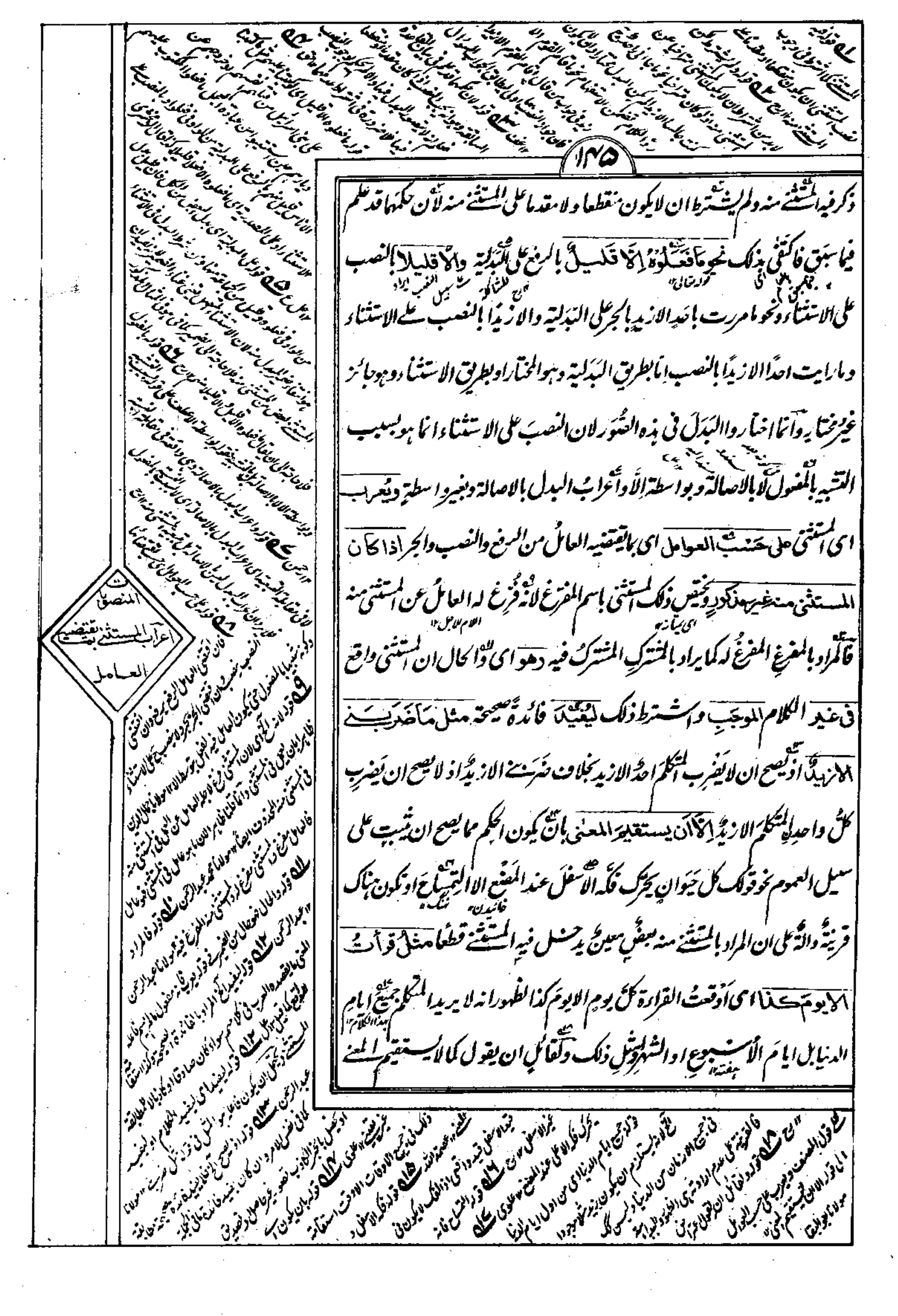
المنصوبات
وجوب نصب المستثنى بعد خلا وعدا

السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر لطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا و عدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو وعدوا اذا جاوزه مثل جاءني
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع
اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم تظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على
انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا
وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا و ما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلوّ زيد وعدوّ عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل لغير المفرغ ولا تصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تصرف فيها

المنصوبات — وجوب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون

ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب



ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لأن حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى

باب المنصوبات
استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب الغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها او مخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب اما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح



الرضی یمکن ان تحمل الصفات علی ما یمکن ان یکون یزید علیها مما لا یتناقض ویستثنی من جملتها العلم او یحمل ذلک علی المبالغة فی نفی صفة العلم کانک قلت امکن ان یحصل فیه جمیع الصفات الا صفة العلم وعلی التقدیرین یندرج فی صورة الاستقامة ولا یخفی علی المتفطن انه یمکن بمثل ہذه التاویلات ارجاع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة کما یقع مثلا فی قولک ضربنی الا زید المراد کل من یتصور منه الضرب من معارفک والمقصود منه المبالغة فی غلو المجتمعین علی ضربک واذا تعذر البدل من حیث حمله علی اللفظ ای لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی موضع المستثنی منه لا علی لفظه عملا بالمختار علی قدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید فزید بدل مرفوع محمول علی موضع احد لا مجرور محمول علی لفظه ومثل لا احد فیها ای فی الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول علی محل احد لا علی لفظه ومثل ما زید شیئا الا شیء لا یعبأ به ای لا یعتد به فشیء مرفوع محمول علی محل شیئا لا منصوب محمول علی لفظه وقوله لا یعبأ به لیس فی کثیر من النسخ وعلی ما وقع فی بعضها فهو صفة شیء المستثنی قیل انما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسه ولا یخفی انه لو جعل المستثنی منه شیئا اعم من ان یزید علیه صفة غیر الشیئیة اولا وخص المستثنی بما لا یزید علیه صفة غیر الشیئیة لکان ادق والطف وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی لان من الاستغراقیة لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات ای بعد ما صار الکلام مثبتا لانتقاض النفی بالا لانها لتاکید النفی ولا نفی بعد الانتقاض فلو ابدل علی اللفظ وقیل ما جاءنی

من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات و ذلك
غير جائز و في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد
ح من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد ح من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما و لا لا تقدران
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر
سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل
بعد الا اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما و لا
عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء و شيء
مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على
محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض لا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا
بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العامل وهي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

علام تقدير ما و لا حقيقة و حكما

المنصوبات

اعراب غير كاعراب المستثنى بالا

ومن ثَمَّ اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيدٌ الّا

قائمًا باعمال ليس فى قائمًا وان انتقض نفيها بالّا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيدٌ الّا قائمًا باعمال ما فى

قائمًا لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالّا والمستثنى مخفوضٌ اى مجرورٌ بعد غيرٍ

وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواءٍ بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه

وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها

فعلٌ متعدٍ فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القومُ عمرًا حاشا

زيدًا اى برّأه الله عن ضرب عمرو واعراب غيرٍ فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ

هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالّا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى

للاضافة انتقل اعرابه اليه وغيرٌ اى كلمة غير فى الاصل صفةٌ لدلالتها على ذات مبهمة

باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غيرُ زيد واستعمالها

على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حُملت على الّا واستُعملت مثلها فى الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حُملت الّا عليها

اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الّا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الّا

تابعةً لجمعٍ اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورًا لا مقدرا لكما قد يكون

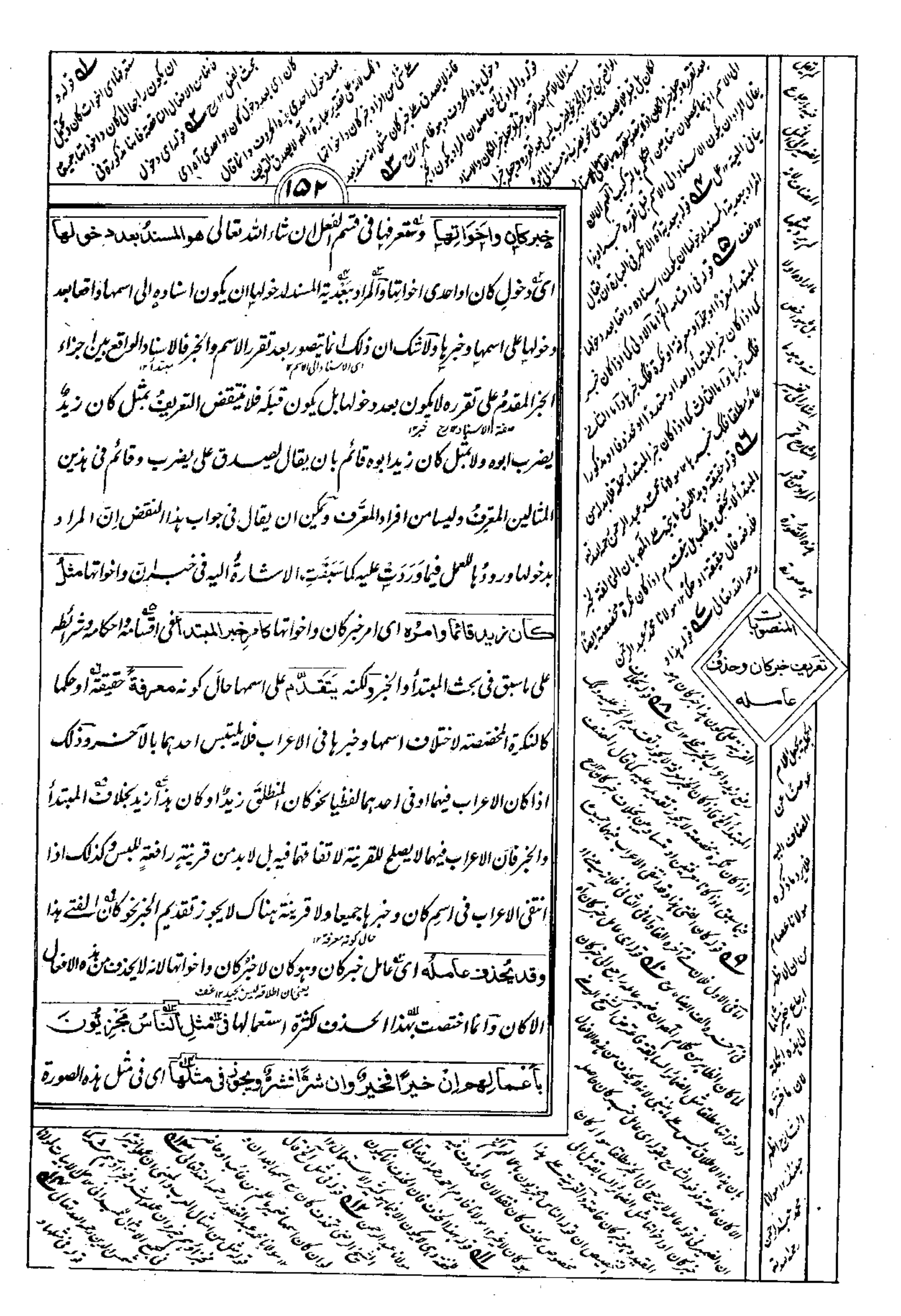
مقدرا فى غير مثل جاءنى غيرُ زيد وبعدما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفةً

حالها اداةَ استثناءٍ اذ لابد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة

جاءنی رجلٌ الا زیدٌ والمتعدد اعم من ان یکون جمعاً لفظاً کرجالٍ وتقدیراً کالقوم ورہطٍ وان یکون
مثنًی فدخل فیه نحو ما جاءنی رجلان الا زیدٌ منکوراً ای منکراً لا یعرف باللام حیث یراد به العہد
او الاستغراق فیعلم التناول قطعاً علی تقدیر الاستغراق وعلی تقدیر ان یشار به الی جماعة
یکون زید منہم فلا یتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعاً علی تقدیر ان یشار به الی جماعة
لم یکن زید منہم فلا یتعذر المنقطع غیر محصورٍ والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنی
رجلٌ او رجال واما بعضٌ منه معلوم العدد نحو له علیّ عشرة دراہم او عشرون واما اشتراط ان یکون
غیر محصور لانه ان کان محصوراً علی احد الوجہین وجب دخول ما بعد الا فیه فلا یتعذر الاستثناء
نحو کل رجلٍ الا زیداً جاءنی وله علیّ عشرة الا درہماً وانما یصار عند وجود ہذه الشرائط الی حمل الا علی
غیر لتعذر الاستثناء عند وجودہا فیضطر الی حملہا علی غیر وانما قلنا فی صدر ہذا الکلام ان
الا لا تحمل علی الصفة غالباً فقیدناه بقولنا غالباً لانه قد یتعذر الاستثناء فی المحصور نحو جاءنی
مائة رجلٍ الا زید وقد لا یتعذر فی غیر المحصور نحو جاءنی رجالٌ الا واحداً والا رجلاً والا حماراً ولکن
لما کان ذلک نادراً لم یلتفت المصنف الیه فی بیان ہذه القاعدة نحو لو کان فیہما ای فی
السماء والارض آلہةٌ جمع إلٰه ولا دلالة فیہما علی عددٍ محصورٍ الا الله ای غیر الله
لفسدتا ای لخرجتا عن الانتظام فالا فی الآیة صفة لانہا تابعة لجمعٍ منکورٍ غیر محصورٍ وہی
آلہة ویتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالی فی آلہة بیقینٍ فلم یتحقق شرط صحة الاستثناء
وفی الآیة مانعٌ آخر عن حمل الا علی الاستثناء وہو انه لو حملت علیه صار المعنی لو کان فیہما



آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب ان لا تتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة **وضعف حمل الا على غير في غيره** اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء **ومذهب سيبويه جواز** وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله **شعر** وكل اخ مفارقه اخوه • لعمر ابيك الا الفرقدان • فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف **وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف** اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد **على المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية و عند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر **شعر** ولم يبق سوى العدوا • ن دناهم كما دانوا • وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب



خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها**
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين جزاء
الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل
كان زيد قائما وامره** اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدأ** اعني اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر **ولكنه يتقدم** على اسمها حال كونه **معرفة** حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا
انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها **في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها** اي في مثل هذه الصورة



وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم فا ر بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو

اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا

فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول

نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب

قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا

انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام

قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان

في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت

منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت

منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر

المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم

وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل

ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما

لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة

ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه

المنصوب بلا التي لنفي الجنس



المنصوبات
مبنا اسم لا على ما ينصب به المفرد

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعدّ الكل منها تجوّزا او لا يعد ان يقع اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنيٌّ منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كافٍ في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه هو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين



ولا سلين لك وكيعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني

لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل

في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة

او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة

ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي

المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه

وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا

او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو

ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار

غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة

فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل

والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير

من معنى نفي الآحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار

رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا اباحسن لها

اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان

اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية علي رضه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

مواضع وجوب رفع اسم لا وتكرره



فاجاب بانه متأوّل بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لايتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لافيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لاحول ولاقوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لاحول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا فى كل منها لنفى الجنس ولا قوة لفا على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول لاقوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لاحول ولاقوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لاحولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لاحولٌ لاقوةٌ

فيما كررت فيه خمسة اوجه

المنصوب

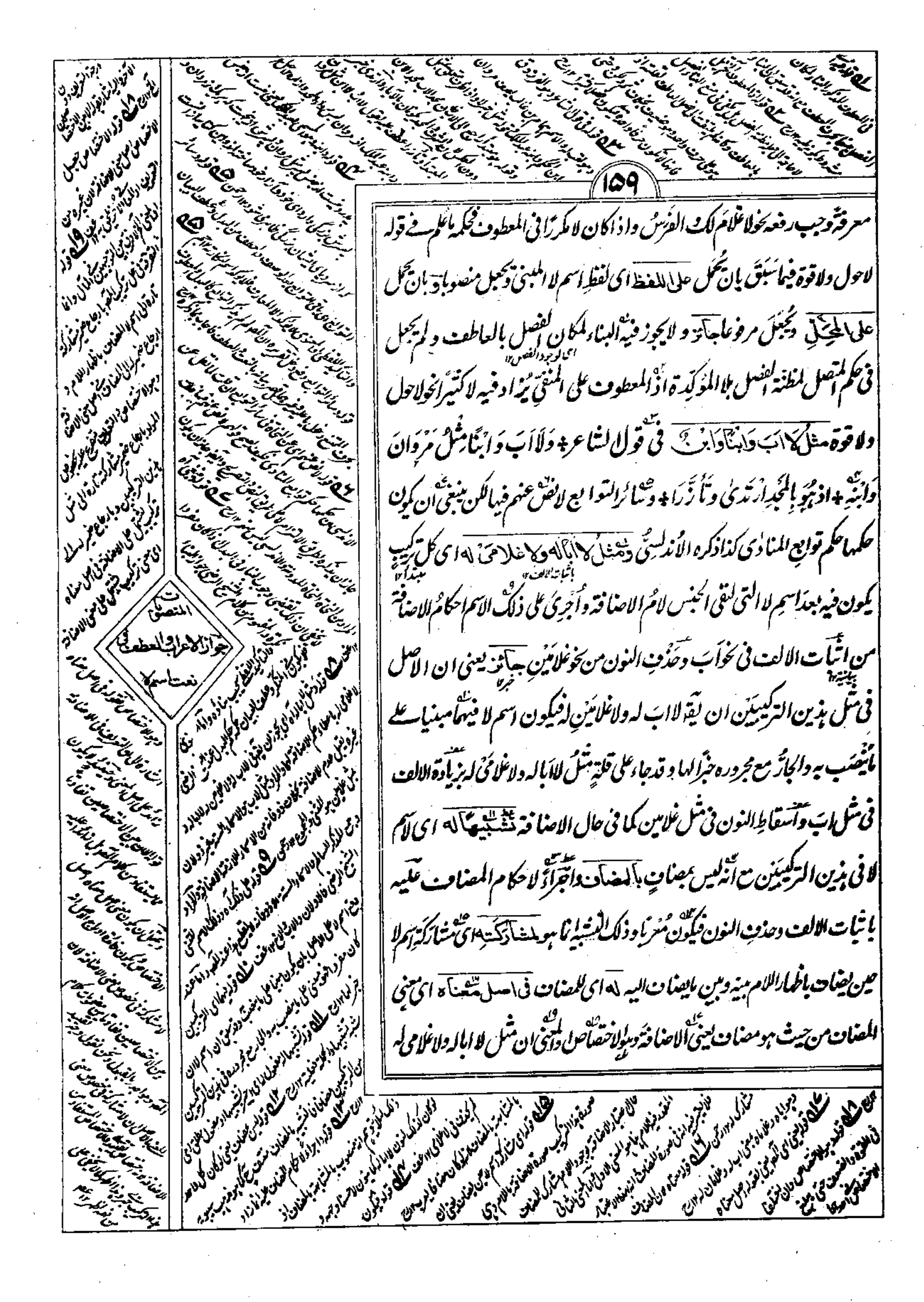
معنى الهمزة الداخلة على لا لنفي الجنس

الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعفٍ فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس وضعفٌ وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا التي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول ألا رجلَ في الدار مستفهما واما العرض مثل ألا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو ألا زيدا تكرمه واما التمني نحو ألا ماءَ اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله ع ألا رجلا جزاه الله خيرا + فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع



كون نعت اسم لا مبنيا ومعربا

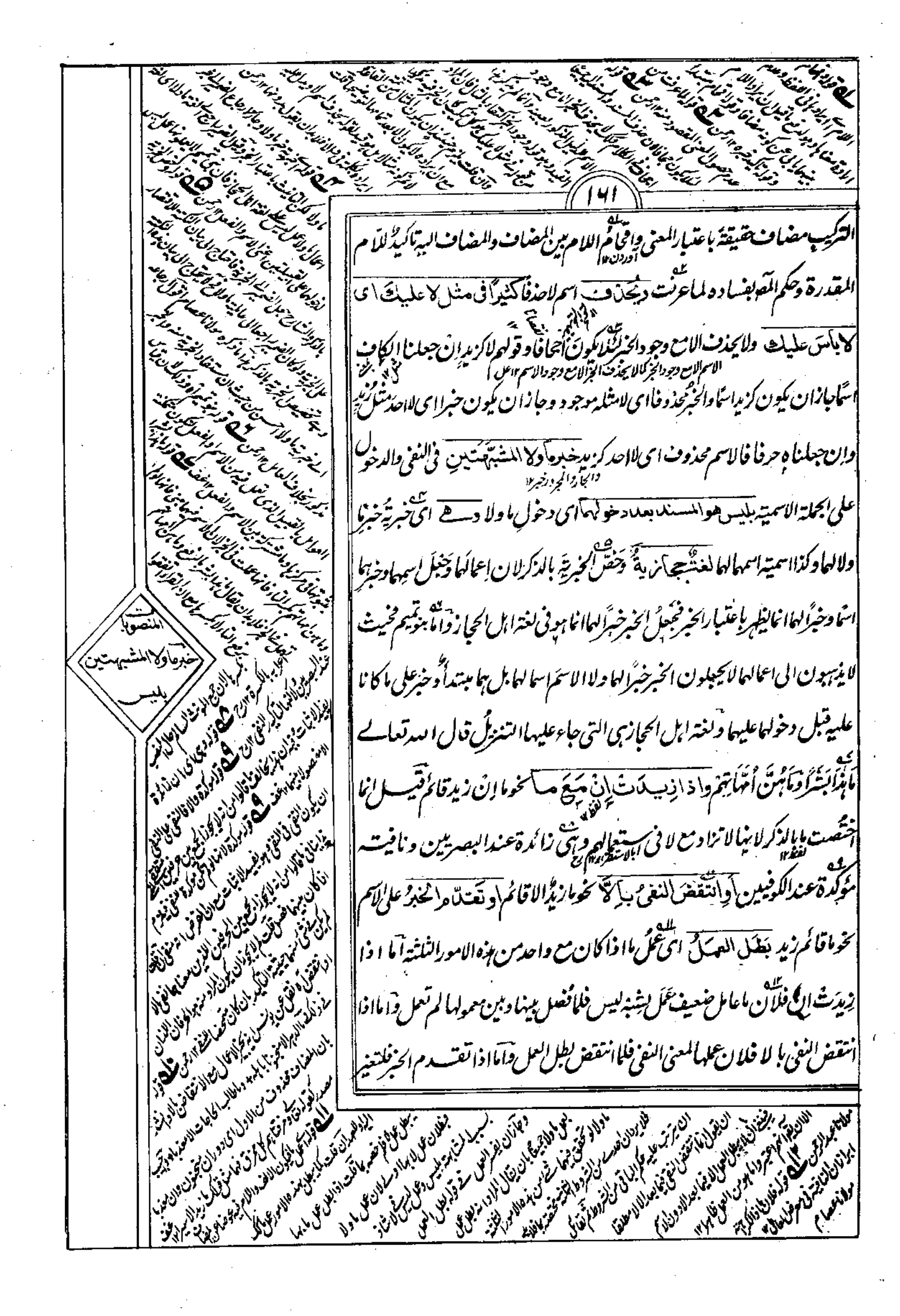
للتحضيض براسه فكانه قال لا تروني رجلا يعني ہلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون وہي عند يونس لا التي دخلت عليها ہمزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وہذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في ہذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما ہو الظاہر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف



معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك ولا فرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لاحول ولاقوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا و بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لاحول ولاقوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ؎ ولا اب وابنا مثل مروان وابنه ؞ اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا ؞ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له

وجہ عدم الجواز فی ترکیب لا ابا فیہا

جائز تشبیہا لہ ای لمثل ہذین الترکیبین حیث لا اضافۃ فیہ بالمضاف اے بترکیب یشتمل علی الاضافۃ لمشارکتہ اے لمشارکۃ مثل ہذین الترکیبین لہ ای لما یشتمل علی الاضافۃ فی اصل معناہ ای معنی ما یشتمل علی الاضافۃ و ہو الاختصاص الا ان بین الاختصاصین تفاوتاً فان الاختصاص المفہوم من الترکیب الاضافی اتم مما یفہم من غیرہ ومن ثمہ اے لاجل ان جواز مثل ہذین الترکیبین انما ہو تشبیہ غیر المضاف بالمضاف فی معنے الاختصاص لم یجز ترکیب لا ابا فیہا ای فی الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفہوم من اضافۃ الاب الی شیٔ انما ہو بابوتہ لہ وہذا الاختصاص غیر ثابت للاب بالنسبۃ الی الدار فلا تصح اضافتہ الی الدار فکیف یشبہ ترکیب لا ابا فیہا بترکیب یضاف فیہ الاب الی الدار لمشارکتہ لہ فی اصل معناہ ولیس ای مثل ہذین الترکیبین بمضاف حقیقۃ لفساد المعنے المراد المفاد بہما علی تقدیر الاضافۃ وہو نفی ثبوت جنس الاب او الغلامین لمرجع الضمیر المجرور بالاستقلال من غیر احتیاج الی تقدیر خبر وہذا المعنے یفسد علی تقدیر الاضافۃ من وجہین اما اولاً فلان معنی ہذین الترکیبین علی تقدیر الاضافۃ لا اباہ ولا غلامیہ وہذا لا یتم الا بتقدیر خبر ای لا اباہ موجود ولا غلامیہ موجودان واما ثانیاً فلان المراد نفی ثبوت جنس الاب او الغلامین لہ لا نفی الوجود عن ابیہ المعلوم او غلامیہ المعلومین خلافاً لسیبویہ والخلیل وجمہور النحاۃ وانما خص سیبویہ بہذا الخلاف لانہ العمدۃ فیما بینہم او لان المقصود بیان الخلاف لا تعیین المخالفین فمذہب سیبویہ والخلیل وجمہور النحاۃ ان مثل ہذہ



التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرها اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها للمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير

الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عُطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيدٌ مقيماً بل مسافرٌ وما عمرو قائماً لكن قاعدٌ فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل نحو الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظاً او تقديراً وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافاً اليه والمضاف اليه وان كان مختصاً بما عرفته بلكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلاً في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظاً ايضاً كل اسم حقيقة او حكماً ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نُسب اليه شيء اسماً كان نحو غلام زيدٍ او فعلاً مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً اي ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد

المجرورات تعريفه وتعريف المضاف اليه



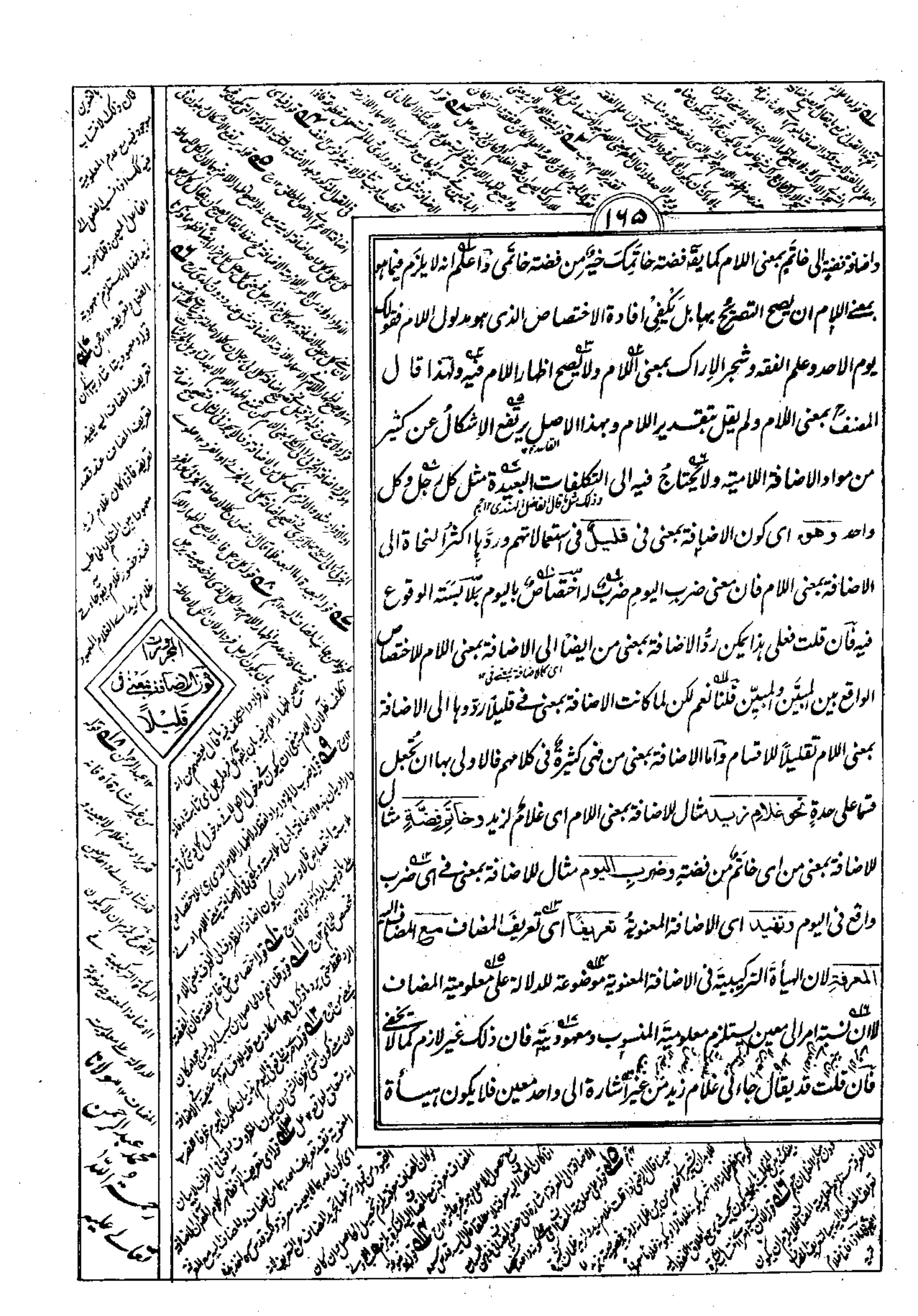
المجرورات
شرط تقدير حرف الجر في الاضافة

وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى متعريا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة

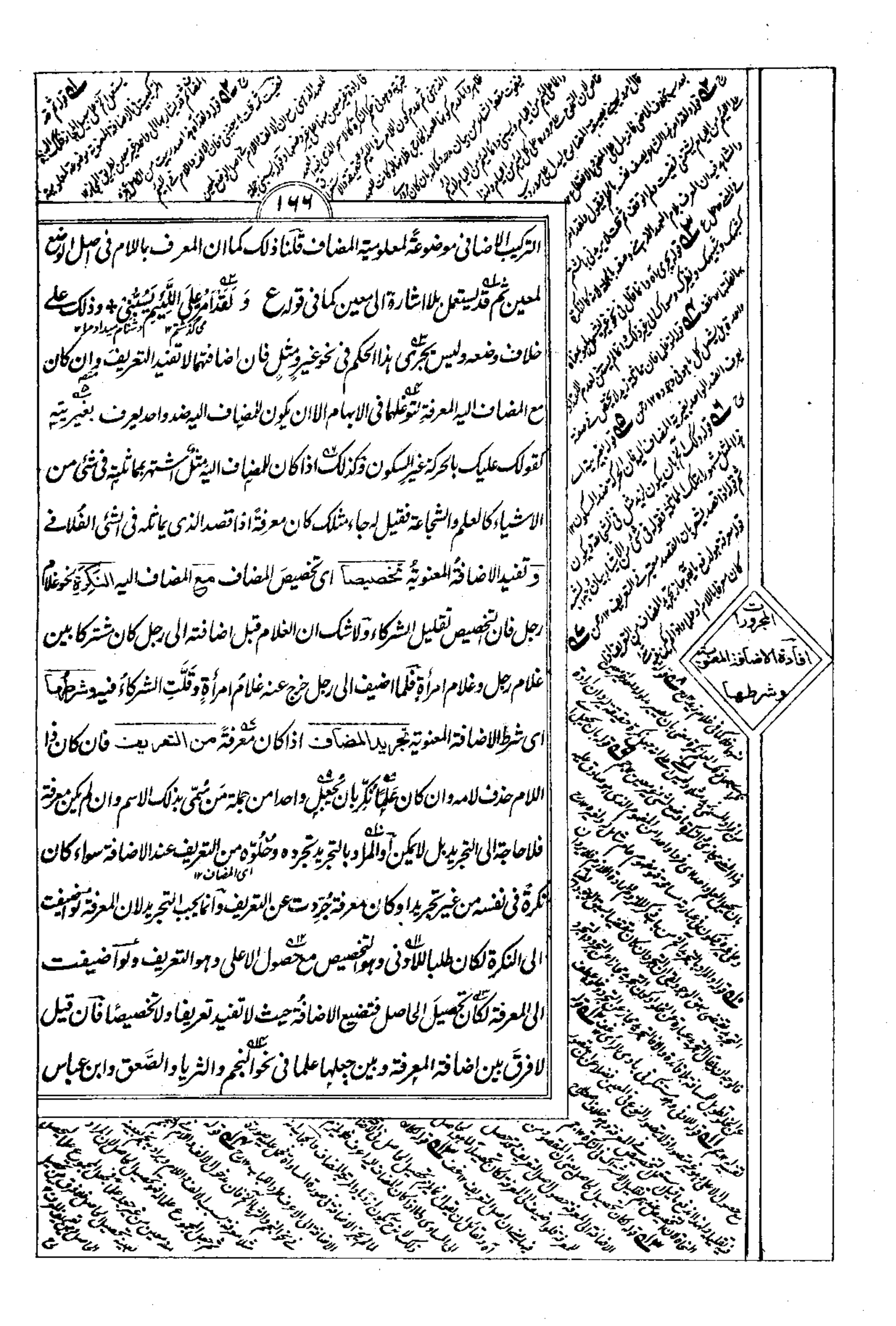
المجرورات

تعريف الاضافة المعنوية واقسامها

فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمول لها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن
غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه
عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان
زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في
في ظرفه اي ظرف المضاف والاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث اسد واما اعم مطلقا كاحد اليوم
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية



واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال
المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير
من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى
الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل
قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيأة



التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني + وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني

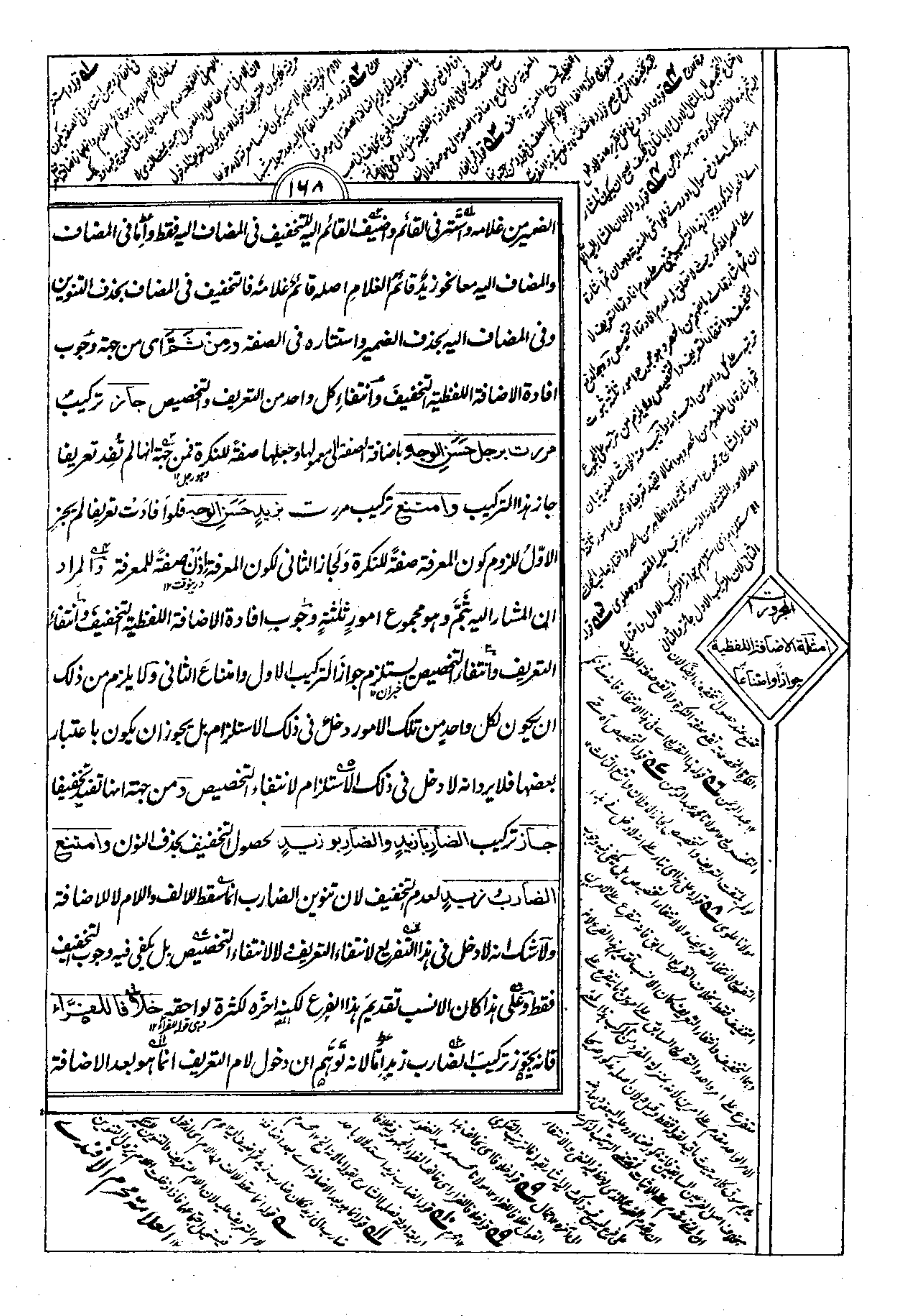
المجرورات — افادة الاضافة المعنوية وشرطها

وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس



بحث
تعريف الاضافة اللفظية
وافادتها

فى لزوم تعريف المعرف فمالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لانسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى والديار البلاقع واما ما جاء فى الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف للفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف



مسئلة الاضافة اللفظية جوازاً وامتناعاً

الضمير من غلامه واستتر فى القائم وضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثمة اى من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية تخفيفا وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

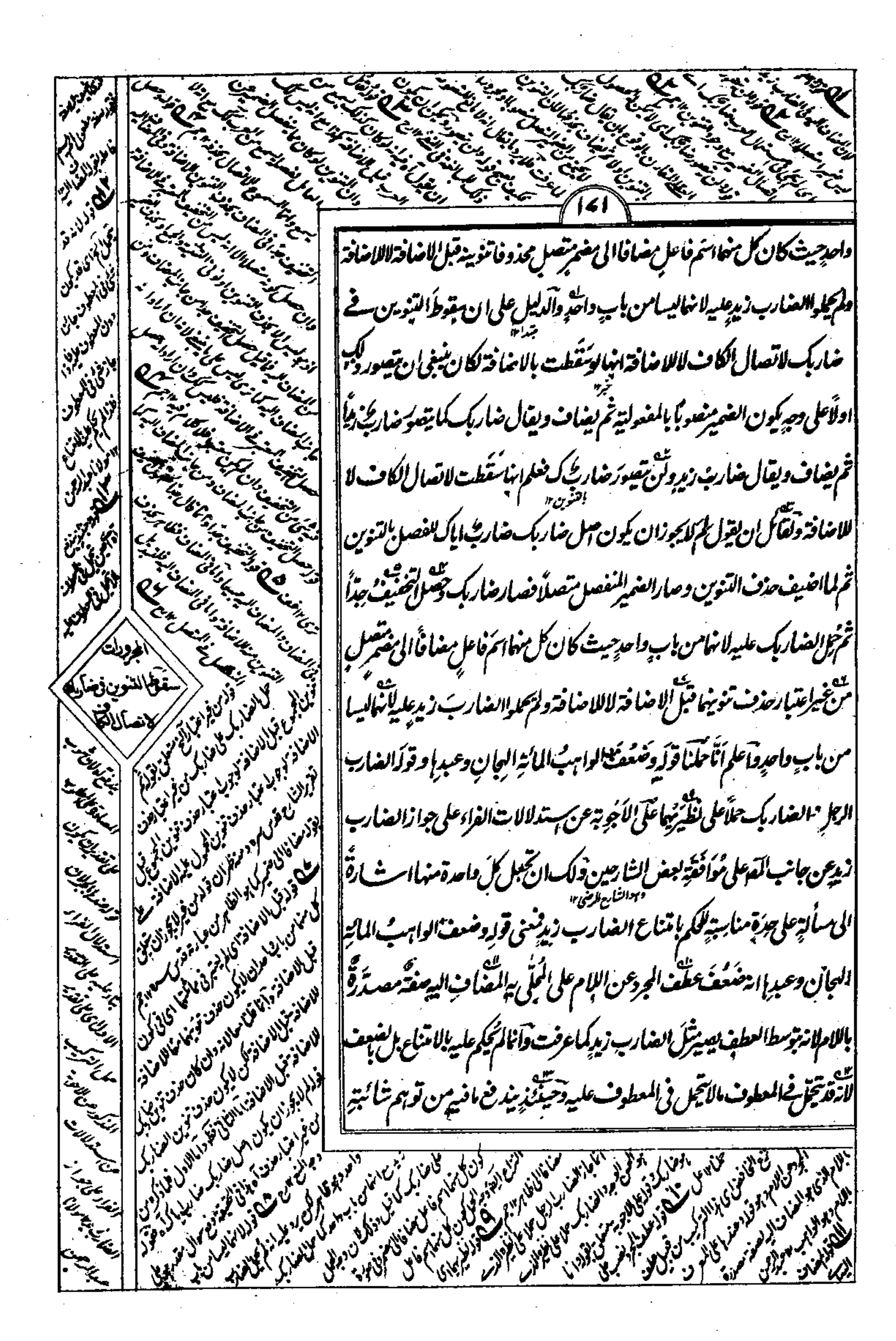


فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عُرّف باللام واجاب المصنف عنه فی شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حساً على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع فی شعر الاعشی من قوله ع اَلْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا ۔ فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنی باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتی به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف نحو ع اَلْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا يعنی ان هذا القول ضعيف لا يقوی فی الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فی الاضافة ولا يخفی ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فی الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل فی المعطوف ما لا يتحمل فی المعطوف عليه كما فی رُبَّ شاةٍ وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها ۔ عُوذاً يُزَجّی خلفها اطفالها ۔ ای ممدوحه الواهب المائة الهجان ای البيض من النوق يستوی فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها ای راعيها تشبيهاً له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنی ملابسة عوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ ای حديثات النتائج حال من المائة يزجی بالزای المعجمة



المجرورات في جواز كون المضاف معرفا باللام

والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد وأطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث وأطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربك
والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي المحمولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها لو كانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال
الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب



واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافا الى مضمرٍ متصلٍ محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا الاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ضاربك اولا على وجهٍ يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيدًا ثم يضاف ويقال ضاربُ زيدٍ ولن يتصور ضاربٌ ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائلٍ ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدًا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من بابٍ واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافا الى مضمرٍ متصلٍ من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا الاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها وقوله الضارب الرجلِ والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيدٍ عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدة منها اشارةً الى مسألةٍ على حدةٍ مناسبةٍ للحكم بامتناع الضارب زيدٍ فمعنى قوله وضعف الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها انه ضعف عطف المجرور عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرةً باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيدٍ كما عرفت وانا لم نحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذٍ يندفع ما فيه من توهم شائبةٍ

المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة مطابقة وتيضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيأتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

المجرورات
لا يضاف موصوف الى صفته وبالعكس



التاويل لاتمشّي في جانب الغربي فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لاتوصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جَرْدِ قطيفةٍ واَخلاقِ ثيابٍ فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قُدّمتِ الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأوّل بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثيابٍ ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليثٍ واسدٍ في الاعيان والجثث وحَبْسٍ ومَنْعٍ في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كلِ الدراهم وعينِ الشيء فانه اي المضاف فيها يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه

لايضاف اسم مماثل للمضاف اليه

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد
ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره
حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن فانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان فلا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في
الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في
ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء للمشاكلة
ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع

التحريرات
حكم اضافة الاسم المضاف الى ياء المتكلم

بحث اضافة الاسماء الستة الى ياء المتكلم

بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياءً أدغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميَّ وان كان آخره واوًا قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياءً وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياءً ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميَّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميَّ وفي مصطفون مصطفيَّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخٌ وابٌ اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيًا منسيًا واجاز المبرد فيهما اخيَّ وابيَّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياءً وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيَّ مالك ذو المجاز بدار ٭ وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيَّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبيّن اصواتنا ٭ بكين وفدّيننا بالابينا ٭ اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم

وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وحمى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه لبعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فىّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها لبقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حمٌ وحمك ورايت حماً وحمك ومررت بحمٍ وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورايت حمأً وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموك ورايت حمواً وحموك ومررت بحموٍ وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حماً وحماك ورايت حماً وحماك ومررت بحماً وحماك مطلقا اى جواز مجيء مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه فى كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت هناً ومررت بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ لقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

المجرورات
لا يضاف ذو الى مضمر



عند اضافته الى ياء المتكلم ففي اضافته الى المضمر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكمٍ خاصٍ باعتبار اضافته اليه ولا يُقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وُصلةً الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

التوابع
تعريفه وفوائد القيود
فيه

وهو جمع تابعٍ منقولٍ عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يُجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو انّ انّ وضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود وكلُّ ثانٍ اي كل متأخرٍ متى لُوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً متلبسٍ باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشٍ كلاهما من جهةٍ واحدةٍ شخصيةٍ مثل جاءني زيدٌ العالمُ فان العالم اذا لُوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشٍ من جهةٍ واحدةٍ شخصيةٍ هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوبٌ اليه مع تابعه لا اليه مطلقاً فقوله كل ثانٍ يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وانّ واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يُخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهةٍ واحدةٍ يُخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسنداً اليه صار عاملاً في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر فليس ارتفاعهما من جهةٍ واحدةٍ وكذا ظننت من حيث انه يقتضي

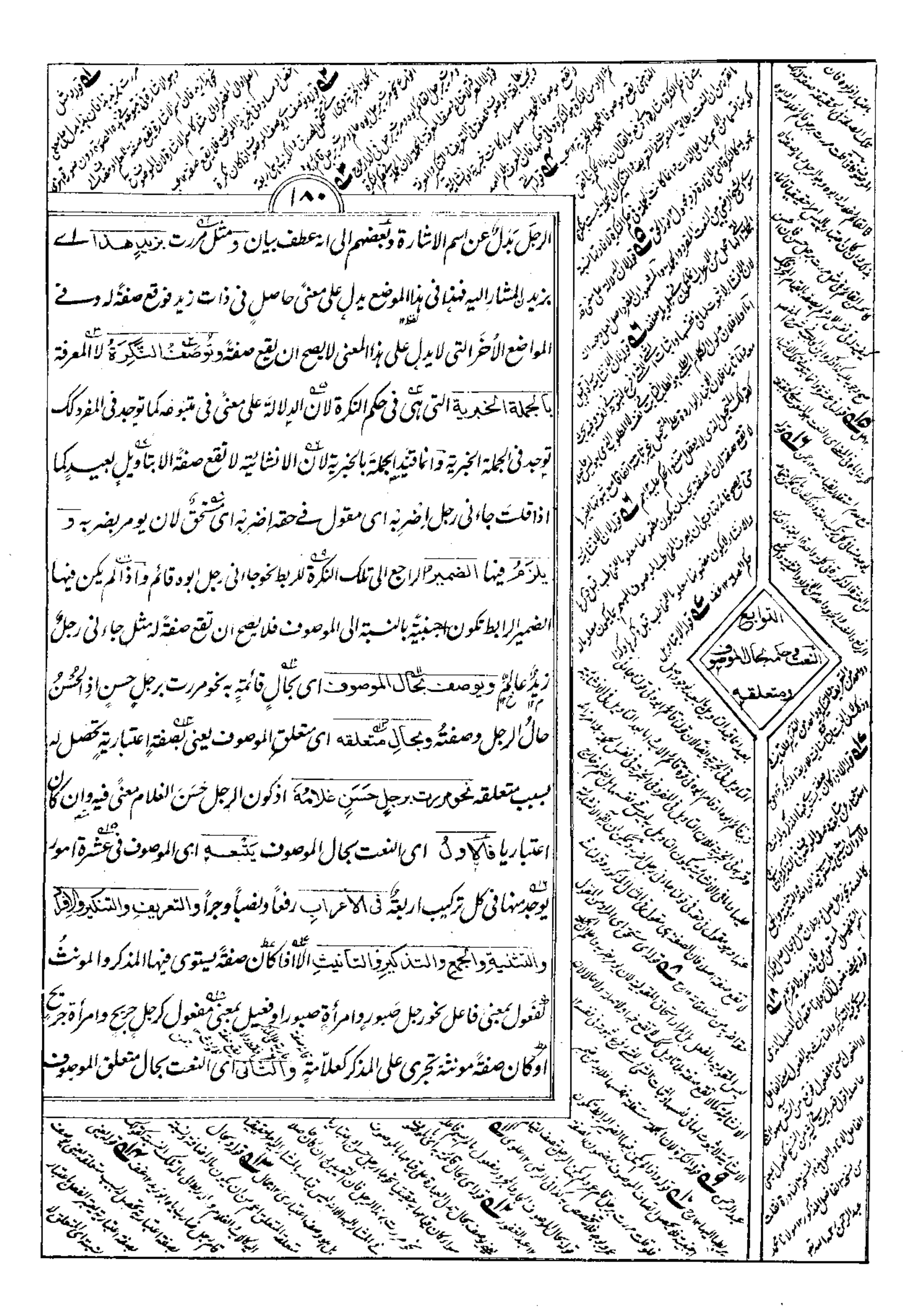
مظنونا فيه ومظنونا ثانيا في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا او ماخوذا اعمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه

التوابع
النعت وتعريفه وفائدته

النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة

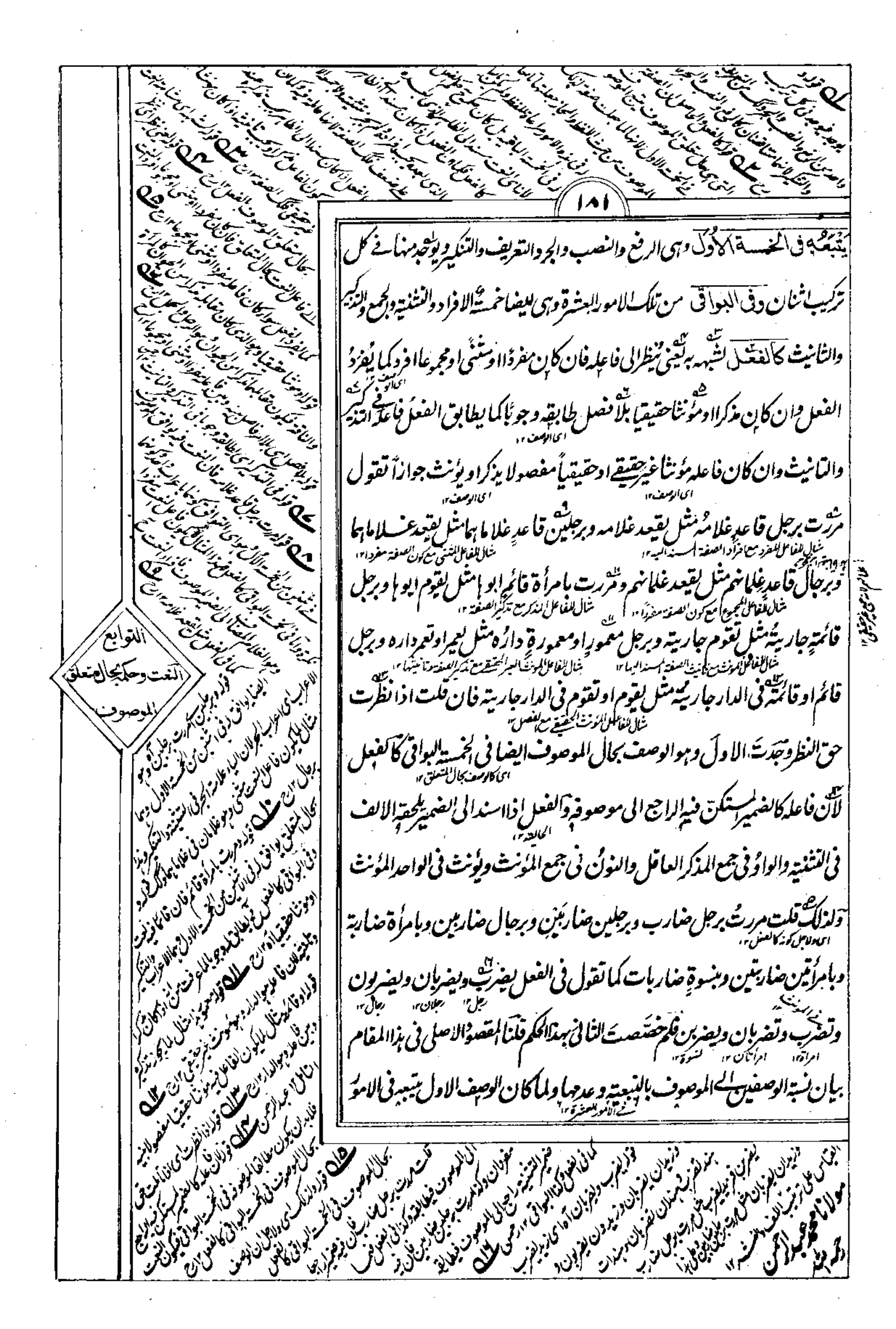
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص و توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة و
لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي
لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما
نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض
الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح
ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا و مثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان

التوابع
النعت وكونه للثناء والذم والتاكيد



الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اے
بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي
المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما
اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه و
يلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل
زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف

التوابع
النعت وحكمه بحال الموصوف ومتعلقه



التوابع

النعت وحكم بحال المتعلق الموصوف

يتبعه في الخمسة الاُوَل وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور

العشرة وكان المخرجه مشابهة للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بيّن ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمّ اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حَسُنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدةٌ غلمانُه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضَعُفَ قام رجل قاعدون غلمانُه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسنٍ ولا ضعفٍ قعودٌ غلمانُه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانه اذا كسّرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسّر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه

التوابع
النعت والمضمر لا يقع موصوفا
ولا وصفا



تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوٍ اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون الكمل من الصفة فى التعريف او مساوياً لها لانه لو لم يكن الكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينها مساواة ومن ثمّ اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم ابنى الكريم

ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لايتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لايختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل

التوابع
العطف وتعريفه وفوائد القيود فيه

العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واما واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لاكلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لايذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو



ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط
بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والآخر
كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق
مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل
هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف لك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي
جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

التوابع
العطف في جهة الصفة الداخل عليها حرف العطف



التوابع

العطف وحكمه اذا عطف على المرفوع المتصل

وَاذا عُطِفَ على الضمير المرفوعِ لا المنصوب والمجرور المتصلِ بارزًا كان او مستترًا الا المنفصل اكّد بمنفصل اولًا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لايجوز انفصاله ومعنًى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدا ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولايجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدًا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنًى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيدٌ وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصلٌ بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليومَ وزيدٌ او بعده كقوله تعالى مَا اَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عُطف على الضمير المجرور اعيد الخافض



حرفاً كان أو اسماً لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل

لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف

عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات

حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له نزلة ولا يكتفى

بالفصل لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد

بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر فكيف يكتفى به فلم يبق إلا إعادة العامل الأول نحو مررت بك

وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالأول والثاني

كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك إذ بين لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في

الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار

مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة

مستدلين بالأشعار فإن قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والإبدال منه نحو

أعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز أيضاً تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك

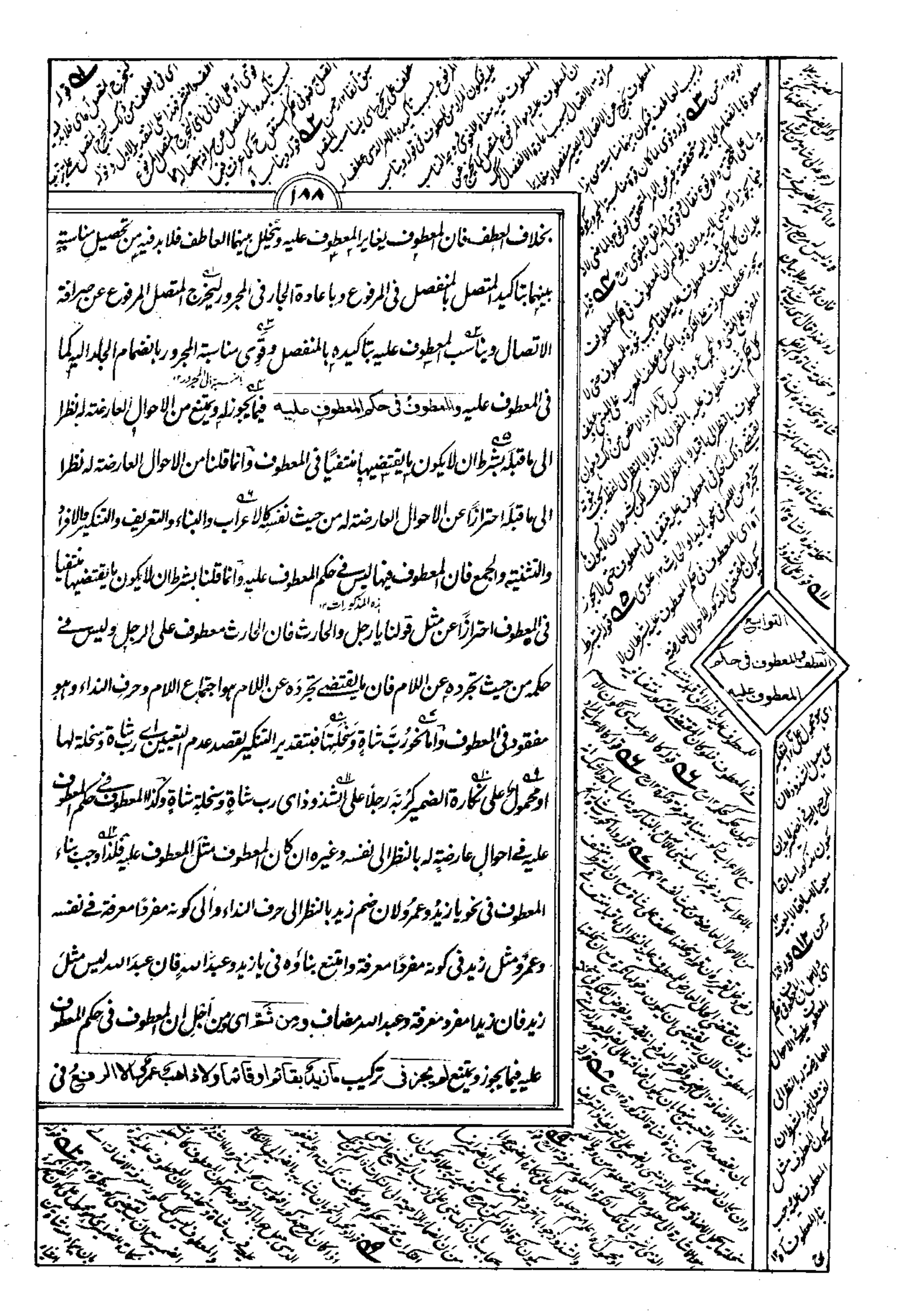
نفسك والإبدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير إعادة الجار ولم يجز العطف في الأول إلا بعد

التأكيد بالمنفصل وفي الثاني إلا مع إعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الأغلب

إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم

تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة

التوابع



بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة
الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما
في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في
حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو
مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها
او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء
المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه
وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في

التوابع
العطف والمعطوف في حكم المعطوف عليه

ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفاً على قائم او قائماً فيكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً على المبتدأ او هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم مناسبة الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان يعطف اسمان على معمولين لعاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاثنين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع

التوضيح
العطف وحكمه اذا عطف
على عاملين

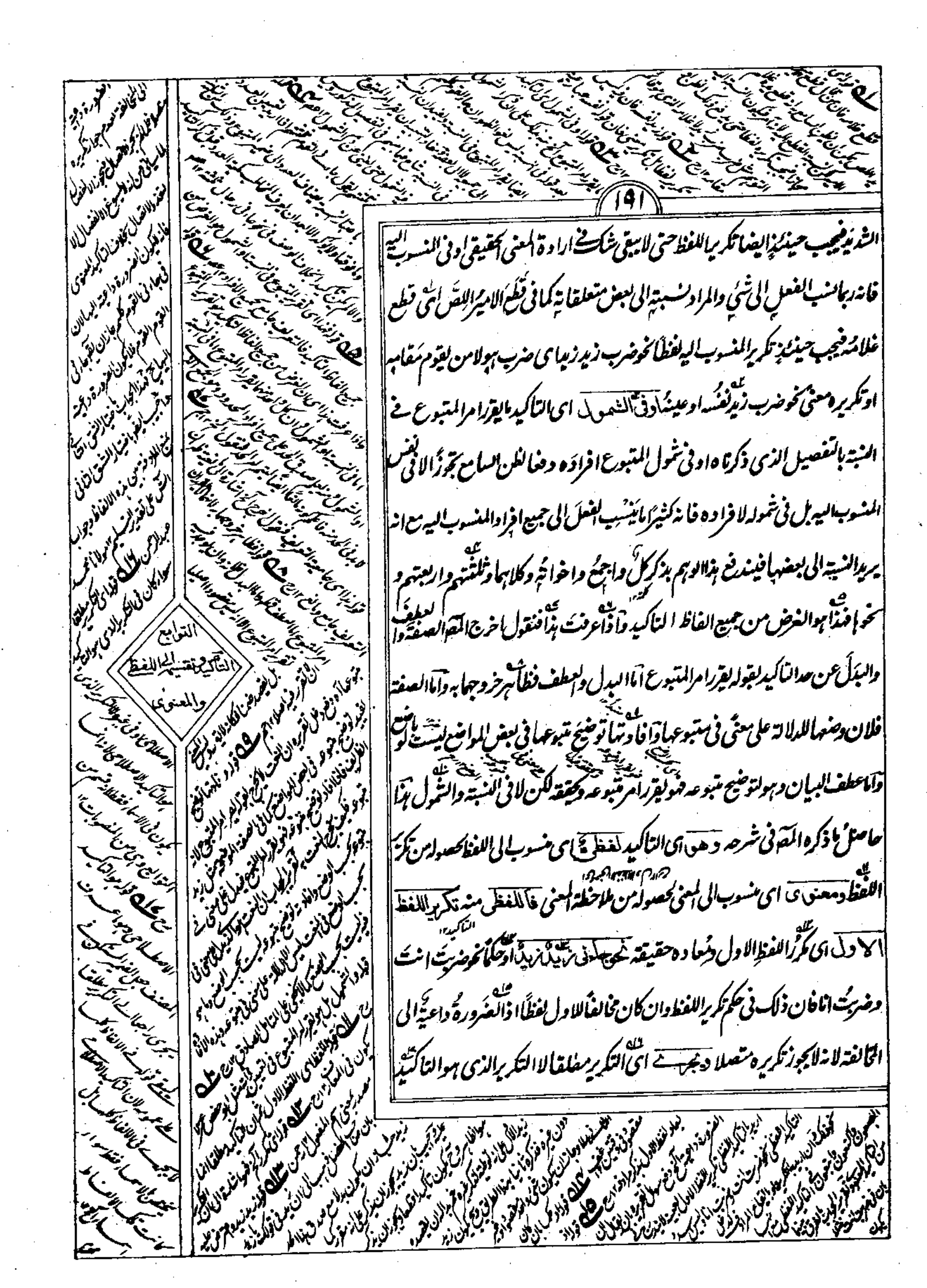


انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا * فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اى عرض الآخرة

التوابع

التاكيد وتعريفه وفوائد القيود فيه

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب



التوابع
التاكيد وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي

الشديد فيجب حينئذٍ ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيءٍ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذٍ تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى التاكيد بالتقرير المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزاً لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اى التاكيد لفظي اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول واعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اى التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد

التوابع

التاکید المعنوی مختص بالفاظ محصورة

الاصطلاحی فی الالفاظ کلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مرکبات تقییدیة او غیر ذلک
ولا یبعد ارجاع الضمیر الی التاکید اللفظی الاصطلاحی وتخصیص الالفاظ بالاسماء ویکون المقصود
من هذا التعمیم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة کالتاکید المعنوی و التاکید المعنوی مختص
بالفاظ محصورة ای معدودة محدودة وهی نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع
واکتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقیل بالضاد المعجمة قیل لا معنی لهذه الکلمات الثلث فی
حال الافراد مثل حسن بسن وقیل اکتع مشتق من حول کتیع ای تام والبصع بالمهملة من بصع العرق
ای سال وبالمعجمة من بضع ای روی وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ویمکن استنباط
مناسبات خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی بالتامل الصادق فالاولان ای النفس
والعین یعمان ای یقعان علی الواحد والمثنی والمجموع والمذکر والمونث باختلاف صیغتهما
افرادا وتثنیة وجمعا و اختلاف ضمیرهما العائد الی المتبوع المؤکد تقول نفسه فی المذکر الواحد
نفسها فی المونث الواحد وانفسهما بایراد صیغة الجمع فی تثنیة المذکر والمونث وعن بعض العرب
نفساهما وعیناهما انفسهم فی جمع المذکر العاقل انفسهن فی جمع المونث وغیر العاقل من المذکر
والثانی لما سمی النفس والعین اولین تغلیبا کالقمرین سمی الثالث ثانیا للمثنی کلاهما للمذکر
وکلتاهما للمونث والباقی بعد الثلثة المذکورة لغیر المثنی مفردا کان او جمعا باختلاف الضمیر
العائد الی المتبوع المؤکد فی کله نحو قرأت الکتاب کله وکلها نحو قرأت الصحیفة کلها و
کلهم نحو اشتریت العبید کلهم وکلهن نحو طلقت النساء کلهن و باختلاف الصیغ فی

التوابع
التاكيد ولا يؤكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء

الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين بجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلًا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرًا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

التوابع

البدل وتعريفه وفوائد القيود فيه

قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود ونسبته نسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبته الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل سبب لبيان اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل سبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب ادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال لا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا

التوابع
البدل وانواعه اربعة
بيان النوع الاول



التوابع
البدل وتعريف نوعه الثاني والثالث والرابع

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت ورجه الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه



ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

التوابع
عطف البيان وتعريفه وفوائد القيود فيه

عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلي بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا



التوابع
عطف البيان وفرقه من البدل لفظاً

فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره شعراً اقسم

بالله ابو حفص عمر * ما مسّها من نقبٍ لا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل

من اعلى الوادي فجعل اذا قال * اغفر له اللهم ان كان فجر * قال اللهم صدق صدق حتے

التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله علے بعيره وزوده

وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر * فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري

جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره * عليه الطير ترقبه

وقوعا * وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في

عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لانه باق روحه

لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق

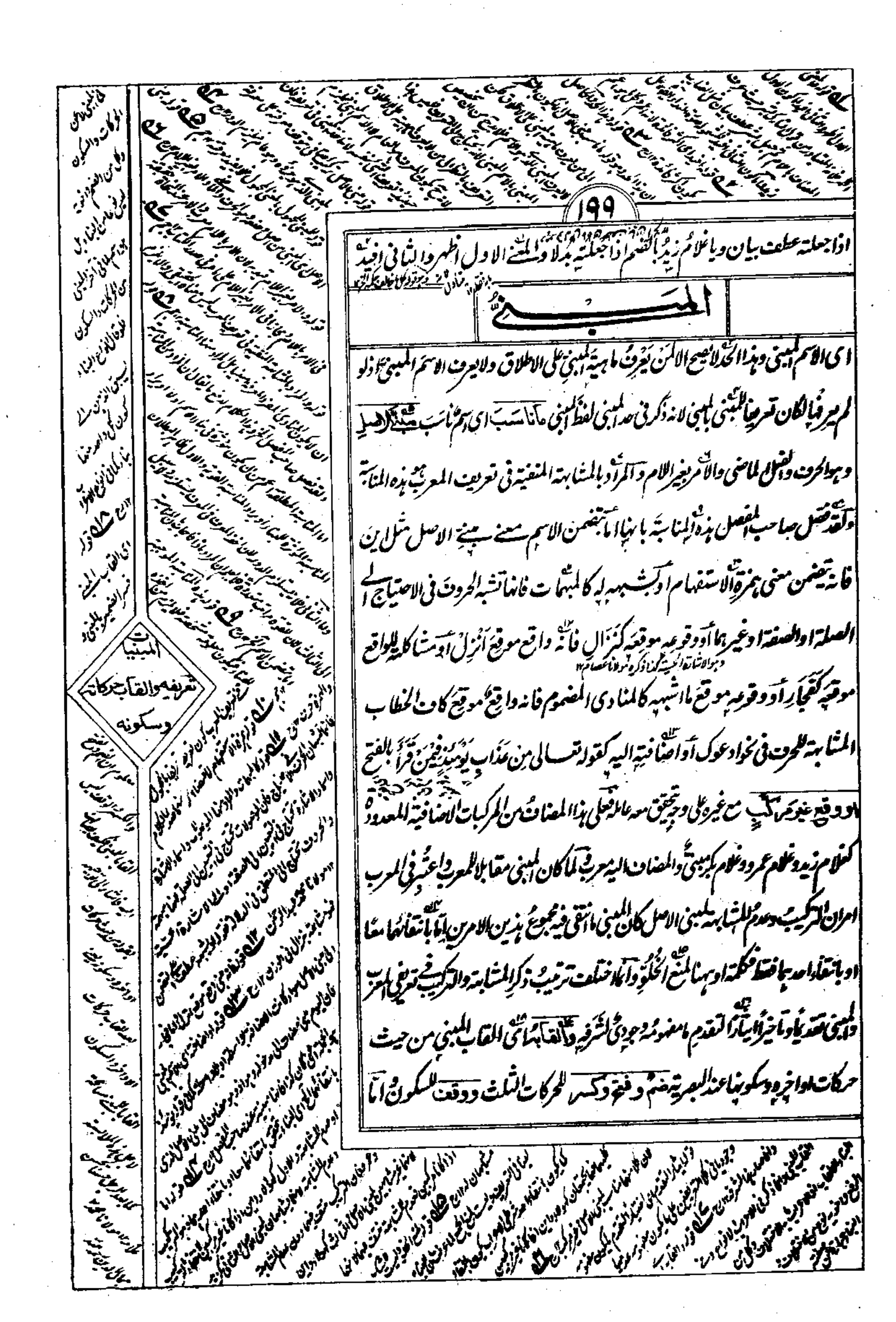
والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان لمعرّف باللام

الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم

من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء

ايضا فانك تقول يا غلام زيدٌ وزيدًا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا علے المحل

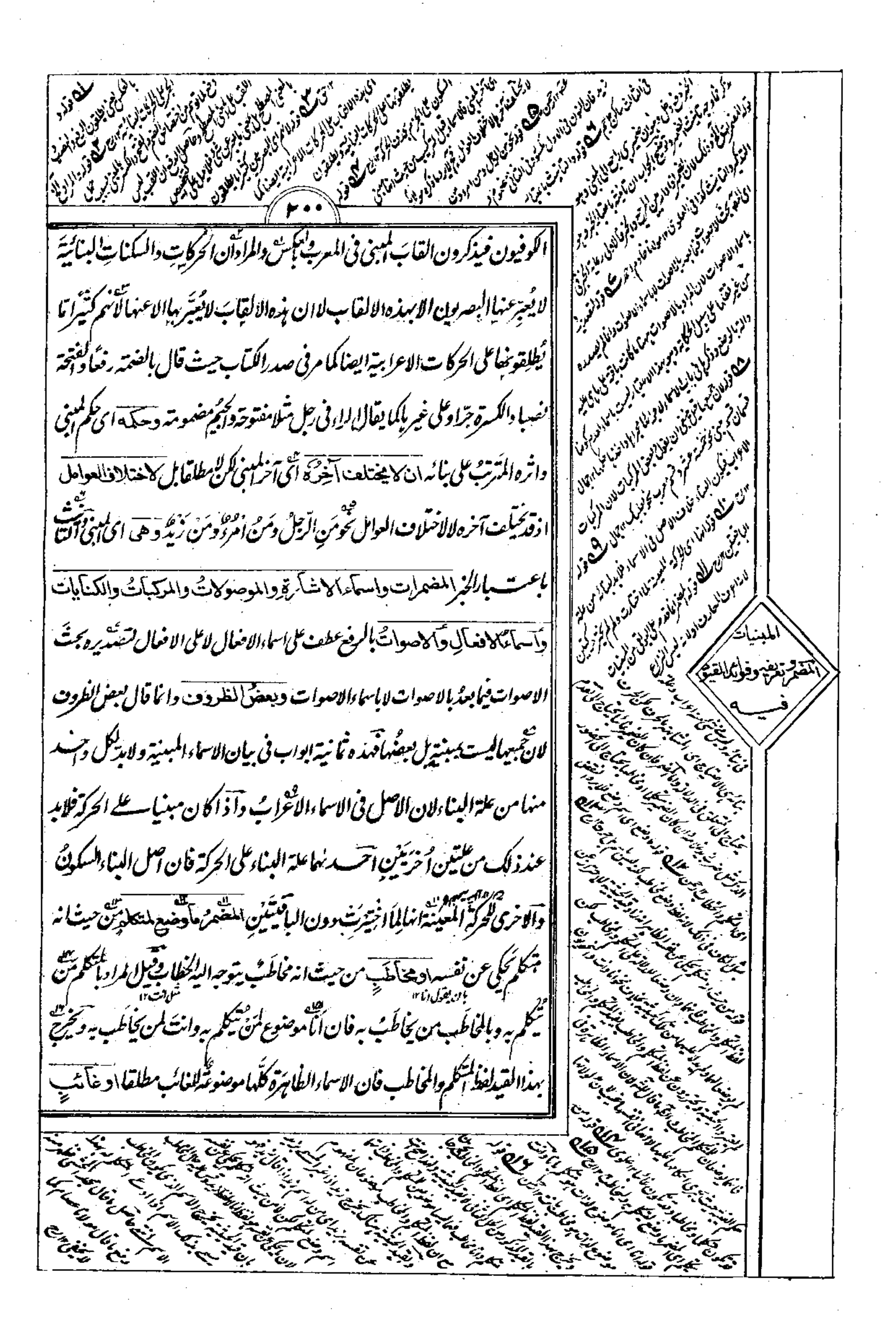
مولانا محمد عبد الرحمن رحمه الله تعالى عليه



اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

المبني

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون اما



المبنيات

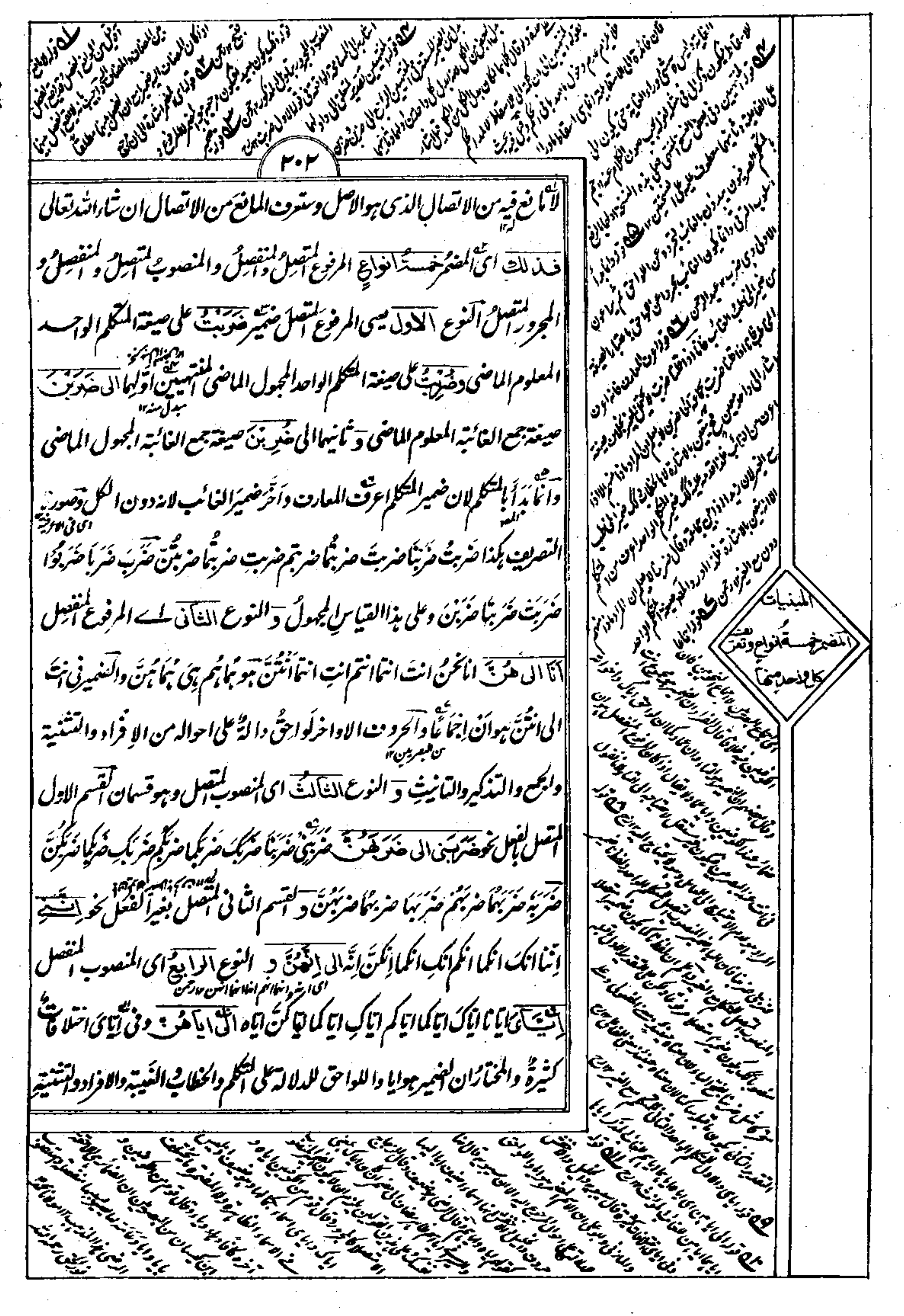
المضمر وتعريفه وفوائد القيود فيه

الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما
يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا وبالفتحة
نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني
واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرؤ ومن زيد وهي اي المبني ثمانٍ
باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد
عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه
متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من
يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب



تقدم ذكرها ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جار في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الثلاثة واقسام الثلاثة انها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه

المبنيات
المضمر واقسامه باعتبار الاعراب



المبنيات
المضمر خمسة انواع وتعرف كل واحد منها

لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية



والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال
المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس
ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على
ستة معان كضربتُ وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والجموع المذكر والمونث و وضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشتركة وواحد مشترك من المثنى المذكر والمونث واعطوا للغائب حكم المخاطب في
ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية
الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة
فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشرة
كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا و
مناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانها فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل
في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و
للواحدة المونث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

بعد الا وامّا قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيد اياك اذ لا غرض منه لان قولك ضربك زيد بمعناه ١٢ مولانا محمد عبد الرحمن رحمه الله تعالى والدخوجات العليم

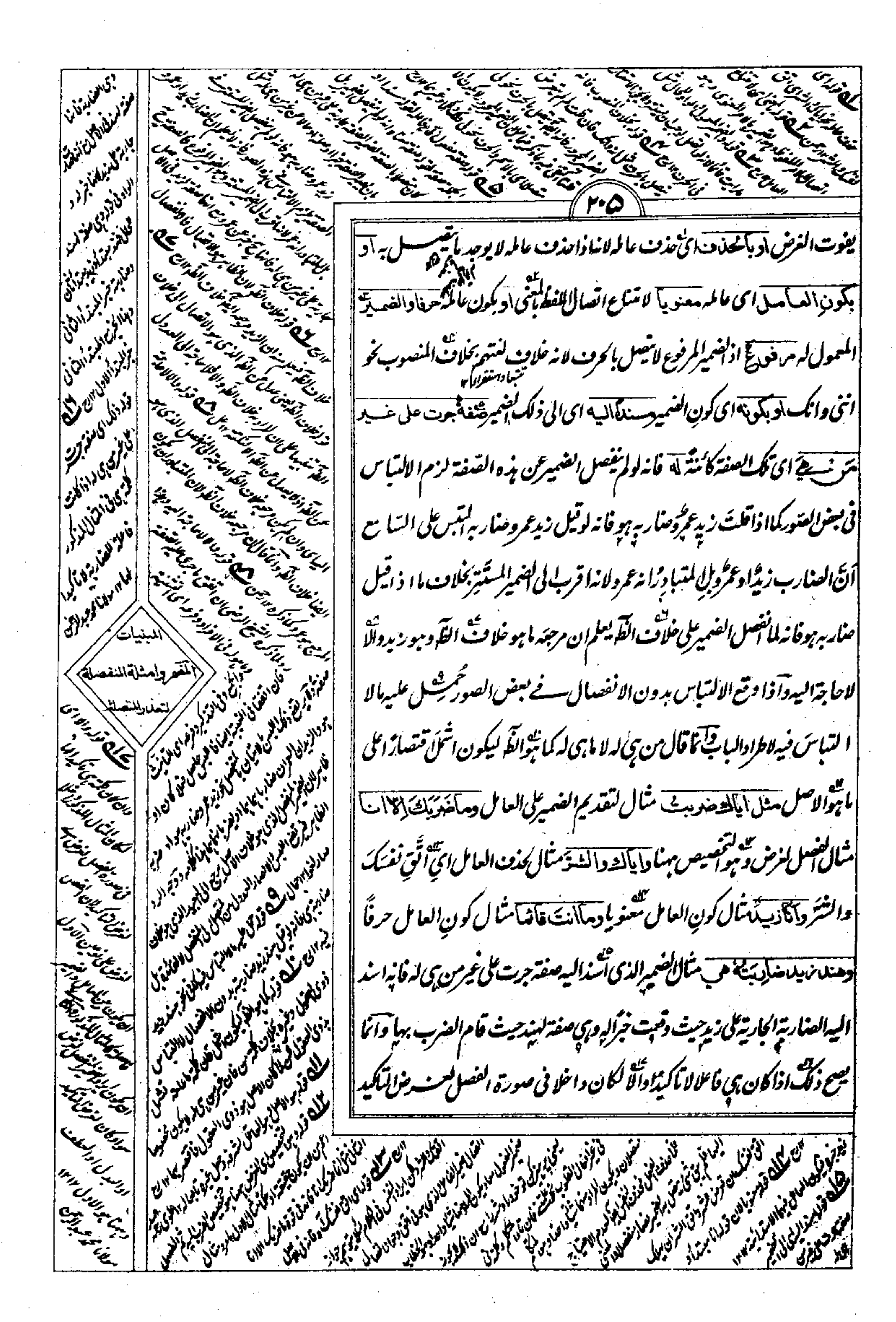
التانيث لانّ الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند و في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب و للواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين

ملف على قوله للمتكلم ١٢ ح

الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب و في الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل ومفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظ نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ماكان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اى الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه

المبنيات

المضمر لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل



يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او

بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير

المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو

انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير

من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس

في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع

ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل

ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا

لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا

التباس فيه لاطراد الباب وكما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على

ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا

مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك

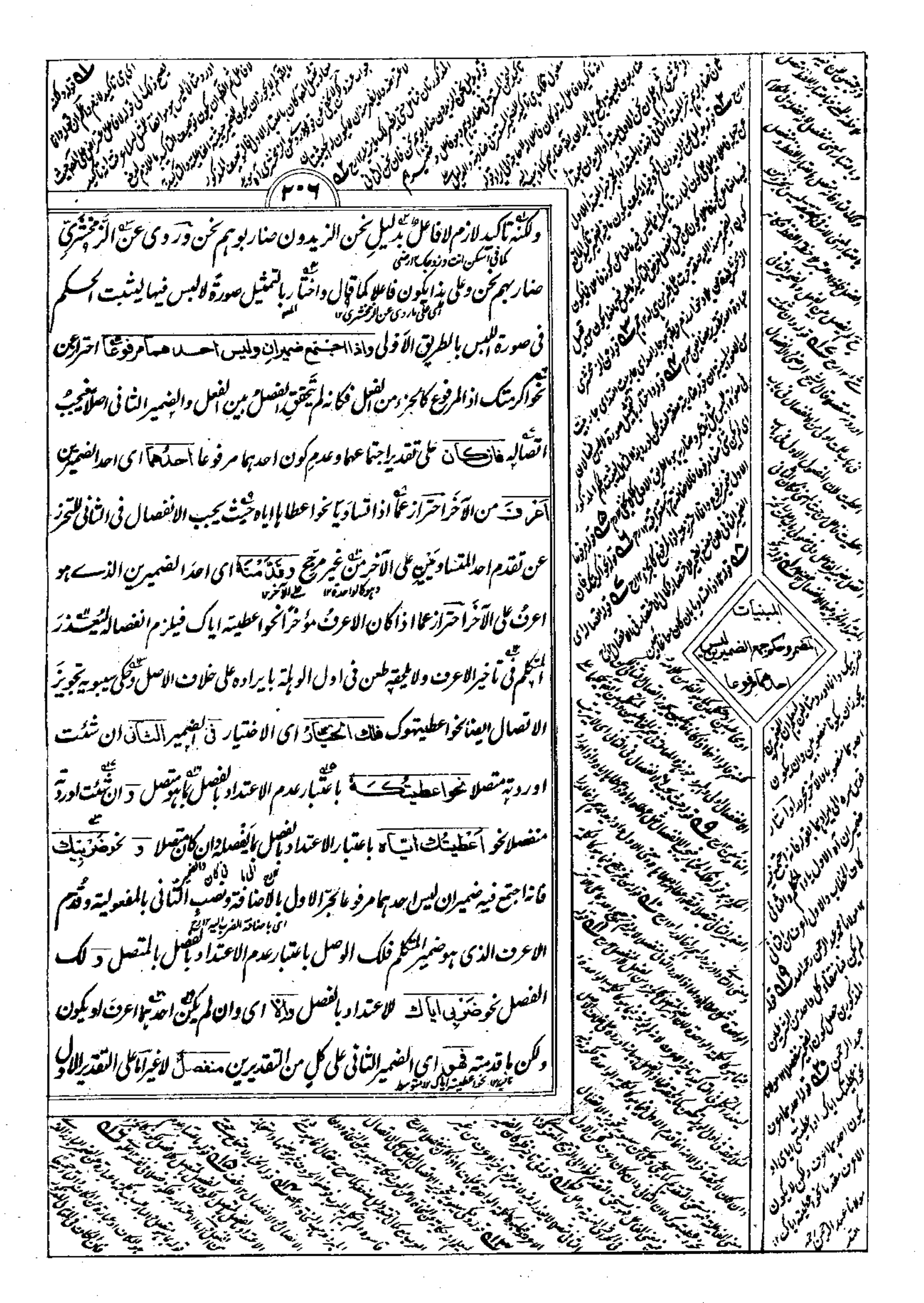
عن الشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت الا قائما مثال كون العامل حرفا

وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند

اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما

يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد

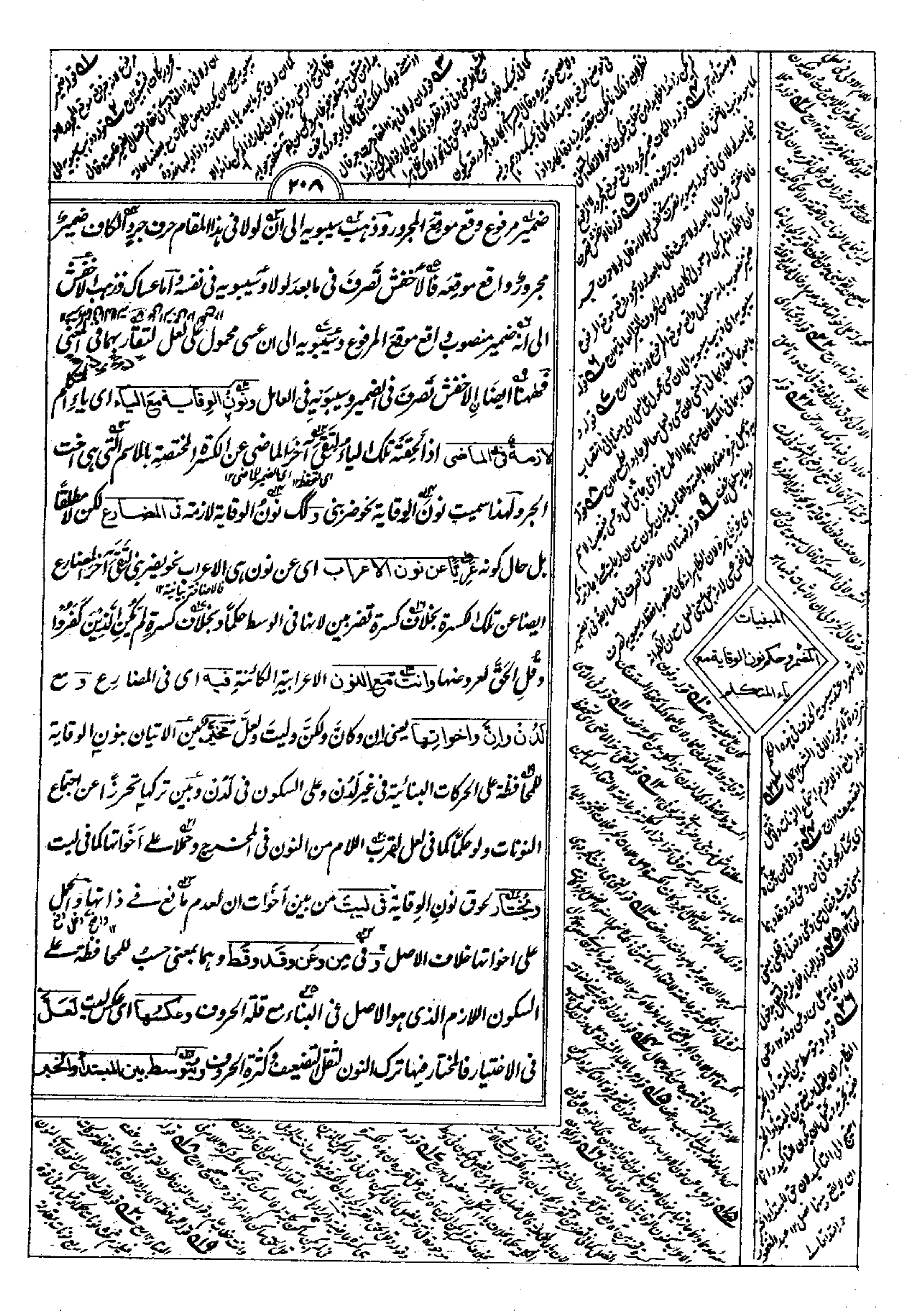
المبنيات
المضمر وامثلة المنفصلة
لتعذر المتصلة



ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يجيء طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بالفصل وان كان متصلا و نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا انجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول

فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيتك اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتها اياك مثال لما لا يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك ولولاك وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه

المبنيات
المضمر المختار في خبر باب كان
الانفصال



المبنيات
الضمير وحكم نون الوقاية مع ياء المتكلم

ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في مابعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مخير في النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل تخير في الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها وحمل على اخواتها خلاف الاصل ومن وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر



قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما اتم التمييز فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال فعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد التصار الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق المرجع وذلك بحسب المفهوم

المبنيات

المضمر وشرط الفصل بالضمير

المرفوع



اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير

القصة اذا كان مؤنثا وحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لحصول المناسبة يفسر ذلك

ضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر

ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لادخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله تفسير

بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ماذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان

يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة

مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لايخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة

زيد قائم كما لايخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون

مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا

وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل

وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز ويحذفه عن اللفظ باعتماد

لانسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اى جائزا مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لايجوز حذفه اصلا

لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان

الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الامع آن



المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر
دعوٰهم اَنِ الحمد لله رب العٰلمين وذلك لانه قد خففت ان وان لتعلمها بالتشديد الواقع فيها
وبعد تخفيفها وجدوا اِنِ المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وَ اِن كُلًّا لَمَّا
ليوفينهم ولم يجدوا اَنِ المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع انّ اَنّ المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان
لئلا تزيد المكسورة عليها اعمالا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع اَن المفتوحة اذا خففت

المبنيات
اسماء الاشارة وتعريفه

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي
اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذٰلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز
وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين
نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه
وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

المبنيات
أسماء الاشارة وألفاظها

قوله تعالى اِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتها قدمتا على سائرها الفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناها اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا مثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الاسم الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين



المبنيات

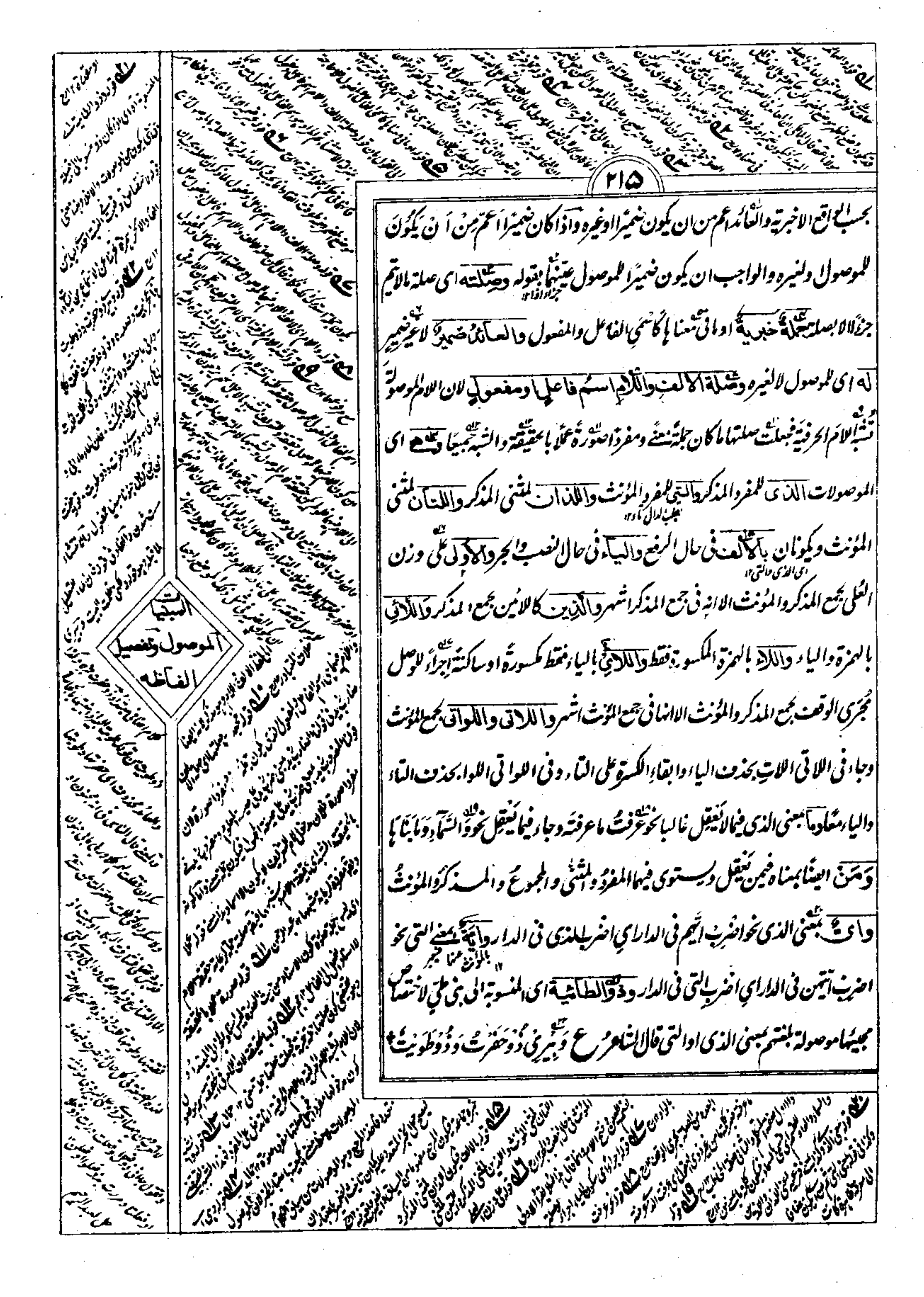
اسماء الاشارة والفاظها

فرجعت الى خمسة مضروبة فی خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنی المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
وجمعها وهی ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث ترتقی الى ستة فيكون ای الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهی ای
تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنی ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا و
ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذانك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكم وذانكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا الىوالی يعنی تاك الى تاكن وتيك الى
تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشری والمالكی وفی الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها
لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتالك وذانك حال كون
نونين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام ای هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك
فی افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب
واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء



كسر الهاء الية فلمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه وأما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءًا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءًا تامًّا ان كان جزءًا تميزا او لا يصير جزءًا تامًّا ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءًا اولياً يتحلل اليه المركب اولاً الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءًا تامًّا لا جزءًا مطلقًا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءًا من المركب يكون الموصول وحده ايضًا جزءًا لكن لا جزءًا تامًّا اولياً الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركًا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءًا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنًا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينيته اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون

المبنيات



بحسب الوقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينه بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير
له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى
الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كالاولين لجمع المذكر واللائى
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللائى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث
وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايّة بمعنى التى نحو
اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر ع وبئرى ذو حفرت وذو طويت

البحث الموصول وتفصيل الفاظه



المبنيات

الموصول وحكم الاخبار بالذي

اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت

والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي

العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة

لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له

اي لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه

ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا

قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به

لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم

يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت

ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان المناسبة

بصلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها

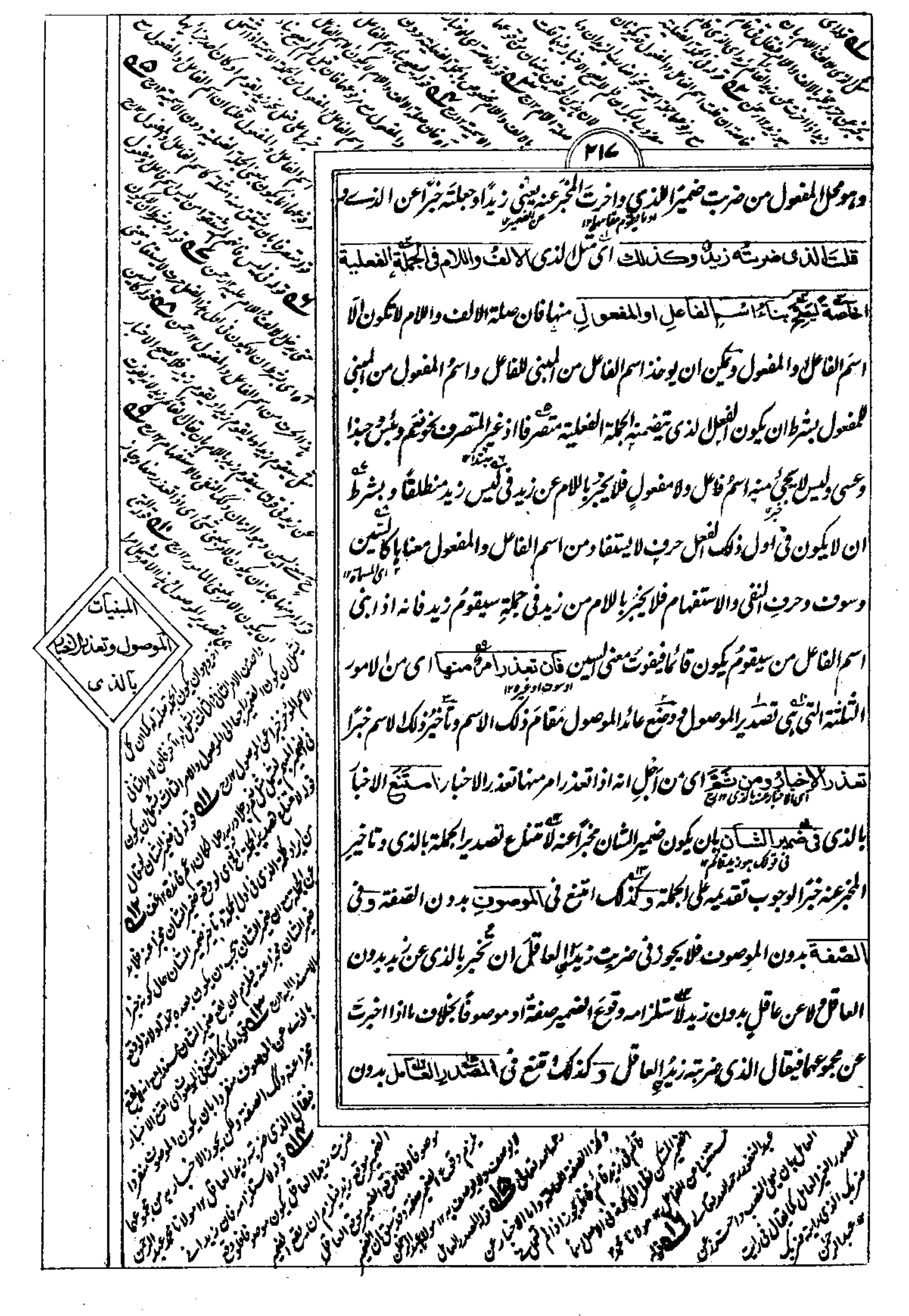
في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية

يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه

عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت

مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في

موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى



المبنيات
الموصول وتعذر الاخبار بالذی

وهو محل المفعول من ضربت ضمیرُ الذی واخرت المخبر عنه یعنی زیدًا وجعلته خبرًا عن الذی فـ

قلت الذی ضربته زیدٌ وکذلك ای مثل الذی الالف واللام فی الجملة الفعلیة

الخاصة لیصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لاتکون الا

اسم الفاعل والمفعول ویمکن ان یوخذ اسم الفاعل من المبنی للفاعل واسم المفعول من المبنی

للمفعول بشرط ان یکون الفعل الذی تتضمنه الجملة الفعلیة متصرفا اذ غیر المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا

وعسی ولیس لایجیٔ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا یخبر باللام عن زید فی لیس زید منطلقا وبشرط

ان لایکون فی اول ذلك الفعل حرف لایستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها کالسین

وسوف وحرف النفی والاستفهام فلا یخبر باللام من زید فی جملة سیقوم زید فانه اذا بنی

اسم الفاعل من سیقوم یکون قائما فیفوت معنی السین فان تعذر امر منها ای من الامور

الثلثة التی هی تصدیر الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخیر ذلك الاسم خبرا

تعذر الاخبار ومن ثمه ای من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار

بالذی فی ضمیر الشان بان یکون ضمیر الشان مخبرا عنه لامتناع تصدیر الجملة بالذی وتاخیر

المخبر عنه خبرا لوجوب تقدیمه علی الجملة وکذلك امتنع فی الموصوف بدون الصفة وفی

الصفة بدون الموصوف فلا یجوز فی ضربت زیدا العاقل ان تخبر بالذی عن زید بدون

العاقل ولا عن عاقل بدون زید لاستلزامه وقوع الضمیر صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت

عن مجموعهما فیقال الذی ضربته زید العاقل وکذلك تمتنع فی المصدر العامل بدون

المبنيات
الموصول واحوال ما الاسمية

المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان تعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك ما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشئ معجب لك واما بجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال + اي رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابي علي والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشئ هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا + اي

المبنيات
الموصول وكون اي وأية معربة ومبنية

شخص غيرنا او بجملة نحو من جارك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة وايّ للمذكر وايّة للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فالموصولة نحو اضرب ايّهم لقيت والاستفهامية نحو ايّهم اخوك وايّهم لقيت والشرطية نحو ايّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل ايّ تقع صفة اتفاقاً فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلاً واجيب بان ايّاً الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل ايّ رجل رجل عظيم يُسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من ايّ وايّة معربة بالاتفاق وحدها الا يشار كهما في الاعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما أعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايّهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايّهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم تستثن الموصوفة المبنية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفرداً معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانياً وما في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شئ الذي صنعت



المبنيات
اسماء الافعال و تعريفه

اي صنعته فامبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و ج جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي
شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها
بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما
اي شيء و ج جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين
السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما
من اقسام مبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل أفٍّ بمعنى أتضجر واوّه
بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رُوَيدَ زيدًا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعُد
مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا



موضوعاً لكلمة اهمل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلاً اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيءٍ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلاً ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا الجنس الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضاً على التعريف وفعالِ اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسٌ اي قياسي كنزالِ بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوامِ وقعادِ بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادراً وفعالِ حال كونه مصدراً معرفة كفجارِ بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساقِ بمعنى يا فاسقة مبنيٌّ اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلاً وزنةً اي وزنه فقط واما عدلاً فلما ذهب اليه النحاة ان فعالِ بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعالِ وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي أرى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيءٌ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيءٍ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيّن

المبنيات

اسماء الافعال و الفاظها

المبنيات
أسماء الأفعال و الأصوات

ووجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة \ الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وفخ لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به للحيوان



اما الزجر اولدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وج ايضا الا تقدر ان تحكم عليه او به و
هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما
عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها
على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من

المبنيات
الاصوات وتعريفه
والمركبات

المبنيات المركبات وحكم جزأيها

تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى فلا شك انه يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العقد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه



لا تیضمن الحرف لانہ لا یراد بہ حادی وعشر وجوابہ ان المراد بصیغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منہ لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعہ بعد العدد السابق علی المشتق منہ فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعہ بعد الاثنین فلما اخذوا ہذہ الصیغة من المفردات للدلالة علی ما ذکرنا ارادوا ان یاخذوا مثل ذلک من المرکبات ولا تیسر ذلک من مجموع الجزئین لان صیغة فاعل لا تسع حروفہما جمیعا فاقتصروا علی اخذہا من احد الجزئین اذ فی اخذ بعض الحروف من کل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول لیدل علی المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادی عشر بمعنی الواحد من احد عشر بشرط وقوعہ بعد العشرة فحادی عشر یتضمن حرف العطف باعتبار انہ ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصلہ حادی وعشر اذ لا معنی لہ وعلی ہذا القیاس الحادی والعشرون لا فرق بینہما الا بذکر الواو وحذفہا الا اثنی عشر واثنتی عشرة فانہ لا یبنی فیہا الجزآن بل یبنی الثانی للتضمن ویعرب الاول لشبہہ بالمضاف لسقوط النون وان لم یتضمن الثانی حرفا اعرب الثانی مع منع صرفہ ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا کبعلبک وبنی الاول للتوسط المانع من الاعراب علی الفتح لانہ اخف فی الافصح ای اعراب الثانی مع منع الصرف وبناء الاول انما ہو فی افصح اللغات وفیہ لغتان اخریان احدہما اعراب الجزئین معا واضافة الاول الی الثانی ومنع صرف المضاف الیہ واخرہما اعراب الجزئین معا واضافة الاول الی الثانی وصرف الثانی الکنایات جمع کنایة وہی فی اللغة والاصطلاح ان یعبر عن شیء معین بلفظ غیر صریح فی الدلالة علیہ لغرض من الاغراض کالابہام علی السامعین کقولک

المبنیات
الکنایات ومعناہا اللغوی والاصطلاحی

جاءنی فلان وانت ترید زیدا والمراد ہہنا بالکنی بہ لا المعنی المصدری ولا کل ما کنی بہ بل بعضہ و لا کل بعض بل بعض معین فکانہم اصطلحوا فی باب المبنیات ان یرید وا بہا ذلک البعض المعین ولذلک لم یقل بعض الکنایات کما قال بعض الظروف ویتعذر تعریفہ الا بالتصریح بہ مفصلا فلذلک اعرض عن تعریفہا مطلقا وتعرض لذلک البعض المعین فقال الکنایات کم وبناؤہا لکونہا موضوعۃ وضع الحرف او لکون الاستفہامیۃ متضمنۃ لمعنی الحرف وحمل الخبریۃ علیہا وکذا وبناؤہا لان ہا فی الاصل

ذا من اسماء الاشارۃ ودخل علیہا کاف التشبیہ فصار المجموع بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ بمعنی کم وبقی ذا علی اصل بنائہ وکل واحد منہما یکون للعدد والکنایۃ عنہ وجاء کذا کنایۃ عن غیر العدد ایضا نحو خرجت یوم کذا کنایۃ عن یوم السبت اوغیرہ وکیت وذیت للحدیث ای للکنایۃ عن الحدیث والجملۃ وانما بنیا لان کل واحد منہما کلمۃ واقعۃ موقع الجملۃ التی ہی من حیث ہی لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعہا ولم یجز خلوہ عنہما رجح البناء الذی ہو الاصل فی الکلمات قبل الترکیب ومن الکنایات کاین وانما بنی لانہ کاف التشبیہ دخلت علی ای وای کان فی الاصل معربا لکنہ انمحی عن الجزئین معناہما الافرادی وصار المجموع کاسم مفرد بمعنی کم الخبریۃ فصار کانہ اسم مبنی علی السکون آخرہ نون ساکنۃ کما فی من لا تنوین تمکن ولہذا یکتب بعد الیاء نون مع ان التنوین لا صورۃ لہا فی الخط فمرتبتہ فی البناء منحطۃ عن اخواتہا فلذلک لم یذکرہ المصنف معہا فکم الاستفہامیۃ المتضمنۃ معنی الاستفہام ممیزہا الذی یرفع الابہام عن جنس المسئول عنہ منصوب علی التمییز مفرد لانہا لما کانت للعدد ووسط العدد ہو من احد عشر الی

المبنیات
الکنایات وتفصیل الفاظہا

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جُعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكمًا و كم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردًا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعًا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحًا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جرّ المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورًا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ثم بيّن موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية كان بعده فعل او شبهه لفظًا او تقديرًا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبًا معمولًا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت

المبنيات
الكنايات وحكم الاستفهامية
والخبرية

المبنيات
الكنايات وكون كم في محل الجر والرفع

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذ جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل احد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجلا اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك هذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار العامل الكائن فيه

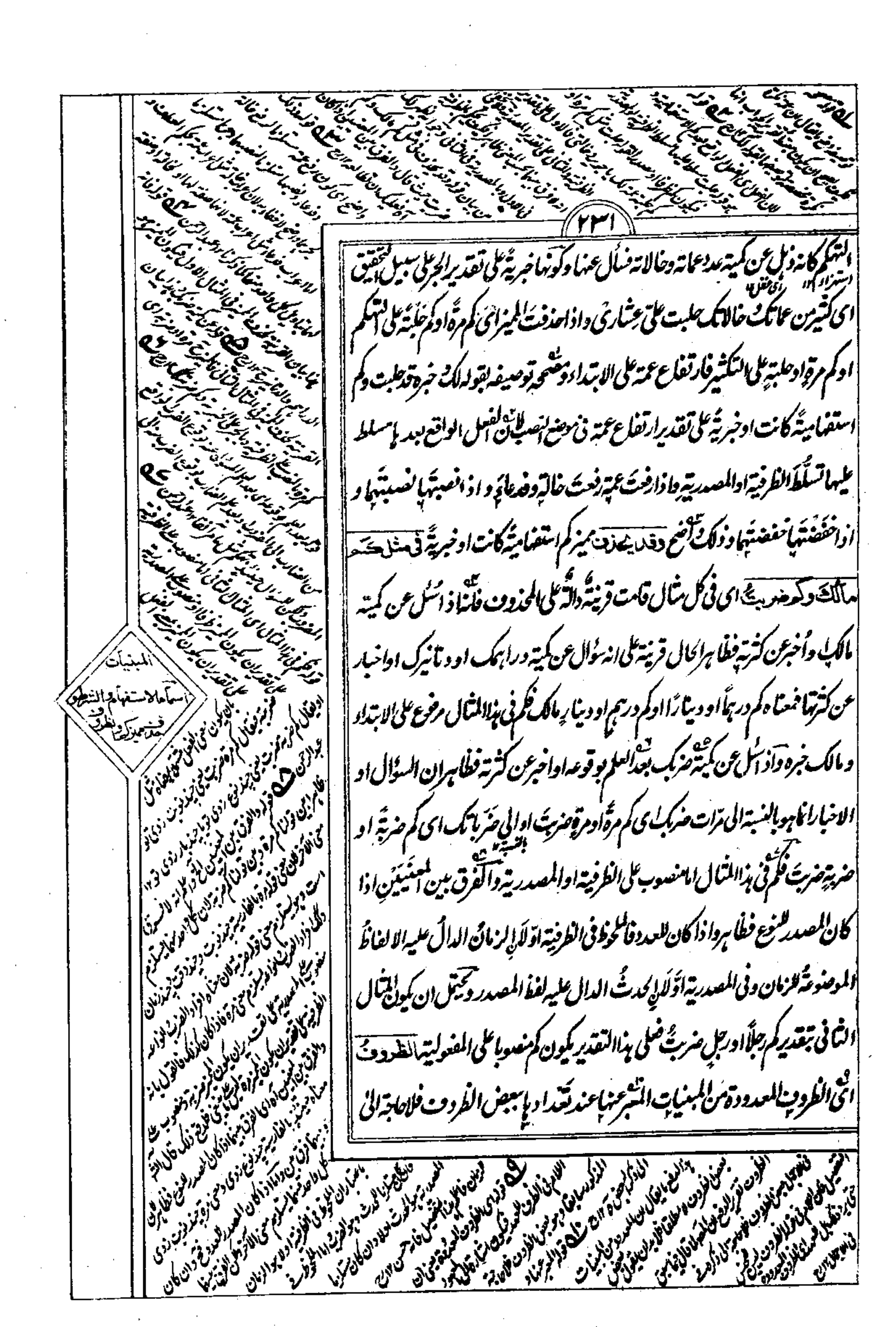
المبنيات

اسماء الاستفهام والشرط والفاظها

ووداخل في قاعدة الرفع ثانيا القيام مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لان كل واحد منها وهي مَن وما واَيٌّ واَيْنَ واَنّٰى ومتٰى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف واَيّان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو مَن ضربتَ وما صنعتَ وبمن مررتَ وغلامَ من ضربتَ ومن ضربتَه وما صنعتَه ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو مَن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلامَ من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا تقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانّى واذا ان لم تجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم انّ اذا قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اَيٌّ فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو ايّ وقتٍ مجيئك اي ايّ وقتٍ كائنٌ مجيئك



فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها فى مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت على عشارى * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم يعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فتخدم مثنى على كره منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء وهى التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب لا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل



التهكم كانه ذليل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لانه لفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى

المبنيات الظروف وشرط بنائها

ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه

عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل سميت الظروف

المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات

ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه و

اختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل

تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا قياس عليها ما بعناها وتجوز في هذه الظروف على قلته ان

يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا + اكاد اغص بالماء

الفرات + فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم انما

اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي الاول هو

الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف

المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما

فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال

غير بعدهما ولذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها

بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان

ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى في اكثر الاستعمالات وقد جاء

ع اما ترى حيث سهيل طالعا + فحيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى



مكان سهيل طالعا آخره ع نجم الصبي كالشهاب ساطعا، وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غايبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل للشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذه وبين

المبنيات
الظروف حكم اذا الشرطية والمفاجاتية

اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا ابتداءً وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها

في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على

حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه

من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى

التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان

وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها

عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق

اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه

اياه اى السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمر البسر وقد تستعمل بما

مجردة عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من

الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف

وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان

الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد

قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المصنف ومنها

اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما

حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن انى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء

المبنيات

الظروف وحكم اذ واين

ولمتى

اَنّٰى زيدٌ بمعنى كيف وانّٰى القتالُ بمعنى متى وَ منها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وَ منها ايّانَ للزمان استفهامًا مثل متى نحو ايّانَ يومُ الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايّانَ يوم قيام زيد وايان قَدِمَ الحاجّ بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضًا وَ منها كيف الكائنة للحال استفهامًا اى حالَ شيءٍ وصفتِهِ فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اىّ حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اىّ هيأة تجلس اجلس ومطلقًا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اىّ حال جئت راكبًا او ماشيًا وَ منها اى من الظروف المبنية مُذ ومُنذُ بنيا لمواضعتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اوّلِ المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يومُ الجمعة اى اول مدةِ زمانِ عدمِ رؤيته يومُ الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقةً كالمثال المتقدم او حكمًا نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرًا واحدًا لا يحكم عليهما باوّلية المدة لان اول المدة انما يكون امرًا واحدًا لا شيأين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكمًا نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى

فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودًا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسًا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك على هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ بمعنييه مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافًا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرًا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفًا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

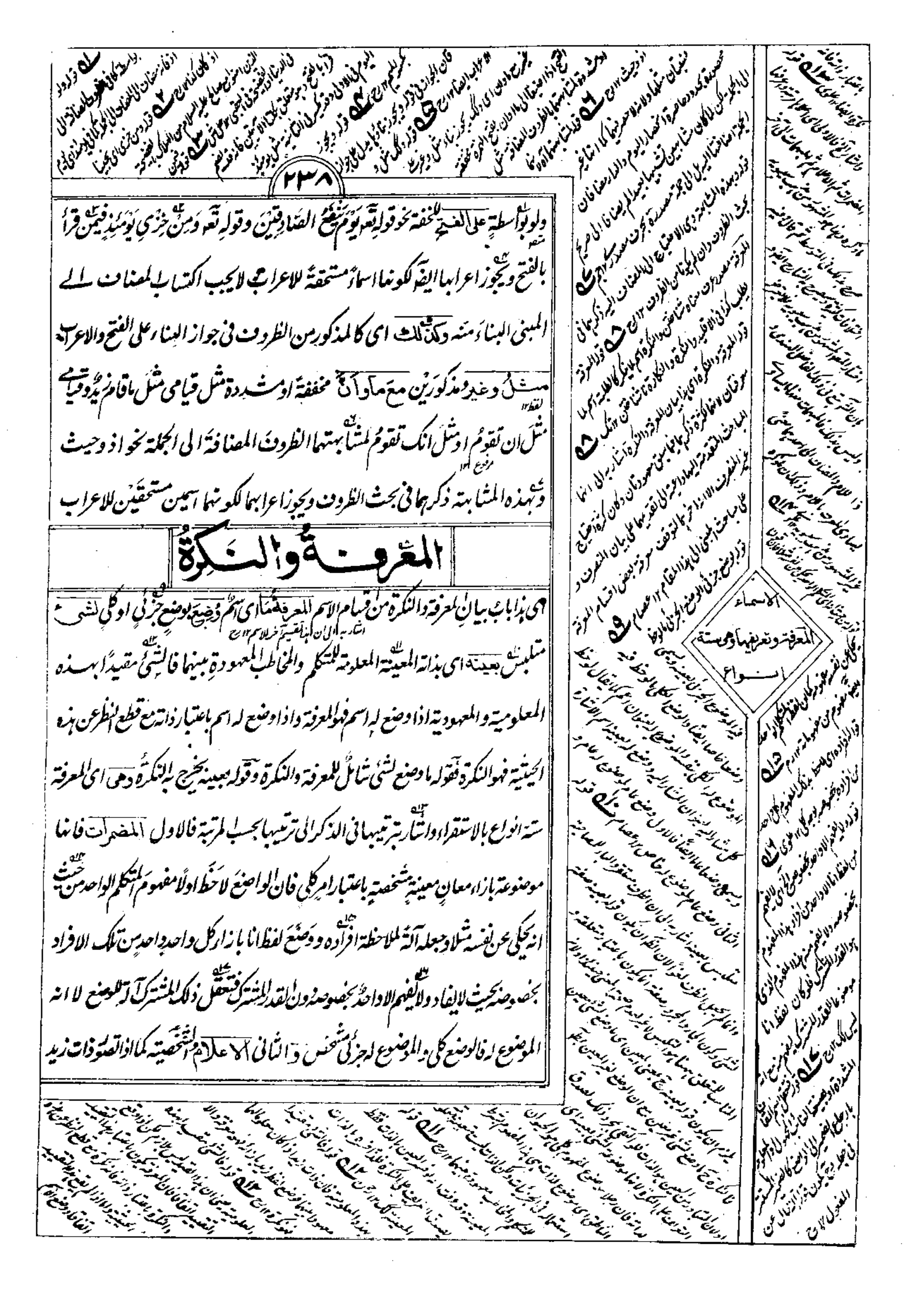
المبنيات
الظروف وحكم لدى ولدن
ولد



بفتح اللام وسكون الدال ولَدُ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد تُنصَبُ في بعض لغات العرب بلدن خاصة غُدوةٌ خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطلٌ زيتًا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قَطُّ مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق انتفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوضُ ومنها عَوضُ بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوضُ وبناء عوضُ على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبلُ وبعدُ بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

المبنيات

الظروف وجواز بنائها مضافة الى الجملة واذ



ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لايجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك مثل اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

الاسماء المعرفة وتعريفها وهي ستة انواع

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت زيد

الاسماء المعرفة وهي ستة انواع

و وضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة و الثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها و الرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخله قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل و السادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول

الاسماء
العلم وتعريفه واي معرفة اعرف المعارف

والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا اليه ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى قلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

فانه يتطرق فيه مالا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها هى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم

الاسماء النكرة واسماء العدد وتعريفهما

يكون تاما عند بعض الحُسّاب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له

من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجلٍ ورجلين وذراعٍ وذراعين ومَنٍ ومَنَّين حيث

لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما

بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين

او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب صنافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر

او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدٌ الى عشرة ومائة والفٌ تقول

في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحدٌ اثنانِ في المفرد المذكر وتثنيته

واحدةٌ ثنتان وثنتانِ في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر

ثلثةٌ الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث

الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر

بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشراً احَدَ عشرَ اثنا عشرَ في المذكر نحو احد عشر

رجلاً اِحدى عشرةَ اثنتا عشرةَ وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأةً على الاصل

بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيّر الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول

ثلثة عشرَ الى تسعة عشرَ في المذكر نحو ثلثة عشر رجلاً ثلث عشرةَ الى تسع عشرةَ في المؤنث

نحو ثلث عشرة امرأةً ابقاءً للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة

اجتماع التانيثين من جنسٍ واحدٍ فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

الاسماء

اسماء العدد واصولها التي يتفرع منها باقيها



فان التانيث فيهما من جنسين وَ اما تذكير الثاني في احد عشر و اثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا احكمنا عليه بانه جنس آخر
من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان وَ اما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشِرة واثنتا عشِرة او خمس في ثلث عشِرة الى
تسع عشِرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول
وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر
احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي بعطف
تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين وتقول

اسماء العدد وحكم الياء في ثماني عشرة

فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مئتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعاً على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاري القاض اذا حذفت الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع

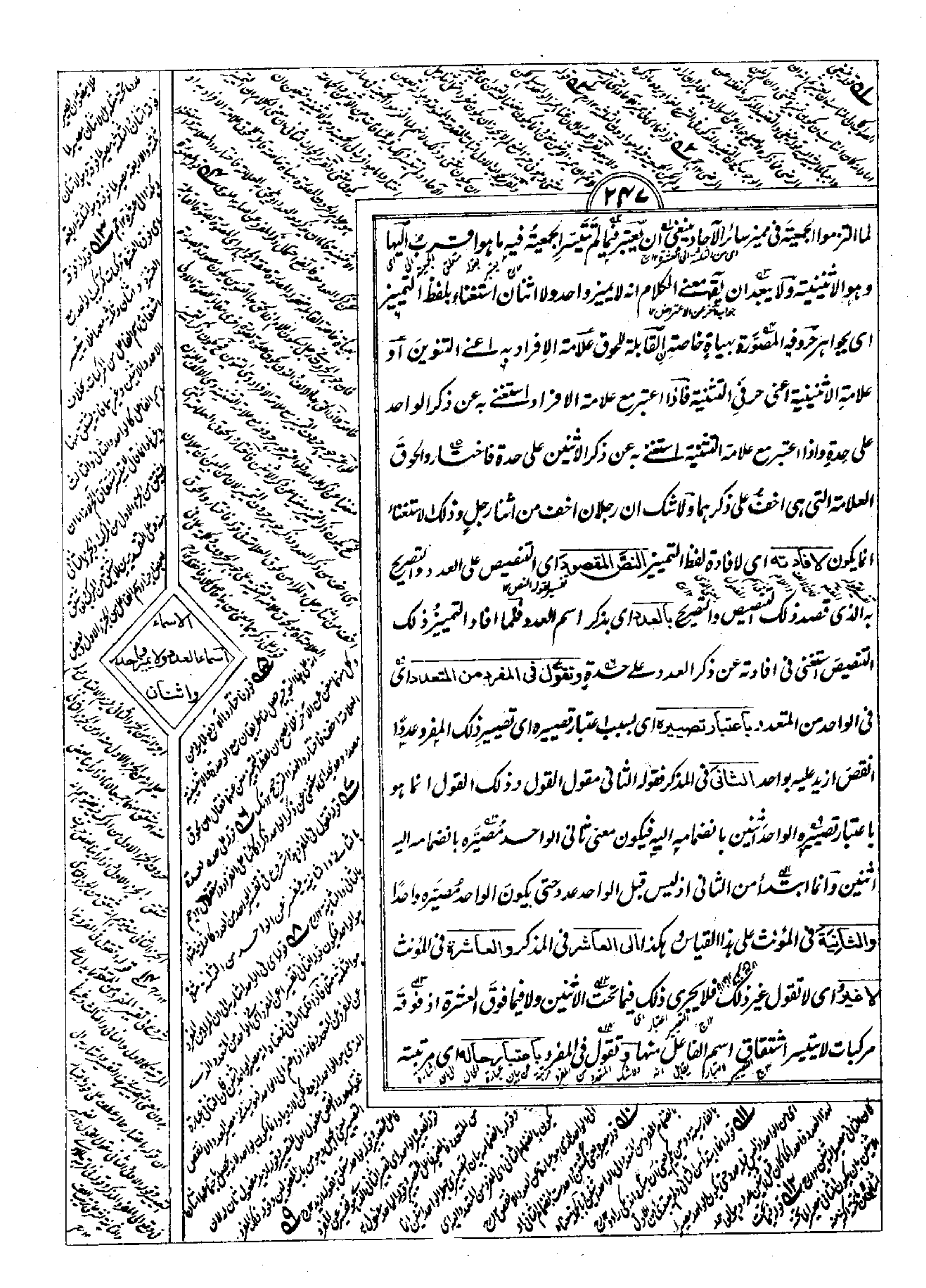
لفظاً نحو ثلثة رجال او معنىً نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضاً فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جرّ التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعاً فليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مِئات او مِئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مِئُون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد المجئ بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين الى تسع تسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيّروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوباً صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلاً ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

الاسماء

اسماء العدد وحكم مميزها

الاسماء
اسماء العدد ولا يميز واحد واثنان

بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجلٍ مثل الفا رجلٍ مخفوضٌ مفردٌ لانه لما كانت مائةٌ والف
من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا و
اللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث اوبالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي
العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح
لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة و
الاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز
الاثنين كك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما في اثنا رجل قلت



لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك لاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته

الاسماء

اسماء العدد ولا مميز للواحد والاثنان

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصيّر او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لو احد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمّ اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيّرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيّرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدًا وتقول فى اضافة ما زاد



علی العشرة حادِی عَشَرَ اَحَدَ عَشَرَ باضافة المرکب الاول الی المرکب الثانی ای واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناءً علی الاعتبار الثانی وهو اعتبار بیان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لایتجاوز العشرة کما عرفت وان شئت قلت فی اداء هذا المعنی حادی اَحَدَ عشر بحذف الجزء الاخیر من المرکب الاول استغناءً عنه بذکره فی المرکب الثانی وهکذا تقول الی تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المرکب الاول لانتفاء الترکیب الموجب للبناء وبنی الجزآن الباقیان لوجود موجب البناء فیهما وهو الترکیب

الاسماء المذکر والمؤنث وتعریفهما

المذکر والمؤنث ذکرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الی ذکر التذکیر والتانیث وقدم المذکر لاصالته

الانجرار بالفارسیة کشیدن

واَخّر تعریفه لانه عدمی وتعریف المؤنث وجودی المؤنث ما فیه ای اسم کان فیه علامة التانیث لفظا ای ملفوظة کانت تلک العلامة حقیقة کامرأة وناقة وغرفة او حکما کعقرب اذ الحرف الرابع فی المؤنث فی حکم تاء التانیث لهذا لاتظهر التاء فی تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیة او تقدیرا ای مقدرة غیر ظاهرة فی اللفظ کدار ونار ونعل وقدم وغیرها من المؤنثات السماعیة والمذکر بخلافه ای اسم متلبس بمخالفة المؤنث ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا وعلامته ای علامة التانیث التاء والالف حال کونها مقصورة کسلمی وحبلی او ممدودة کصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الیاء فی قولهم ذی وتی وزعم انها

وهو صاحب المفصل

للتانیث ولیس ذلک بحجة لجواز ان یکون صیغته موضوعة للمؤنث مثل هی وانتِ وهو ای المؤنث حقیقی ولفظی فالحقیقی ما ای اسم بازائه ای فی مقابلته ذکر من جنس



الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه وكظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لكلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الاسماء
المؤنث واحكام اسناد الفعل اليه

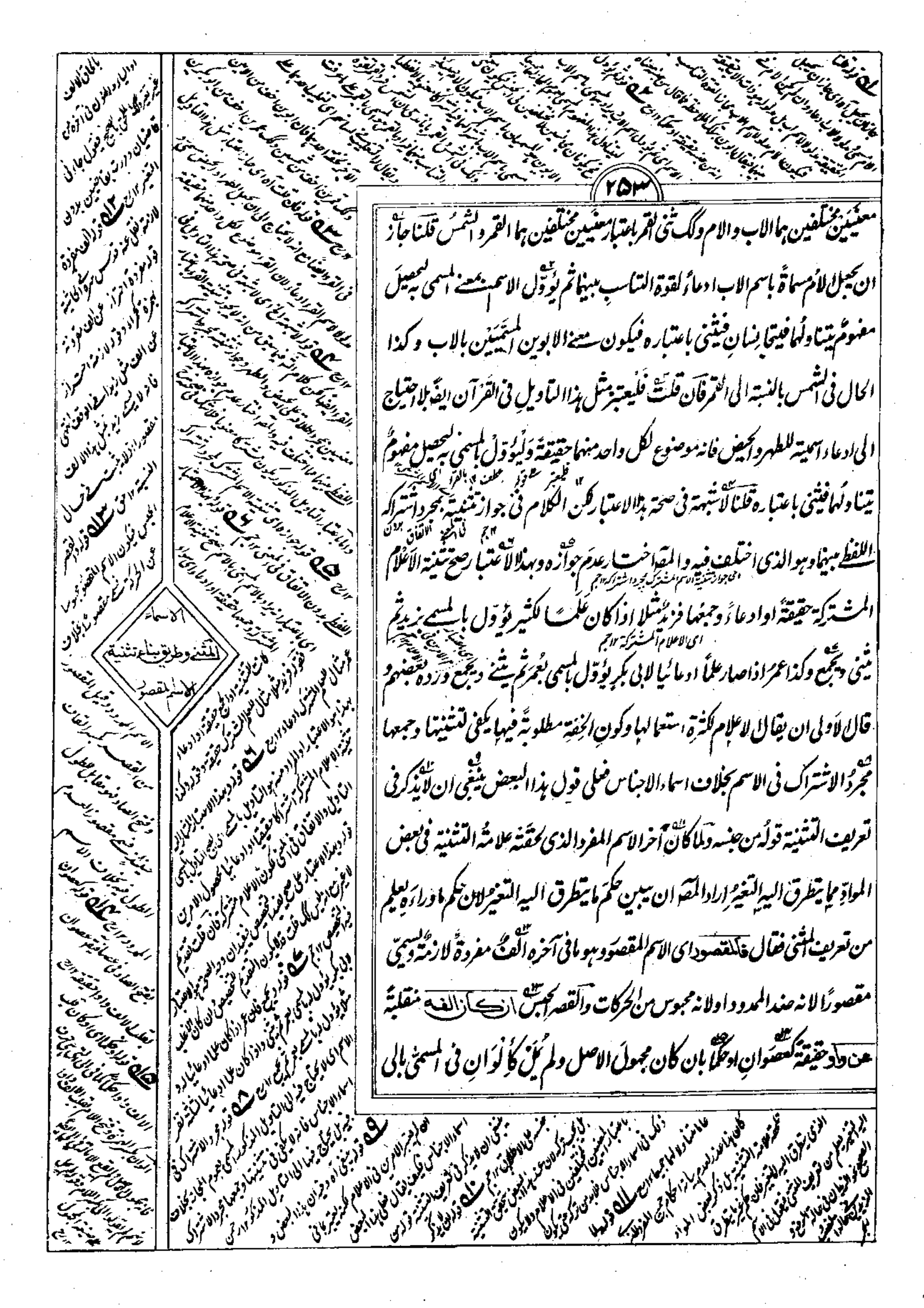


المؤنث واحكام اسناد الفعل اليه

الحقيقي مفعولا عما ينقلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي
سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المونث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع
المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا
يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان
لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما
في جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

الاسماء
المثنى وتعريفه وفوائد
القيود فيه

لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء، المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لايصدق التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق به ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار



معنيين مختلفين هما الاب والام وكل شيء القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز
ان يجعل لام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به لتحصيل
مفهوم بينهما ولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج
الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به لتحصيل مفهوم
بينهما ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم
يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
قال الاولى ان يقال لاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في
تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقته علامة التثنية في بعض
المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم
من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يكن الالف في المسمى بالى

الاسماء المثنى وطريق بناء تثنية الاسم المقصور

الاسماء لتثنية وطريق بناء تثنية الاسم الممدود

وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف و الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء



فان اصلهما كساؤ ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان
الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة
قراء فثبتت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفية ان
اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم بانتهائه
غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا او ياء وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون
لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان
وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من خصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى
والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان

الاسماء
المثنى وحذف نونه
للاضافة



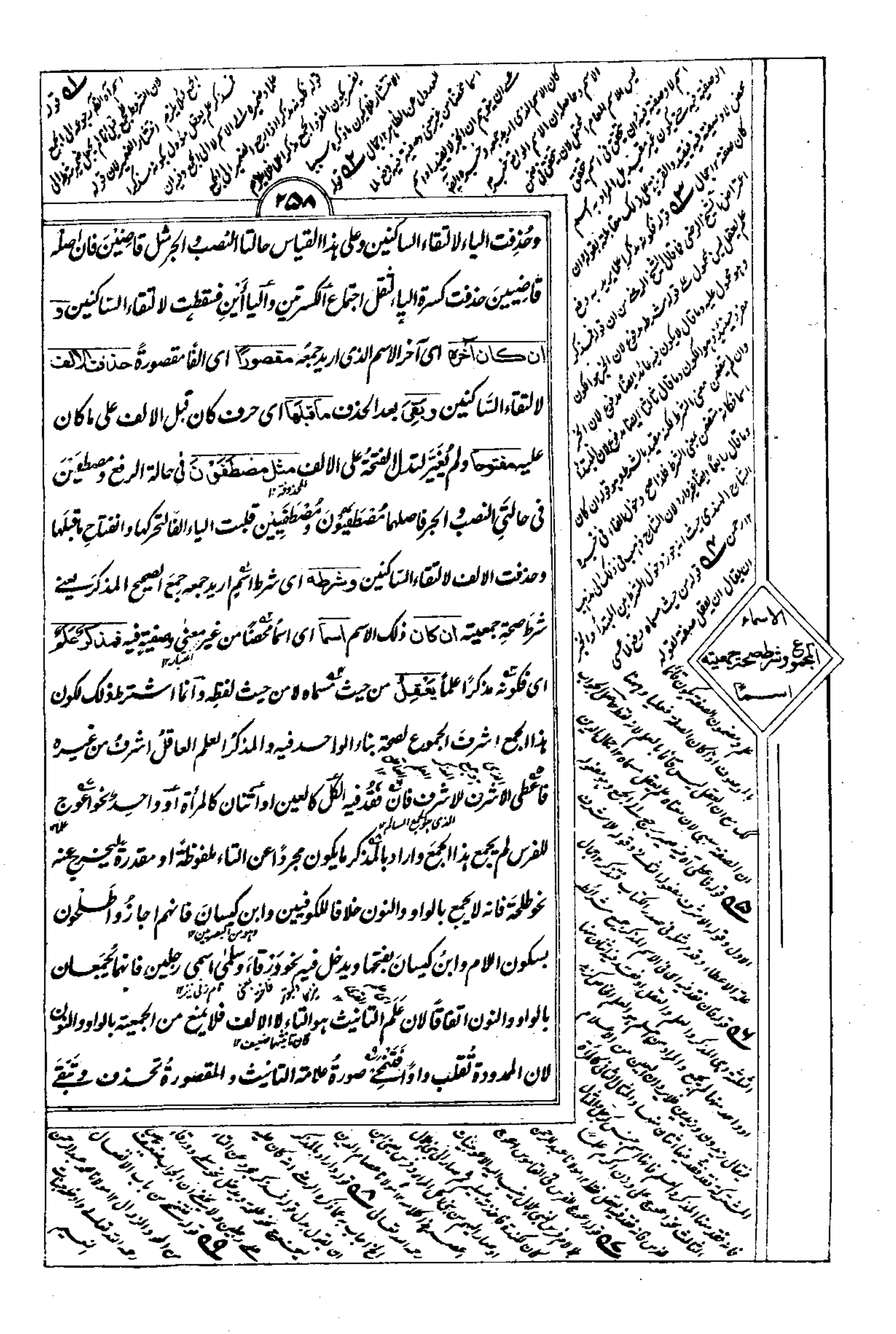
حذفُ النون قاعدةً مستمرةً اتی فی بیانه بالفعل المضارع المفید للاستمرار بخلاف حذف تاء التانیث اذ لیس قاعدةً بل وقع علی خلاف القیاس فی مادةٍ مخصوصةٍ فلهذا اتی فی بیانه بالفعل الماضی المجموع ما دلّ ای اسمٌ دلّ علی جملة آحادٍ مقصودةٍ ای یتعلق بها القصد فی ضمن ذلک الاسم بحروفٍ مفردهٖ ای بحروفٍ هی مادة لمفرده الذی هو الاسم الدال علی واحدٍ واحدٍ من تلک الآحاد حال کون تلک الحروف متلبسةً بتغییرٍ ما بحسب الصورة اما بزیادةٍ او نقصانٍ او اختلافٍ فی الحرکات والسکنات حقیقةً او حکمًا فالجار فی قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دلّ و بهما علی سبیل التنازع وقوله بتغییرٍ ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فی قوله بتغییر ما جمع السلامة لان الواو والنون فی آخر الاسم من تمامه وکذا الالف والتاء فتغیرت الکلمة بهذه الزیادات الی صیغةٍ اخری وقوله ما دلّ علی آحاد جنس یشمل الجموع واسماء الاجناس کتمرٍ ونخلٍ فانها وان لم تدل علیها وضعًا فقد تدل علیها استعمالًا واسماء الجموع کرهطٍ ونفرٍ وبعض اسماء العدد کثلثةٍ وعشرةٍ وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالًا فبقوله بحروف مفرده وکذا بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمرٍ مما کان الفارق بینه وبین واحده التاء ونحو رکبٍ مما هو اسم جمع لیس بجمعٍ علی الاصح بل الاول اسم جنسٍ والثانی اسم جمعٍ کالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعًا بخلاف اسم الجمع فان

الاسماء

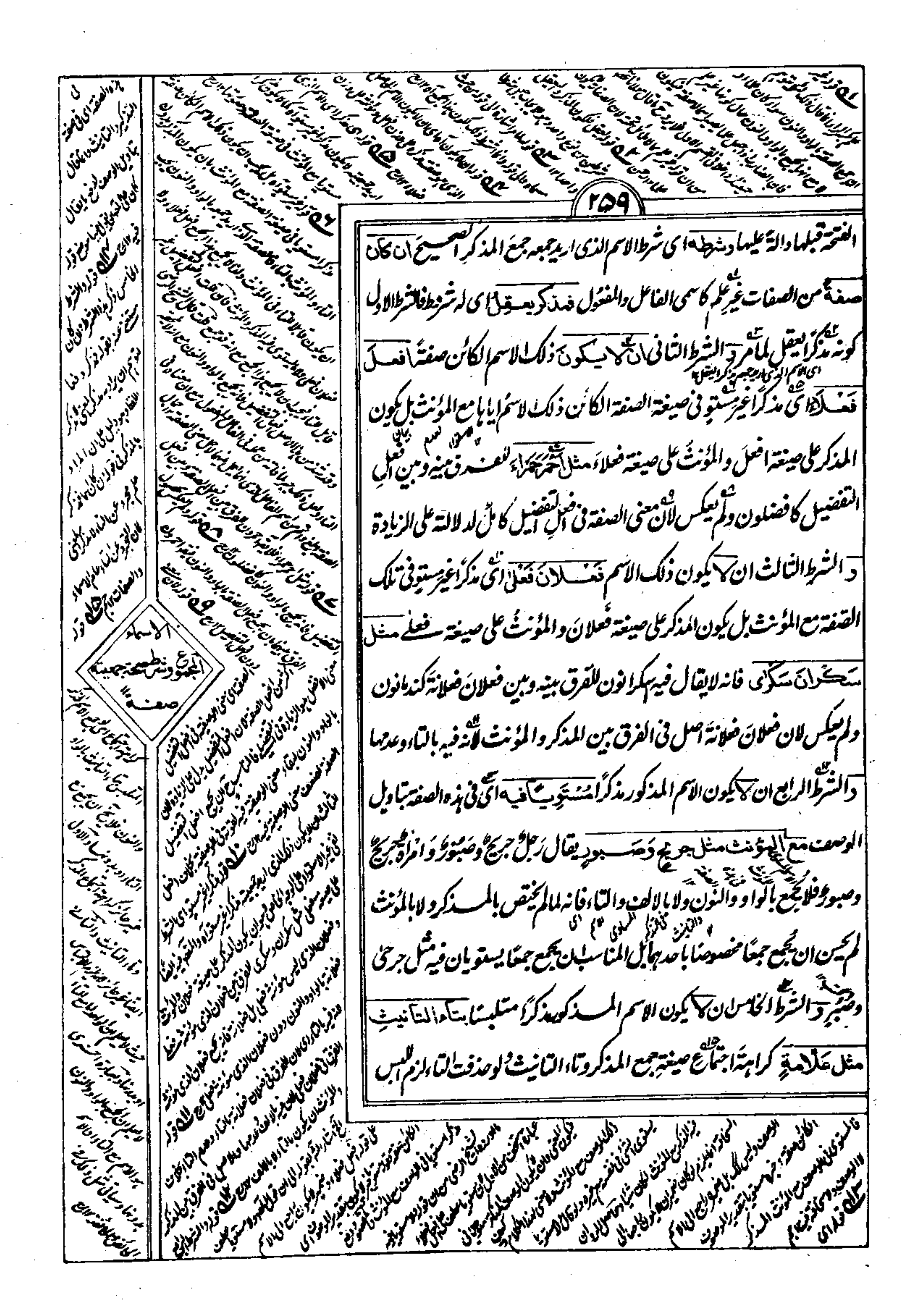
المجموع وتعریفه وفوائد القیود فیه

قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير
في التزام كون الكلم اسم جمع ايضاً وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال
جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفرداً ضمة
قفل واذا كان جمعاً ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع
الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر
مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون
عوضاً عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو و
الضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد
من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققاً
او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر
مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلباً للخفة

الاسماء
المجموع وبيان قسميه
الصحيح والمكسر



وحُذِفت اليا، لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضِينَ فان اصله قاضِيِينَ حذفت كسرة اليا، لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين و ان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورًا اى الفًا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ويبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحًا ولم يُغيَّر لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفَوْنَ فى حالة الرفع ومصطفَيْنَ فى حالتى النصب والجر فاصلهما مُصطفَيُونَ ومُصطفَيِينَ قلبت اليا، الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسمًا اى اسمًا محضًا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرًا علمًا يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاُعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافًا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقًا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوًا لشبهه صورة علامة التانيث و المقصورة تحذف و تبقى



الفتحة قبلها والتاء عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شرط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس

الاسماء المجموع وشرط جمعيته بالواو والنون

وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سِنين بكسر السين جمع سَنة بفتحها وأرَضِين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما
اي ويجب حذف نونه بالاضافة

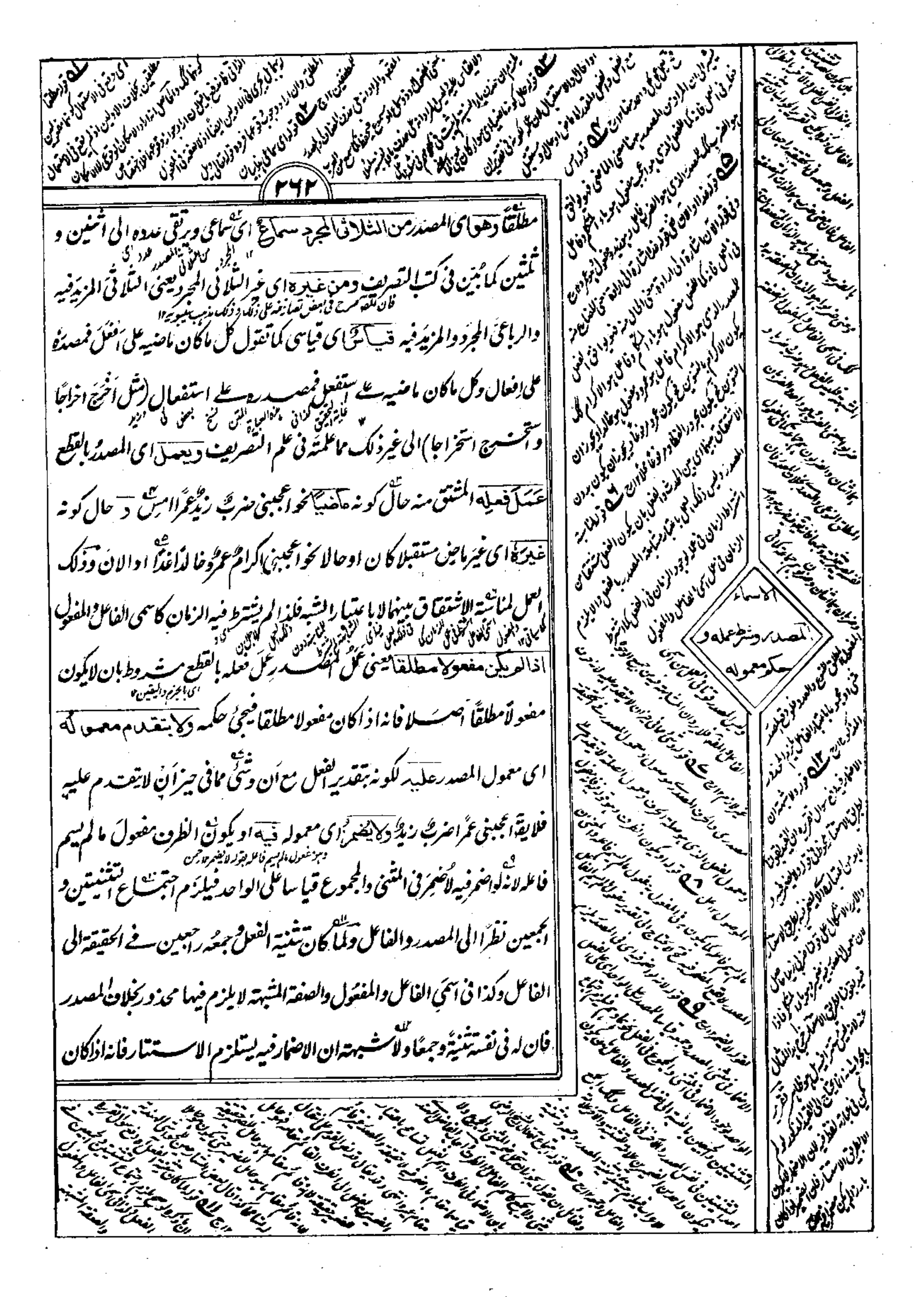
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكره جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغيّر اي جمع تغيّر بناء واحده من حيث نفسه او اموره الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء

الاسماء المصدر وتعريفه وفوائد القيود فيه

المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا



مطلقًا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعىّ اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين و ثلثين كما بُيّن فى كتب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسىّ اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على أفعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيًا نحو اعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا امس و حال كونه غيره اى غير ماضٍ مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرامُ عمروٍ خالدًا غدًا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيئ حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرًا ضربُ زيدٍ ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع تثنيتين و جمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان

بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمر مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكره الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضربت يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان

المصدر واضافته الى المفعول



عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله
وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني مالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر و
اظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق
اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به
اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما مجهول مره يذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدده وجوده له وقيامه
مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك قوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على
ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى
اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج

اسم الفاعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

اسم التفضيل الی قوله بمعنی الحدوث کما اسندوا اخراج الصفة المشبهة الیه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضیل ولم یتنبهوا ان الاشتقاق متضمن لمعنی الصیغ لما علمت فلیس اسم التفضیل موضوعا لمن قام به بل له مع الزیادة ویخدشه ان صیغة المبالغة علی هذا التقدیر تخرج من التعریف ولا یبعد ان یلتزم ذلک ویدل علیه حصره صیغ اسم الفاعل فیما حصر وجعل احکام صیغ المبالغة مثل احکام اسم الفاعل وفی الترجمة الشریفیة ما معناه ان صیغة اسم الفاعل من الثلاثی المجرد علی فاعل کضارب وقاتل وماشٍ وآکل وکل ما اشتق من مصادر الثلاثی لمن قام به لا علی هذه الصیغة فهو لیس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضیل او صیغة المبالغة کحسن واحسن ومضراب وصیغته ای صیغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثی علی زنة فاعل ومن غیره ثلاثیا مزیدا فیه او رباعیا مجردا او مزیدا فیه علی صیغة المضارع المعلوم بمیم ای مع میم مضمومة موضوعة فی موضع حرف المضارعة سواء کان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع کسر ما قبل الآخر وان لم یکن فیما قبل آخر المضارع کسر کما فی یتفعل ویتفاعل ویتفعلل نحو مدخل فیما وضع المیم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فیما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقیم متفاعل مقام مستغفر کان مثال الکسر الغیر الواقع فی آخر المضارع ایضا مذکورا فکما یکون لکل من قسمی المیم مثال یکون لکل من قسمی الکسر ایضا مثال ویعمل ای اسم الفاعل عمل فعله فان کان فعله لازما یکون هو ایضا لازما ویعمل عمل

الاسماء
اسم الفاعل وبناء صیغته وشرط عمله

الاسماء

اسم الفاعل وشرط عمله

فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول والموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال

الاسماء
اسم الفاعل وابنية ما وضع منه للمبالغة

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب على المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه

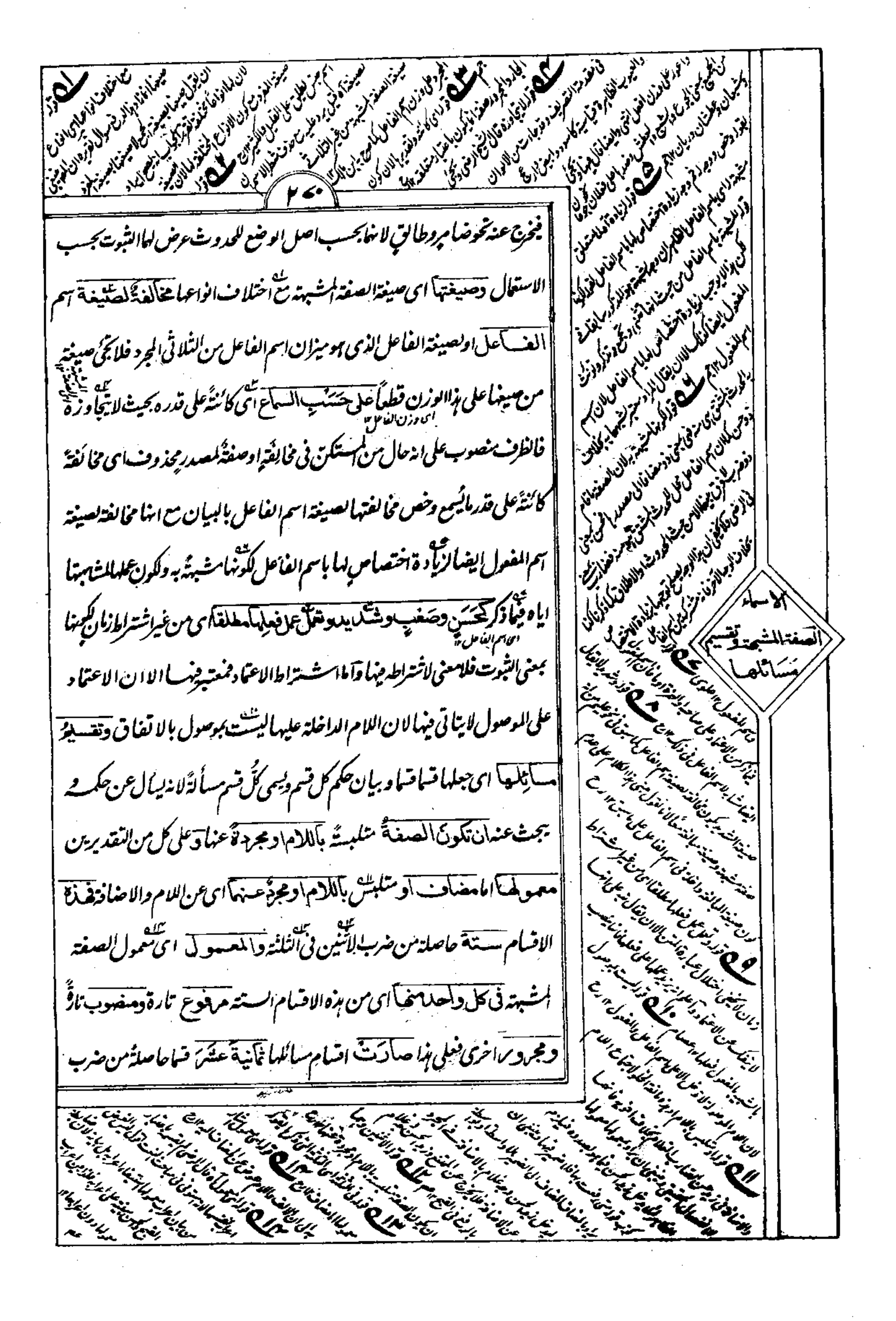
فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا و مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منها مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان و الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب و مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كالقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

اسم المفعول

اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واحتراز اقامته من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج



ماعدا المجرد وكاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواء وضع لتفضيل الفاعل اولتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ماقبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبها والهمزة اوما كامر في اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع مايقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ماشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع



الصفة المشبهة وتقسيم مسائلها

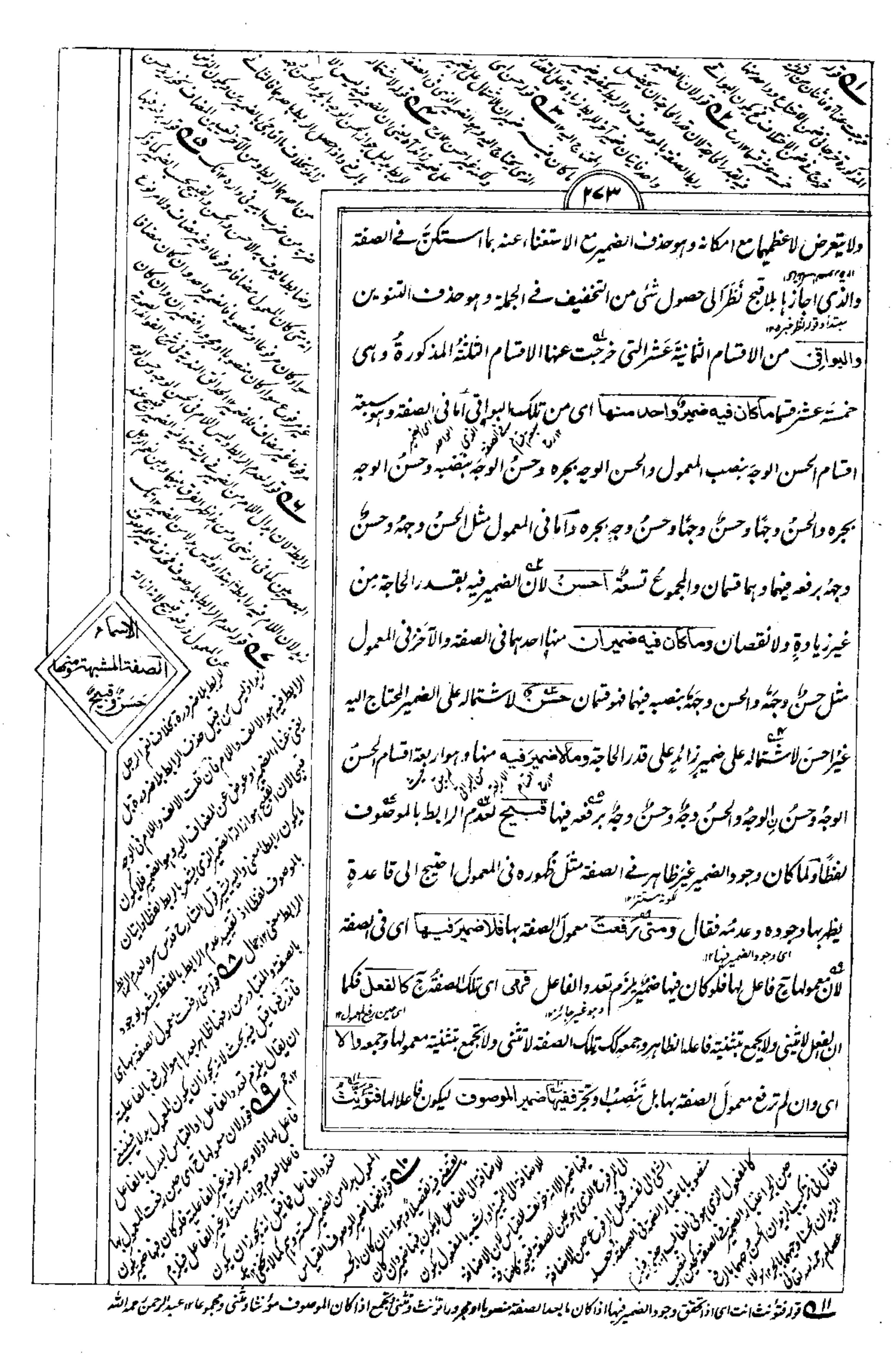
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجئ صيغة
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها شبيهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه و
يبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة
المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب

الاقسام الثلثة التی للمعمول من حیث الاعراب فی الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فی المعمول علی الفاعلیة ای فاعلیته للصفة والنصب علی التشبیه ای تشبیه معمول الصفة بالمفعول فی المعمول المعرفة وعلی التمییز ای جعل معمول الصفة تمییزا فی المعمول النکرة ہذا عند البصریین وقال الکوفیون بل ہو علی التمییز فی الجمیع لانہم یجوزون تعریف التمییز وقال بعض النحاة علی التشبیه بالمفعول فی الجمیع وقال الشارح الرضی والاولی التفصیل والجر فی المعمول علی الاضافة ای اضافة الصفة الیه وتفصیلها ای مفصل ہذه الاقسام فی ضمن امثلة جزئیة قولنا حسن وجهه بتنوین الصفة ورفع وجه بالفاعلیة او نصبه علی التشبیه بالمفعول وبحذف التنوین وجر وجهه بالاضافة فهذا الترکیب ثلثة ای ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذکرہا لتوضیح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وکذلک ای مثل ہذا الترکیب فی کونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذکورة وحسن وجه عطف علی حسن الوجه ای ہو ایضا بالوجوه المذکورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام علی الصفة ورفع وجهه بالفاعلیة او نصبه بالتشبیه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غیر الاسلوب بترک العاطف اشارة الی انه شروع فی قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة کانت للصفة المجردة عن اللام وہذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ایضا بہذه الوجوه وانما قدم الصفة الکائنة باللام فی اول تقسیم المسائل علی الصفة



الاسماء
الصفة المشبهة ومنها ممتنعان

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة
في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة
الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة وجه الاستقباح انهم لما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني حذف التنوين



ولا يتعرض لاعظيها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظرًا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسمًا ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهًا وحسنٌ وجهًا وحسنُ وجهٍ بجره واما في المعمول مثل الحسنُ وجهُه وحسنٌ وجهُه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسنٌ وجهَه والحسن وجهَه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجهُ وحسنٌ الوجهُ والحسنُ وجهٌ وحسنٌ وجهٌ برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظًا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

الاسماء الصفة المشبهة منها حسن وقبيح

١١ قوله فتؤنث اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث وتثنى وتجمع اذا كان الموصوف مؤنثا ومثنى ومجموعا ١٢ عبد الرحمن عفا الله

انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول
منه واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل بقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيه فمان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وينصبانها ويضافان اليها تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان للمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

الاسماء
اسم التفضيل وتعريفه وفوائد القيود فيه

اسم التفضيل المشتق اى اسم مشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او
وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل قد دخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من
حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي
مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من
اصوله او من زوائده او ممتزجا منها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس
بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا جعل ان
افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة



مقدمٌ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاوّل موافقة الوضع الطبع مثل زيدٌ
افضل الناس فان افضل مشتقٌ من ثلاثيٍ مجردٍ ليس بلونٍ ولا عيبٍ وهو الفضل
فان قُصِد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدلّ على ان لاحدٍ زيادةً فيه
على غيره تُوصِّل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشدّ ونحوه مثل هو اشدّ منه
استخراجاً مثالٌ للثلاثي المزيد فيه وبياضاً مثالٌ للون وعمىً مثال للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر
كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضلّ وتقلّد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخي انت انا فمن انا فنفيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الطور قياساً وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرةً على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

الاسماء

اسم التفضيل وشرط بنائه من غير الثلاثي



فانه لو اشتق لكل منها قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية واكوم لمن هو اشد ملومية و على هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فكلمة من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل

الاسماء
اسم التفضيل وكونه مضافا
للتوضيح

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا لزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشئ
على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان
المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد
به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجوز في النوع

الاسماء
اسم التفضيل واحكام انواعه

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الا افراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة و القسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما و اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر اي الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء، وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى



قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مُظهرًا او مضمرًا بل ان
وجد بعده ما يوهم ذلك فانه دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي
اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره
اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في مسألة الكحل



باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا
لشئ وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له منظور تعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في
مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما
اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه
واحد بالذات ومختلف بالاعتبار وللابقاء على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما ستطلع فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن

في عين كل احدٍ الكحلُ دون حُسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما

ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لايلايم

المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجلٍ مقيسا الى حسن زيدٍ اما بالمساواة

او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لايناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حَسَنَ

في عينه الكحلُ حَسَنَه في عين زيد فانتفت المساواةُ و الزيادة بالطريق الاولى لما

اقتضاه المقامُ ولايبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيئ

مايساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد

فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن

الكحل عين زيدٍ وذلك كمال المدح فان قلت لوكان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي

يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل

ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرقٌ بين المثالين فان المفضل

والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصلُ في اسم التفضيل ان يكون

المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضَعُفَ المعنى التفضيلي

فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت

رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف

في معناه التفضيلي فله قوةٌ ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر

الاسماء

اسم التفضيل والبحث في مسئلة الكحل



الاسماء
اسم التفضيل والبحث في
مسألة الكحل

ثم انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله

اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه

في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولاً له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من

هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض

له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء

لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبياً ح فانه من معمولاته

من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين

احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة

ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اى الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد

ايضا مع انها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام

فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة

ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة

اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به

في اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت

رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد

وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

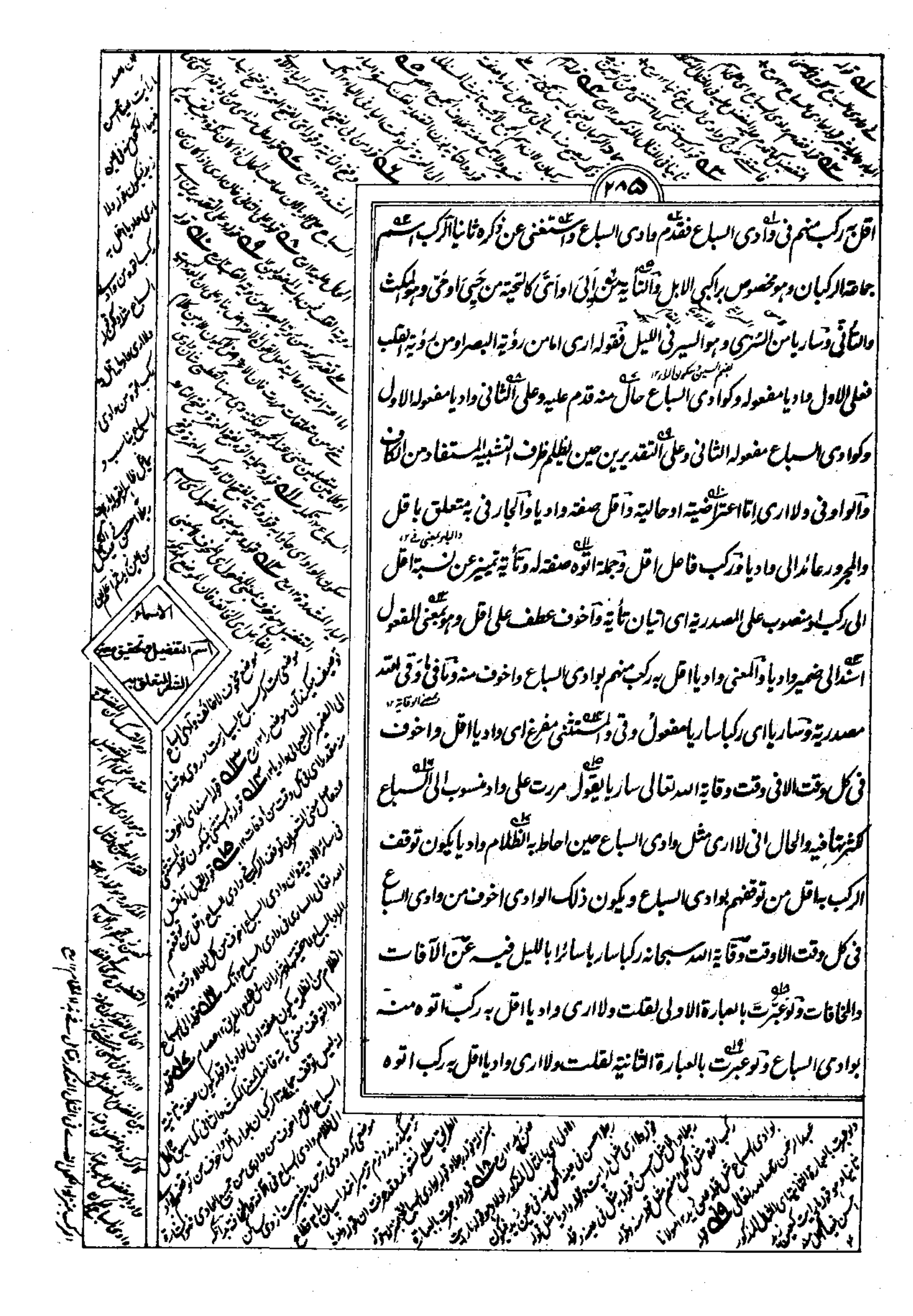


الاسماء

اسم التفضيل والبحث في مسئلة الكحل

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله مارايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره مارايت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه مارايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على
انه صفة مصدر محذوف اى قلت مارايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك
صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال
وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان
فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر

مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل
به ركب اتوه تأية * واخوف الا ما وقى الله ساريا * كان اصله لا ارى واديا



اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم
جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من ابى او اى كالتحية من حيى او حى وهو لمكث
والتأني وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول
وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين اظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل
والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل
الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيان تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في وقى لمجرد
مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع
لكثرتها فيه والحال انى لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب باقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع
في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا ساريا بالليل فيه عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه



من واوي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى ويرجح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها

الاقسام الفعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

الافعال
الفعل وبيان خواصه والماضي

كما سبق و دخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع

ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهى عنه كلا النهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفيه وجه وخطر فروجه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضى ما دل

الافعال الماضى والمضارع وتعريفهما

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر
الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على
زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه
بمثل لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف
اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى المبناء على الحركة
دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب فى موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع
ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل شبه الاسم باحد حروف نايت
اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة
نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين

الافعال المضارع وبیان معانی حروفه

زمانی الحال والاستقبال علی الصحیح کوقوع الاسم مشترکا بین المعانی المتعددة کالعین وتخصیصه بالجر عطف علی وقوعه ای تلک المشابهة انما تکون لوقوع الفعل مشترکا وتخصیصه بواحد من زمانی الحال والاستقبال یعنی الاستقبال بالسین فانه للاستقبال القریب وسوف فانه للاستقبال البعید کما مر کما ان الاسم یختص باحد معانیه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم یسم مضارعا الا بهذا المعنی اذ معنی المضارعة فی اللغة المشابهة مشتقة من الضرع کان کلا الشبیهین ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلک الحروف الاربعة للمتکلم مفردا مذکرا کان او مؤنثا مثل اضرب والنون له ای للمتکلم المفرد اذا کان مع غیره واحدا کان ذلک الغیر او اکثر مثل نضرب وکانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا کان او مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثین غیبة ای حال کون المؤنث والمؤنثین غائبات او ذوی غیبة والیاء للغائب غیرهما ای غیر القسمین المذکورین وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غیرهما ای غیر القسمین المذکورین بالجر علی البدلیة من الغائب لانه وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه خرجت بها عن النکارة الصرفة فهو فی قوة النکرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولی لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة فی الرباعی ای فیما ماضیه علی اربعة احرف اصلیة کیدحرج او لا کیخرج ومفتوحة فیما سواه ای فیما سوی ما ماضیه علی اربعة احرف مثل یتدحرج ویستخرج ونحوهما



الافعال

المضارع واعرابه رفع ونصب وجزم

ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون التي هي قائمة مقام الحركة في حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم



كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها و المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم و للمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض

ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لو قوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

الافعال المضارع المعتل واعرابه



الافعال المضارع ومواضع انتصابه

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد
لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في
خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوارّ فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي
فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها
المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا



الافعال المضارع ومواضع انتصابه

خبر لكن مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم او ما لم يكن بمعنى الظن

هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة

فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان

لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار

عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن

مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم

ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد

وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب

بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف

على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل

المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد

احد الشرطين نحو انا اذن اخرج اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما

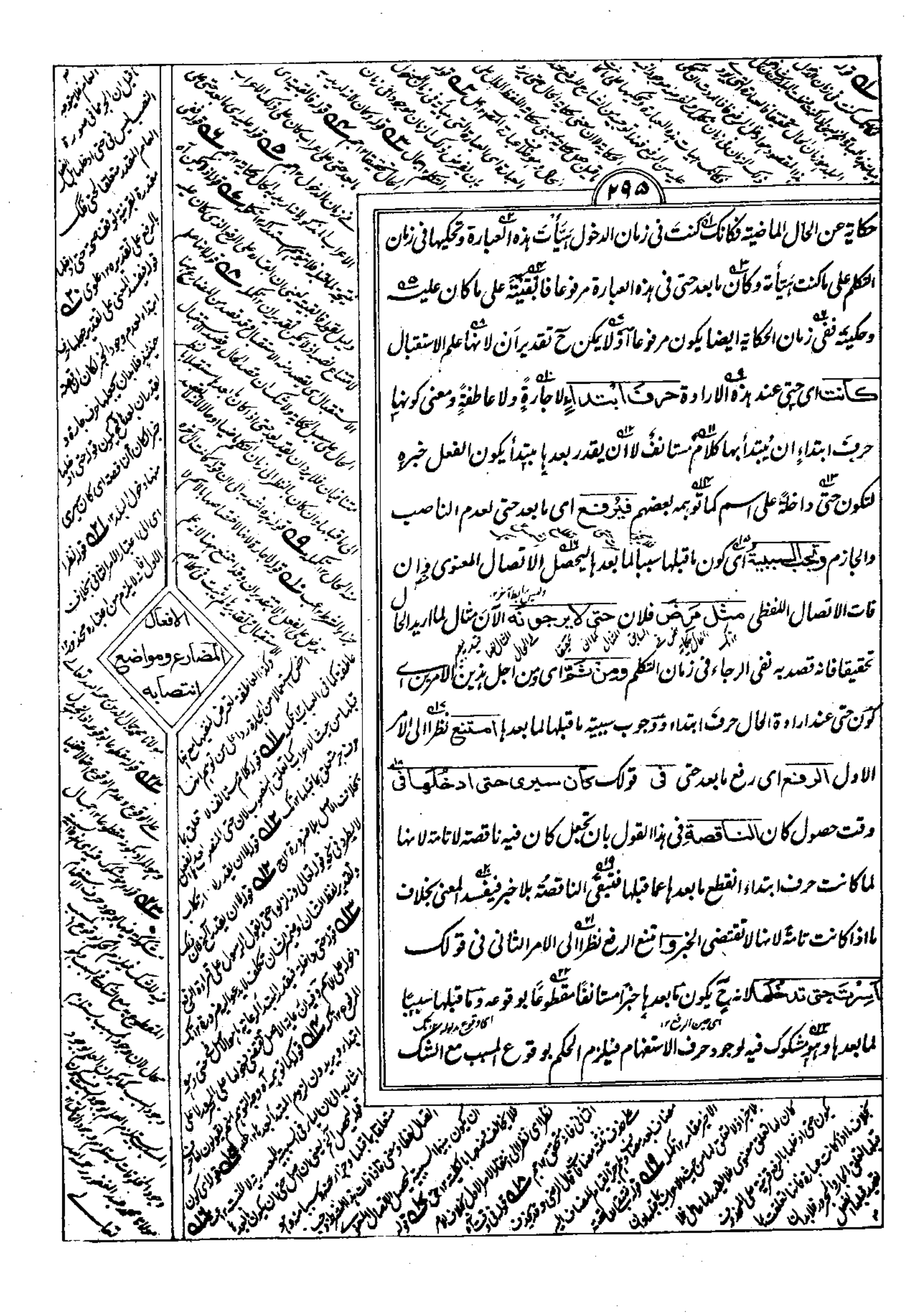
كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال

اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ و



قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما بما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخلت حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجى مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع

الافعال
المضارع ومواضع
انتصابه



الافعال المضارع ومواضع انتصابه

حكاية عن الحال الماضية فكانك كنت فى زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ماكنت هيأتة وكان مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فالبقية على ماكان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا او لايمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لاان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى مابعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اى كون ماقبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى فان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لايرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمة اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع مابعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع مابعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لاتقتضى الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون مابعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وماقبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب مع الشك

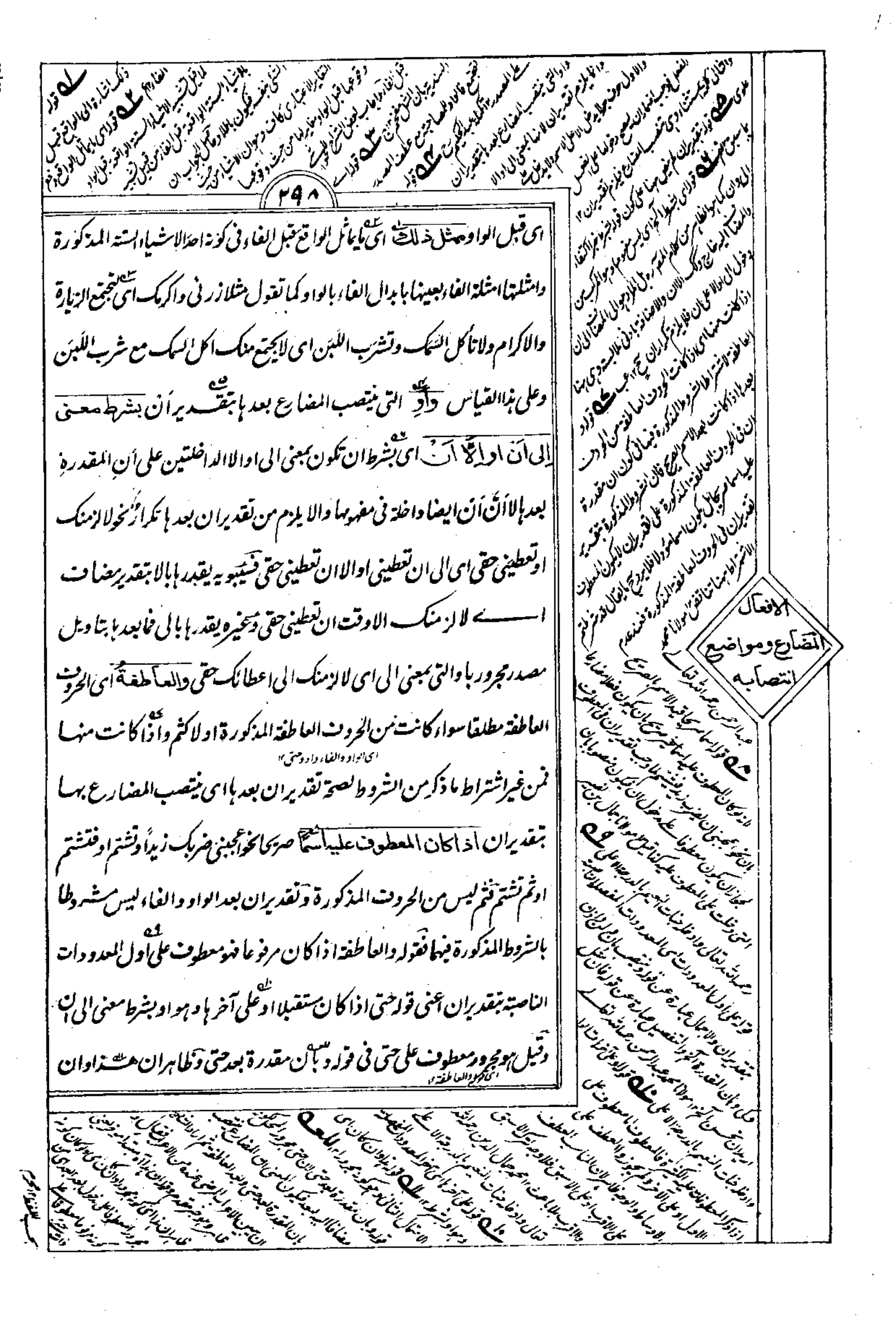


الافعال المضارع ومواضع انتصابه

فی وقوع السبب وہو محال وجائز فی وقت حصول کان التامۃ نحو کان سیری حتی ادخلہا فان معناہ ثبت سیری فانا ادخل الآن ولا فساد فیہ و جاز ایضا الرفع ای سرا حتی یدخلہا بالرفع لان السیر فی ہذا المقام محقق والشک انما ہو فی تعیین الفاعل فیجوز ان یکون المسبب متحقق الحصول فقولہ ایہم عطف بتقدیر جاز علی جاز فی التامۃ لا علی کان سیری حتی ادخلہا لعدم صلاحیۃ تقییدہ بقولہ فی التامۃ کالمعطوف علیہ وفی بعض النسخ ہکذا وجاز فی کان سیری حتی ادخلہا فی التامۃ ای جاز الرفع فی ہذا الترکیب فی وقت حصول کان التامۃ فعلی ہذا قولہ ایہم سار عطف علی کان سیری ولا فساد فیہ ولام کی التی ینتصب المضارع بعدہا بتقدیر ان مثل اسلمت لادخل الجنۃ وانما تقدر ان بعدہا لانہا جارۃ ولام الجحود التی ینتصب بہا المضارع ہی لام تاکید النفی بعد النفی لکان لفظا مثل وما کان اللہ لیعذبہم او معنی نحو لم یکن لیفعل وہی ایضا جارۃ ولہذا یقدر بعدہا ان فان قیل اذا صار الفعل بمعنی المصدر بان المقدرۃ فکیف یصح الحمل قیل علی حذف المضاف من الاسم ای ما کان صفۃ اللہ تعذیبہم او من الخبر ای ما کان اللہ ذا تعذیبہم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل ای ما کان اللہ معذبہم والفاء التی ینتصب المضارع بعدہا بتقدیر ان فتقدیر ان بعدہا لانتصاب المضارع مشروط بشرطین احدہما السببیۃ ای سببیۃ ما قبلہا لما بعدہا لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیۃ حیث یدل تغیر اللفظ

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
اى قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعيد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي استدعى جوابا
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن
منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفرلي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اى ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه
اى ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء فاما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم ۞ والحق
بالحجاز فاستريحا ۞ بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وانما وثانيهما ان يكون قبلها



اى قبل الواو ومثل ذلك اى مايماثل الواقع قبل الفا فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة واشلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى لتجمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن بشرط معنى إلى أن او الا أن اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على أن المقدرة بعدها لا أن أن ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرارٌ نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها

اى الواو والفاء واو وحتى ١٢

فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان

اى الحروف العاطفة ١٢

الافعال
المضارع ومواضع
انتصابه



الافعال
المضارع جواز اظهار
ان ووجوبه

كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جُعل العاطفة اسقم ماذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل مالم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ماذكر ويجوز اظهار أن مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان تظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو أن المصدرية وأما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم تظهر بعدها أن وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لاتدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى الستے يليها المضارع وأما الواو والفاء وأو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم تظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم أن أن الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

ايُّهذا اللائمي احضرَ الوغىٰ فی روایة النصب لکن لیس بقیاس کما فی تلک المواضع ولذلک لم یذکرہا ویَنجزِمُ ای المضارع بلَمْ ولمّا ولام الامر ولا المستعملة فی معنی النهی احتراز عما استعملت فی معنی النفی وہذہ الکلمات تجزم فعلا واحدا وکَلِمِ المجازاة ای ینجزم المضارع بکلم المجازاة ای کلمات الشرط والجزاء التی بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولہذا اختار لفظ الکلم والمجزوم بها فعلان وهی ای کلم المجازاة اِنْ ومَہما واذْما وحیثُما فاذ وحیث تجزمان المضارع مع ما ولا بدونها فلا واَیْنَ ومتیٰ وہما تجزمان المضارع مطلقا سواء کانتا مع ما اولا ومَا ومَنْ واَیٌّ واَنّیٰ واَمّا انجزام المضارع مع کیفما واذا فشاذٌّ لم تجئ فی کلامهم علی وجه الاطراد اَمّا مع کیفما فلان معناہ عموم الاحوال فاذا قلت کیفما تقرأ اقرأ کان معناہ علی ای حالٍ وکیفیة تقرأ انت انا ایضا اقرأ علیها ومن المتعذر استواء قراءة قارئَین فی جمیع الاحوال والکیفیات وامّا مع اذا فلان کلماتِ الشرط انما تجزم لتضمنها معنی ان التی ہی موضوعة للابہام واذا موضوعة للامر المقطوع به وباَنِ مقدرةً عطف علی قوله بلم ای وینجزم المضارع بانْ مقدرةً وسیجئ بیانه ان شاء اللہ تعالے فلَم لقلبِ المضارع ماضیا ونفیه ای نفی المضارع ولا یبعد لو جعل الضمیر الی ما ہو اقرب اعنی ماضیا ولمّا مثلها ای مثل لم فی ہذا القلب والنفی وتختص ای لما بالاستغراق ای استغراق ازمنة الماضی من وقت الانتفاء الی وقت التکلم بلما تقول ندم فلان ولم ینفعه الندم ای عقیب ندمه ولا یلزم استمرار انتفاء نفع الندم الی وقت التکلم بها

الافعال المضارع واختصاصها بجواز حذفه

واذا قلت ندم فلان ولمّا ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى
ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى
غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب
بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام
الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل
والمفعول مخاطبا وغائبا ومتكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى
مسببا وفى شرح المصنف كلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى
ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشىء سببا للشىء فالمراد بجعلها الشىء سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شىء لشىء بل ملزومية شىء لشىء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون



الفعل الاول سببًا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبةً يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارًا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اوليهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاءً من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او بتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او منويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصته بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة

الافعال
المضارع وحكم كونه
شرطا وجزاء

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
اى سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاءه فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ادا تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر



تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب
لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا لانه وليا وارثا او بالحال ان كان كذلك كقوله
تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها * فكل حتف امرئ يجري بمقدار * الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد
النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او
مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب و المتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب

الافعال
الامر وفوائد القيود في تعريفه



وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او

الافعال
الامر حكم آخره وطريق بنائه



الافعال فعل مالم يسم فاعله و تعريفه

فتحة فانه لو ضم في مثل اِضرِب التبس بالماضي المجهول من الاضراب لو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اُقتُل مثال لما يكون بعد الساكن ضمة واِضرِب مثال لما يكون بعده كسرة واِعلَم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا ففتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل مالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غُيّرت صيغته دفعا للبس بان ضُمّ اوله وكُسِر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واُعلِمَ واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويُضَمّ الثالث مع همزة الوصل نحو اُنطُلِقَ واُقتُدِرَ واُستُخرِجَ لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني

مع التاء مثل تَعَلَّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع علَّمتَ وجاهلتَ ودحرجتَ خوفَ اللبس هذا علة القول بضم الثالث والثاني ومعتلّ العين اي ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ ورُوِيَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في يُروَى ويُطوَى قيل الاصوب ان يقال معتلّ العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خصّ معتل العين بالذكر لزيادة غموضٍ واختلافٍ في المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبِيعَ اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِوْلَ وبِيْعَ فابدلت واو قِوْلَ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعفٍ فقيل قُوْلَ وبُوْعَ بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب



الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب الماضی المجهول من معتل العین من باب الافتعال والانفعال نحو اختیر وانقید فی مجئ اللغات الثلث فیه اذ تیر وقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت دون استخیر واقیم اذ لیس فیهما مثل قیل وبیع لسکون ما قبل حرف العلة فیهما فی الاصل اذ اصلهما استخیر واقوم بالیاء والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذ اسکن ما قبلهما ان تنقل حرکتهما الیه وتقلب العین یاء اذا کانت واوا فیقال استخیر واقیم لغة واحدة وان کان ای الفعل الذی ارید حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو یضرب ویکرم ویلتزم ویستخرج ویتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزیادة ومعتل العین المبنی للمفعول تنقلب العین فیه الفا یاء کانت او واوا نحو یقال ویباع ویختار وینقاد ویستخار یقام لتحرکها حقیقة او حکما وانفتاح ما قبلها

الافعال الفعل المتعدی و تعریفه

المتعدی وغیره المتعدی فالمتعدی من الفعل ما یتوقف فهمه علی متعلق ای امر غیر الفاعل تعلق الفعل به ویتوقف فهمه علیه فان کل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف علی فهمه لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق الصدور والقیام والاسناد فیقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند الیه ولا یقال فی الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان کان موقوفا علی فهم غیر الفاعل فهو المتعدی کضرب فان فهمه موقوف علی تعقل المضروب لا یمکن تعقله



الابعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغيرُ المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اِمّا بالهمزة نحو اذهبتُ زيدًا اَو بتضعيف العين نحو فرّحت زيدًا او بالف المفاعلة نحو ماشيتُهُ اَو بسين الاستفعال نحو استخرجته اَو بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرَب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاَعطٰى و الى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علِمَ والى مفاعيل ثلثة كاَعْلَمَ واَرٰى بمعنى اَعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليها الهمزة زاد مفعولٌ آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاُخَر وهى اَنبأ ونبّأ واَخبَرَ وخبّرَ وحدّثَ فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعالُ المتعديةُ الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيتُ فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدًا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرًا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولَى عَلِمتُ فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

الافعال
الفعل الغير المتعدى وتعريفه



الافعال
افعال القلوب وخصائصها

وكأنهم ارادوا بالشك الظن والافلاشئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزأين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هو لا بخلهم



هو خيرًا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول وأمّا حذف الثاني فكما في قول الشاعر

شعر لا تخلنا على غرائك انّا ✦ طالما قد وشى بنا الاعداء ✦ اي لا تخلنا جازعين

فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار

على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير

ذكر المعطى وقد يحذفان معًا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيًا منسيًا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وأمّا

مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقًا ومنها

اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين

مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء

على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها

كلامًا تامًا على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر

وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز

هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في

ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر

وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان

افعال القلوب خصائصها



والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنها وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرته وتوسعه فيها

افعال القلوب وخصائصها

اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء

افعال القلوب وخصائصها

ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي
مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا تمتع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم
وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل
الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

بخلاف ضربت نفسی فان النفس باضافتها الی ضمیر المتکلم صارت کانها غیره لغلبة مغایرة المضاف للمضاف الیه فصار الفاعل والمفعول فیه متغایرین بقدر الامکان وّ اما افعال القلوب فان المفعول به فیها لیس المنصوب الاول فی الحقیقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما لیسا فی الحقیقة فاعلا ومفعولا به ومما اجری مجری افعال القلوب فقدتُنی وعدمتُنی لانهما نقیضا وجدتُنی فحملا علیه حمل النقیض علی النقیض وکذا اجری رأی البصریة والحلمیة علی رأی القلبیة فجوز فیهما ما جوز فیه من کون فاعلهما ومفعولهما ضمیرین لشیٔ واحد کقول الشاعر ولقد ارانی للرماح دریة ✤ من عن یمینی تارة وامامی ✤ وکقوله تعالی انی ارانی اعصر خمرا ولبعضها ای ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبتُ وخلتُ وزعمت معنی آخر قریب من معانیها الاول وهی اما العلم او الظن بحیث یمکن ان یتوهم انه بهذا المعنی ایضا متعد الی مفعولین وانما قیدنا بذلک لئلا یقال لا وجه للتخصیص بالبعض لان لکل واحد معنی آخر فان خلتُ جاء بمعنی صرتُ ذا خال وحسبتُ بمعنی صرت ذا حسب وزعمت بمعنی کفلت یتعدی به ای بذلک المعنی الآخر الی مفعول واحد لا اثنین فظننت بمعنی اتهمت من الظنة بمعنی التهمة فظننت زیدا بمعنی اتهمته ای اخذته مکانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالی وما هو علی الغیب بظنین ای متهم وعلمتُ بمعنی عرفت تقول علمت زیدا بمعنی عرفت شخصه وهو العلم بنفس شیٔ من غیر حکم علیه ورأیت بمعنی ابصرت

الافعال
افعال القلوب ولبعضها
معنی آخر



ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده
ان اما معانى أخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلمت بمعنى صار مشقوق
الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة
لانها لاتتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ماوضع اى افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على
صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى
الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج
عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة
الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على
ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها و
وجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها
فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

الافعال الناقصة وتعريفه



عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد أن تحمل اللام في قوله للتقرير الفاعل للغرض

لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور

لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما

عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج

الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى

واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ

بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار

ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها

غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة

بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء

جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون

ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه

على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ماجاءت يعود اليها وانما انث باعتبار

خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد

ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي

رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا

الافعال الناقصة وصيغها



الافعال الناقصة عملها

للفرار تدخل هذه الافعال ماكان نحو هن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطى كانها ✤ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ✤ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت ✤ وآخر مثن بالذى كنت اصنع ✤ وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة

الافعال الناقصة ومعانيها

تم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور
كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في
المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما
ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا و
تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى
بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة
تستحيل مودة * وقال ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا * واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون
بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الجملة بحقيقتها فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات
عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامّين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت
مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامّين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم
يذكرهما تامّين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة و آض وعاد وغدا وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض
او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في
وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك
انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب الحق بها
آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه
من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك
اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسما فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة
من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة

فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة آبادٍ ولانها على
الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لاتفتؤ فانه لولم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود ومنها ومادام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع
مابعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله
فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اي
ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل
اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فان دام لم يستقم مادام جالسا
ولم يحصل من المجموع كلام لايفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي

الافعال الناقصة ومعانيها

الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى اَلَا يَوْمَ يَاْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى دام وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه تقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا

من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم

وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه

النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال

ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم

المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز

مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي

والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين

في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على

المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها

من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على

قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء

بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به كعسى في

قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو

ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا

اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله

الافعال
افعال المقاربة
وتعريفه

افعال المقاربة وصيغها

للفاعل فکاد فی قولک کاد زید ان یخرج یدل علی قرب حصول الخروج لزید فح تکت بقربیّة حصوله آو وضع لدنو الخبر و قرب حصوله للفاعل اخذاً فیه ای دنو اخذ وشروع فی الخبر بان یکون ذلک الدنو بسبب جزم المتکلم بشروع الفاعل فی الخبر بالتصدی لما یفضی الیه فطفق فی قولک طفق زید یخرج یدل علی قرب حصول الخروج لزید بسبب جزم المتکلم بشروعه فیما یفضی الیه فالاول ای ما وضع لدنو الخبر رجاء عسٰی قال سیبویه عسی طمع واشفاق فالطمع فی المحبوب والاشفاق فی المکروه نحو عسیت ان اموت ومعنی الاشفاق الخوف وهو غیر متصرف حیث لا یجیٔ منه مضارع ومجهول وامر ونهی الی غیر ذلک من الامثلة وانما لم یتصرف فی عسی لتضمنه انشاء الطمع والرجاء کلعل والانشاءات فی الاغلب من معانی الحروف والحروف لا یتصرف فیها تقول علی احد استعمالیه عسی زید ان یخرج وهو ان یکون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالیة تقویةً لمعنی الترجی الذی هو توقع وجود الفعل فی الاستقبال فزید اسم عسی وان یخرج فی محل النصب بالخبریة ای عسی زید الخروج بتقدیر مضاف اما فی جانب الاسم نحو عسی حال زید الخروج او فی جانب الخبر ای عسی زید ذا الخروج لوجوب صدق الخبر علی الاسم وعلی هذا عسی ناقصة وقیل المضارع مع ان مشبه بالمفعول ولیس بخبر لعدم صدقه علی الاسم وتقدیر المضاف تکلف وذلک لان



المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر

فیہ ان کقولہ شعر عسی الہم الذی امسیت فیہ ✽ یکون وراءہ فرج قریب ✽ کان الاصل ان یکون وراءہ فحذفت ان دون الاستعمال الثانی لعدم مشابہتہ قولک عسی ان یخرج زید لقولک کاد زید یخرج والثانی اے ما وضع لدنو الخبر دنو حصول کاد تقول کاد زید یجیئ فتحتہ عن دنو الخبر لعلمک باشرافہ علی الحصول الفاعل فی الحال ففاعلہ اسم محض کما ہو الاصل وخبرہ فعل مضارع لیدل علی قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنییہ من غیر ان لدلالتہا علی الاستقبال المنافی للحال وقد تدخل ان علی خبر کاد تشبیہا لہ بعسی کما انہ تحذف ان عن خبر عسی تشبیہا لہ بکاد کقولہم شع قد کاد من طول البلی ان یمصحا ✽ فلما کان کل واحد منہما مشابہا للآخر اعطی لکل منہما حکم الآخر من وجہ واذا دخل النفی علی کاد فھو ای کاد کالافعال ای کسائر الافعال فی افادۃ ادوات النفی نفی مضمونہا علی القول الاصح ماضیا کان او مستقبلا وقیل نفیہ ای نفی کاد یکون للاثبات مطلقا ماضیا کان او مستقبلا اما فی الماضی فکقولہ تعالی وما کادوا یفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفیہ بدلیل فذبحوہا واما فی المضارع فلتخطیۃ الشعراء قول ذی الرمۃ لم یکد ✽ رسیس الہوی من حب میۃ یبرح ✽ بانہ یدل علی زوال رسیس الہوی ولتسلیمہ تخطیتہم وتغییرہ قولہ لم یکد بقولہ لم اجد فلولا کان نفی کاد للاثبات لما خطؤہ ولما غیرہ لتخطیتہم واجیب عن الاول بان قولہ تعالی وما کادوا

الافعال
افعال المقاربۃ وطریق
استعمال کاد

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر الافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة ؎ اذا غير النأي المحبين لم يكد ؎ رسيس الهوى من حب مية يبرح ؎ حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس

الافعال
افعال المقاربة وطريق
استعمال كاد



اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك يجيء
اسم عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة
تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء و اوشك ان يجيء زيد و
تارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده
وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا و وا زيداه لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بفعل التعجب الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت له بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في
الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله و اخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب

الافعال فعل التعجب و تعريفه

الافعال فعل التعجب وشرط استعمال صيغته

افعل به بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير منصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الاستيان الا للفاعل كافضل تفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل

عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع

فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدًا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما

مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم

ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن

زيدًا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم

بل كان دائمًا قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول

او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى

شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها

اي ما بعد ما الخبر ومن باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش

والخبر محذوف اي الذي احسن زيدًا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء

ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه

كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو و

ما ادراك ما يوم الدين واحسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من

افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل

عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن

ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه

الافعال

فعل التعجب وشرط استعمال صيغته



فی افعل لان الفاعل واحد لیس الا وبه ای بمجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنی صر ذا حسن علی ان تکون همزة افعل للصیرورة والباء للتعدیة لان جعل اللازم متعدیا فالمعنی صیره ذا حسن او الباء زائدة علی ان یکون احسن متعدیا بنفسه وتکون همزة احسن للتعدیة کاخرج ففیه ای فی افعل ضمیر هو فاعله لان احسن انت بزید او زیدا ای اجعله حسنا بمعنی صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشری ان احسن امر لکل واحد بان یجعل زیدا حسنا وانما یجعله کذلک بان یصفه بالحسن فکانه قیل صفه بالحسن کیف شئت فان فیه من جهات الحسن کل ما یمکن ان یکون فی شخص

افعال المدح والذم

یعنی الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع ای فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم یکن مثل مدحته وذممته منها لانه لم یوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فی الاصل فعلان علی وزن فعل بکسر العین وقد اطرد فی لغة بنی تمیم فی فعل اذا کان فاؤه مفتوحا وعینه حلقیا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وکسر العین وهی الاصل والثانیة فعل باسکان العین مع فتح الفاء والثالثة اسکان العین مع کسر الفاء والرابعة کسر الفاء اتباعا للعین والاکثر فی هذین الفعلین عند بنی تمیم اذا قصد بهما المدح او الذم کسر الفاء واسکان العین قال سیبویه وکان عامة العرب اتفقوا علی لغة بنی تمیم وشرطهما ای شرط نعم وبئس ان یکون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنی وهی



لواحد غير معين ابتداءً وليصير معيناً بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيلٌ بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافاً الى المعرّف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدٌ او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل ولم نجد جزاءً او يكون مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلاً او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميّزاً بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئاً هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالباً خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبراً الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدماً عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد

الافعال

افعال المدح والذم وحكم المخصوص بها



الافعال
افعال المدح والذم وشرط
المخصوص بہما

اى ہو زید فعلی الوجہ الاول نعم الرجل زید جملۃ واحدۃ وعلی الوجہ الثانی جملتان

وشرطہا اى شرط المخصوص یعنی شرط صحۃ وقوعہ مخصوصا مطابقۃ الفاعل

اى مطابقتہ الفاعل او مطابقۃ الفاعل ایاہ فی الجنس حقیقۃ او تاویلا وفی الافراد

والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث لکونہ عبارۃ عن الفاعل فی المعنی نحو نعم

الرجل زید ونعم الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون وبئست المرأۃ ہند

وبئست المرأتان الہندان وبئست النساء الہندات ویجوزان یقال نعم المرأۃ

ہند وبئس المرأۃ ہند لانہما لما کانا غیر متصرفین اشبہا الحرف فلم یجب الحاق

علامۃ التانیث بہما وقولہ تعالی بئس مثل القوم الذین کذبوا جواب سؤال

حیث وقع المخصوص اعنی الذین کذبوا جمعا مع افراد الفاعل وہو مثل القوم

وشبہہ مما لایطابق الفاعل المخصوص مثاول بتقدیر مثل الذین کذبوا اوجعل

الذین صفۃ للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المکذبین مثلہم وقد

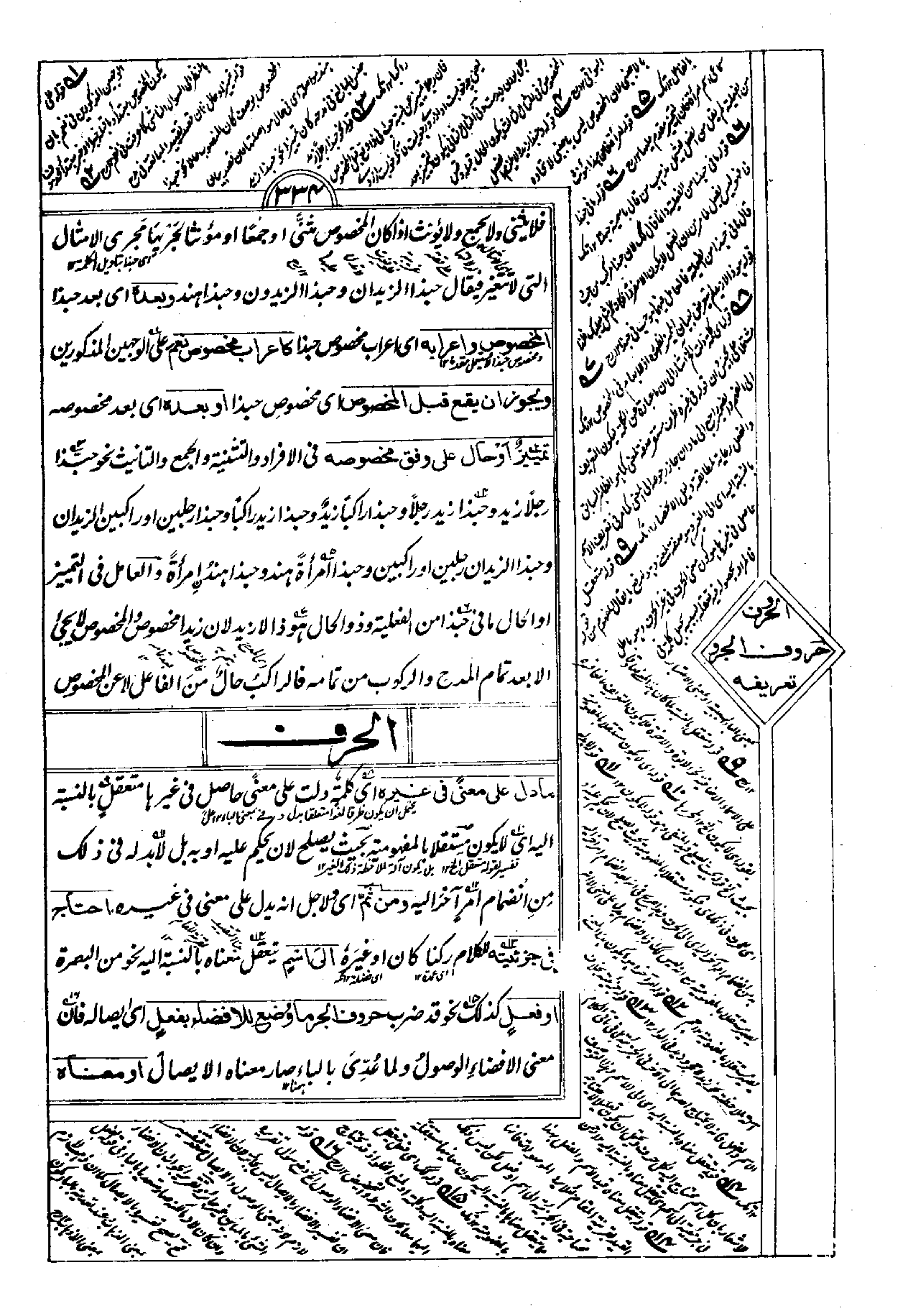
یحذف المخصوص اذا علم بالقرینۃ مثل قولہ تعالی نعم العبد اى ایوب

بقرینۃ ان ذلک فی قصتہ وقولہ تعالی فنعم الماہدون اى نحن وساء مثل

بئس فی افادۃ الذم والشرائط والاحکام ومنہا اى من افعال المدح والذم

حبذا فی حبذا ہو اى حبذا مرکب من حب الشیء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا

وفاعلہ اى فاعل ہذا الفعل ذا ولا یتغیر اى حبذا او فاعلہ اوذا عما ہو علیہ



فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريانها مجرى الامثال التى لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعلق بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى فلاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب

حروف الجر تعريفه

وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه



الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان هنا
صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال
الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى
ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء
واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث
وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى
عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ
ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها
تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل
لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى



او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء
اى وتجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه نحو فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذى هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته
صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام
الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر
او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى
اللَّيْلِ او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ اى مع اموالكم

الحروف

حروف الجر معانيها واحكامها



وحتى كالى اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها
بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها
لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد
فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها
لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه
تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل
فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ
آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

حروف الجر معانيها واحكامها



ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها



واقل عالم بوصف والاشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من تقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته ورب
رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في
غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي
رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين ورجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل الاسم او تجره نحو ع ربما ضربة بسيف صقيل * وواوها
اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس لها انيس
الا اليعافير والا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة



فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصير ورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف

وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء ولغير السؤال يعنى لا تستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء

تخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو تخصيصها ببعض المظهر وخص منه ماهو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اى من الواو والتاء

فى الجميع اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا

حروف الجر معانيها واحكامها



نحو بالله لافعلن و بالله اجلس و كما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ماذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء
يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما اولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اي في الاسمية نحو والله ان
زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم و زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب و
لهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي للمجاوزة سببي وتعدية

الحروف
حروف الجر معانيها
واحكامها

عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس اي الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او
بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء
على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلى اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن
عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء
اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
ع يضحكن عن كالبرد المنهم * اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته
وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او
الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة
كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ
مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرف

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في
الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضراً وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما
الزمان الذي اعتبر حاضراً فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح
اعتبارهما مبدأً لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل
الاول مثالاً للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ
دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت
بها ما بعدها تكون حروفاً جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالاً الحروف المشبهة بالفعل ووجه
شبهها به اما لفظاً فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلاً
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف

الحروف المشبهة بالفعل

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

نونا تها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل

اخرتهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام

وجوبا ليعلم من اول الامر انه اىّ قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه

كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أنّ المفتوحة

فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بأن تقتضي عدم الصدارة

لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ آخر حتى تتم كلاما

وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بإنّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا

العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد

الاستتار يكفي في ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه

الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد

قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف

حينئذ اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم

ان يكون مدخولها صالحا للعمل فإنّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها

عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع

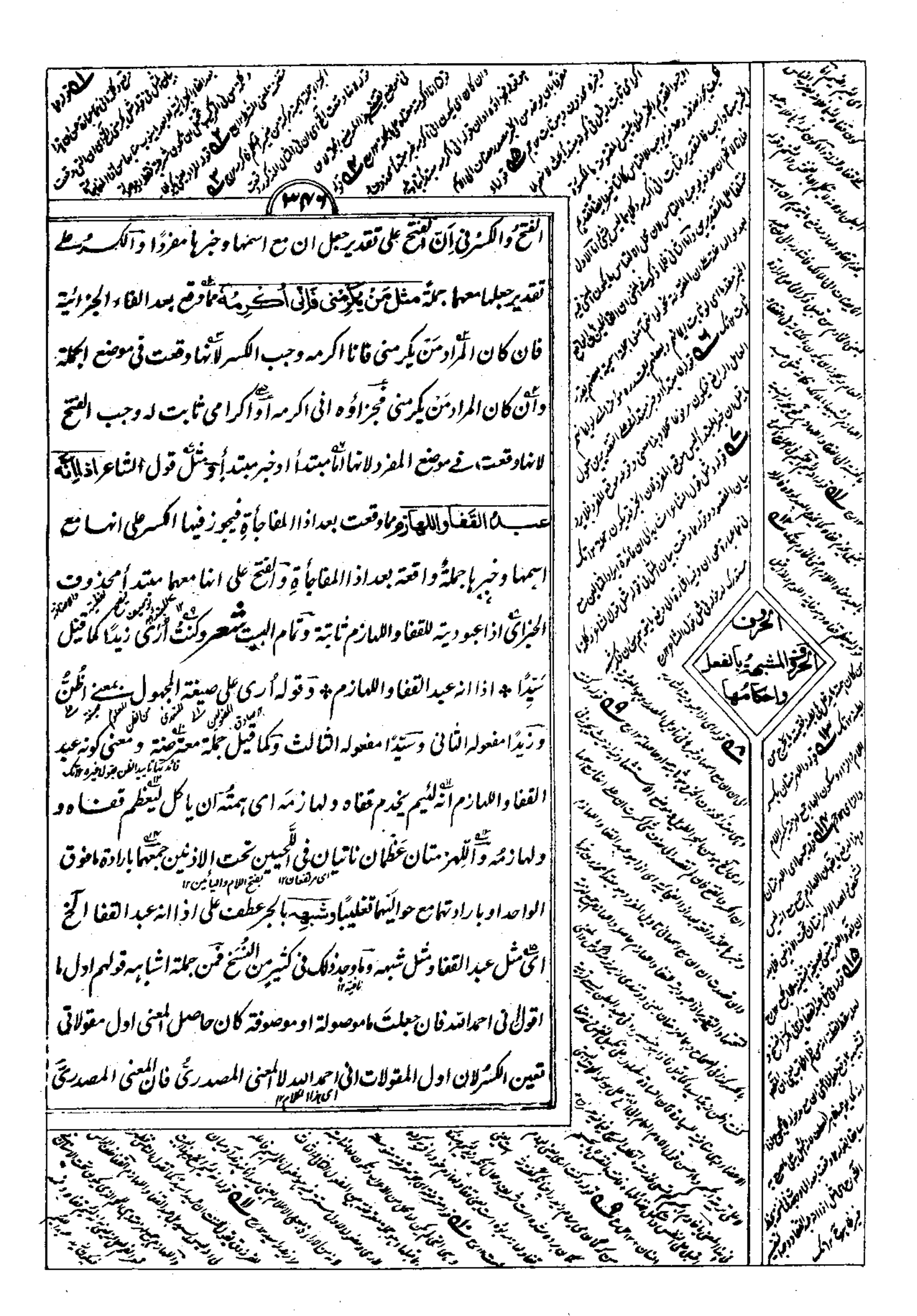
زيادة التاكيد وأنّ المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها ستأتي جملة باعتبار ما

كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمّ اى ومن اجل الفرق المذكور



وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد
اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان
حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول
مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ
مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد
لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت و
لكن بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا
التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذك زعمت اي لولا زعمت اني معاذك ولولا
انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو
فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع
قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

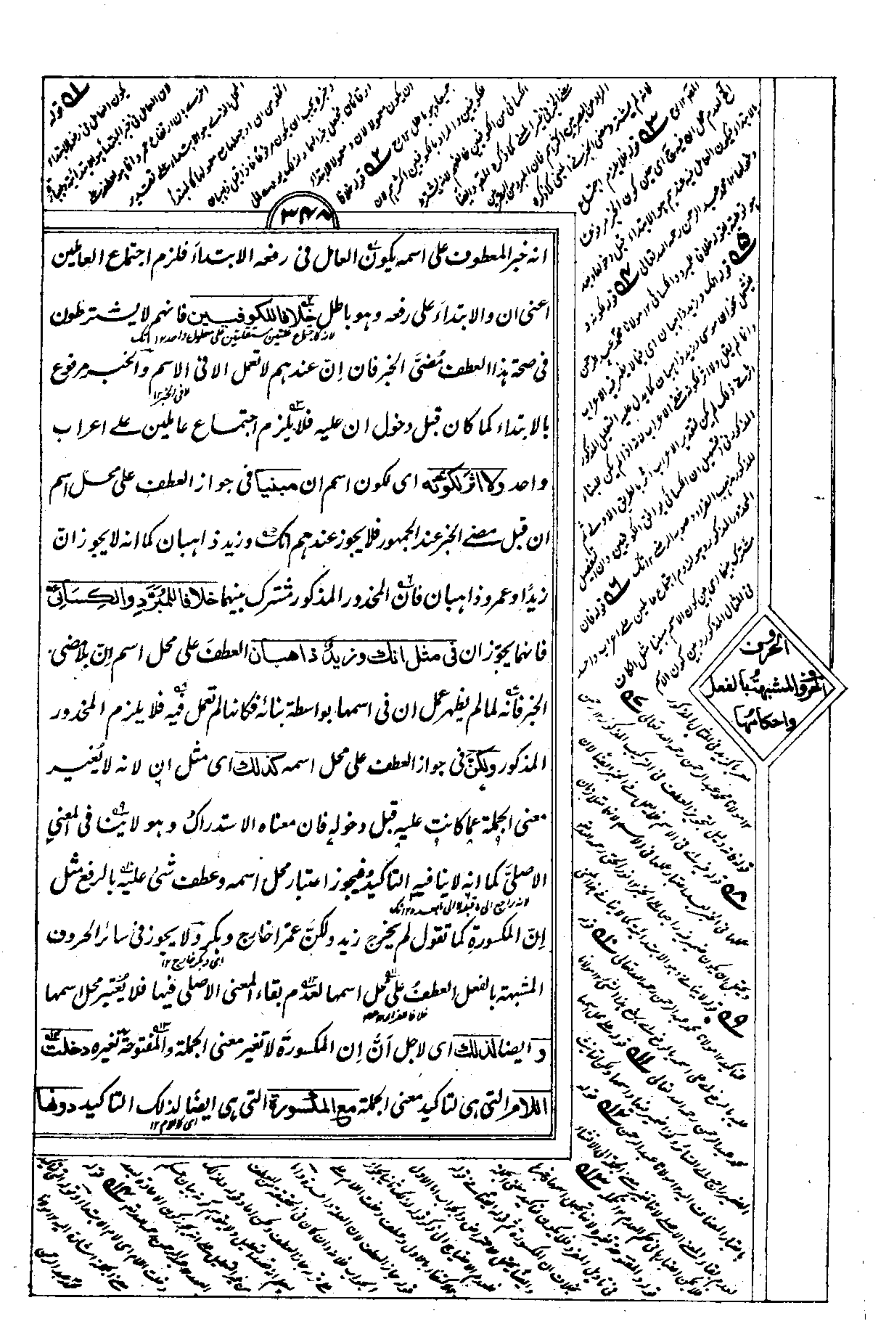


الفتح والكسر في انّ الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت أرى زيدًا كما قيل سيّدًا * اذا انه عبد القفا واللهازم * وقوله أُرى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدًا مفعوله الثاني وسيدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبًا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

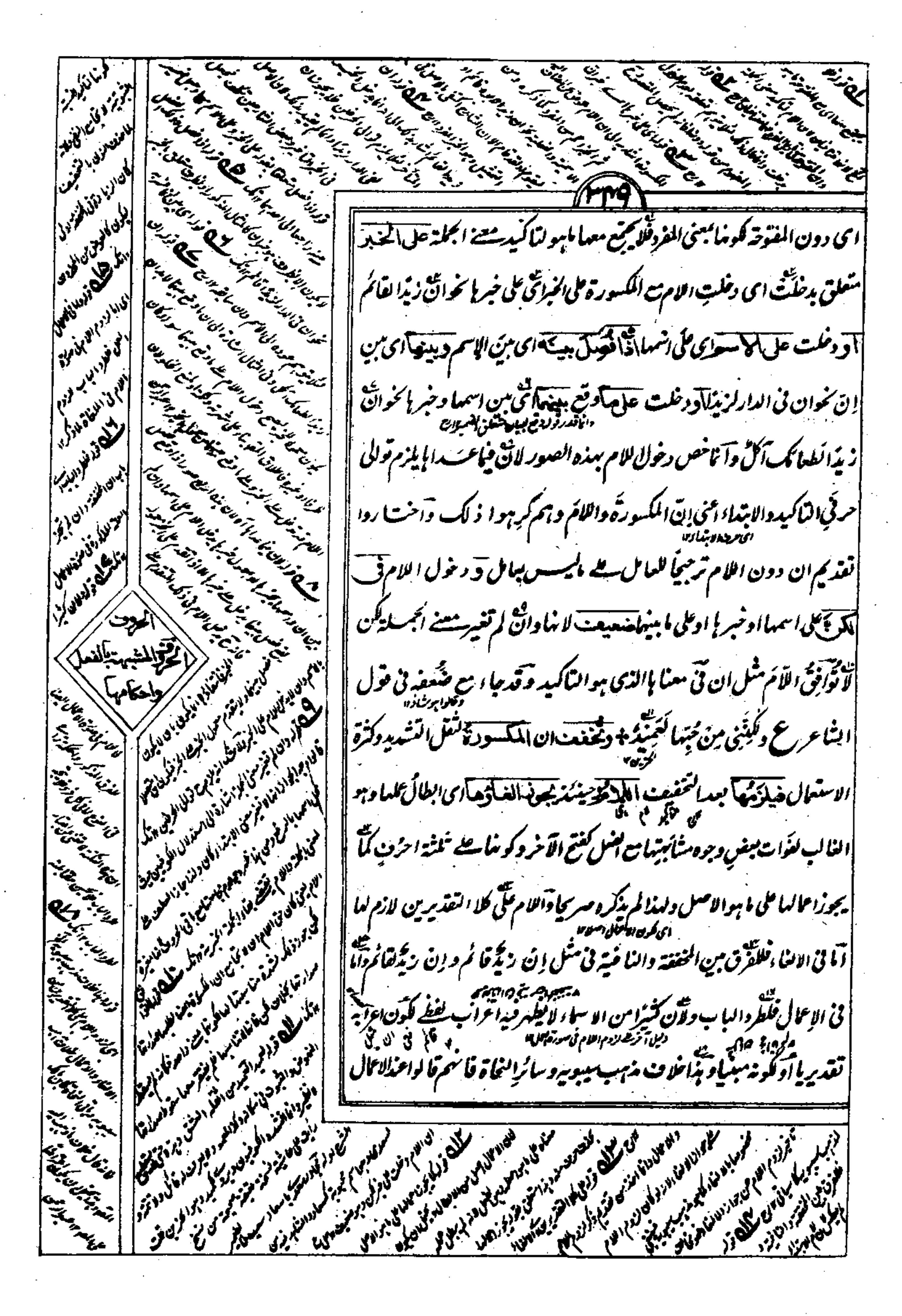
اعنی الحمد قول خاص ولیس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدریۃ کان
حاصل المعنی اوّل اقوالی تعیین الفتح لان اول الاقوال ہو المعنی المصدری الذی
ہو معنی انّ المفتوحۃ مع جملتہا لانّہ ہو من جنس المقول وکذلک ای ولاجل انّ
انّ المکسورۃ لاتغیّر معنے الجملۃ کان اسمہا المنصوب فی محل الرفع لانہا فی حکم
العدم اذ فائدتہا التاکید فقط جاز العطف علی اسم انّ المکسورۃ من جہۃ
انہ فی محل الرفع سواء کانت المکسورۃ مکسورۃ لفظاً وحکماً بالرفع بان تکون
المفتوحۃ فی حکم المکسورۃ کما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زیداً قائم وعمرو وعلمت
انّ زیداً قائم وعمرو فانّ فی ہذا المثال وان کانت مفتوحۃ لفظاً فی مکسورۃ حکماً
حیث تکون مع ما عملت فیہ بتاویل الجملۃ فصح ان یرفع المعطوف علی اسمہا حملاً
علی محلہ دون انّ المفتوحۃ فانہ لم یجز العطف علی محل اسمہا بالرفع فانہا لمّا
غیرت معنی الجملۃ لا یصح فرض عدمہا ویشترط فی العطف علی اسم انّ المکسورۃ
بالرفع مضی الخبر ای ذکر خبرہا قبل المعطوف لفظاً مثل انّ زیداً قائم وعمرو او تقدیراً
مثل ان زیداً وعمرو قائم ای انّ زیداً قائم وعمرو قائم لانہ لو لم یمض قبلہ لا لفظاً
ولا تقدیراً لزم اجتماع عاملین علی اعراب واحد مثل ان زیداً وعمرو
ذاہبان فانہ لاشک ان ذاہبان خبر عن کل من المعطوف والمعطوف علیہ
فمن حیث انہ خبر عن اسم انّ یکون العامل فی رفعہ انّ ومن حیث

الحروف
الحروف المشبہۃ بالفعل
واحکامہا



انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان إن عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا او عمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شىء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان إن المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها



اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو انّ زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين انّ نحو انّ فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو انّ زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لانّ فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى انّ المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكنّ على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ع ولكننى من حبها لعميد ❊ وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها



الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال
المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن و
اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها
على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر
شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما + وجبت عليك عقوبة المتعمد + وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر
ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في
الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في
الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخلا فعليا على المبتدأ او الخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاز في المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني ✽ فراقك لم ابخل وانت صديق ✽ ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ✽ ان سوف يأتي كل ما قدرا ✽ او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة و المصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسها على الصحيح حملا



الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب مذهب الخليل انما مركبة من الكاف وان المكسورة
وصل كان زيدا ان الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة
انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف
اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر
كقول الشاعر شعر ونحر مشرق اللون + كان ثدياه حقان + وان اعملتها قلت كان
ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت اذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عند بعضهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان
المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون
ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ وتتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري
هو المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

لفظًا ومعنًى فأُجرِيَتْ مُجراها بخلاف اِن وَاَن المخففتين فانه ليس لهما ما أُجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالهما قياسًا على اَخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدًا **ويعوضهما** مشددة او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر

وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدًا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا **بنصب المعمولين** بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدًا قائمًا اي اتمناه كائنًا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر

يا ليتَ اَيّامَ الصِّبا رواجعا ✽ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة **ولعل للترجي** اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول **وشذ الجر بها** اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك **شعر**

وداعٍ دعا يا مَن يُجيبُ الى النَّدى ✽ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ✽ فقلتُ ادعُ اخرى وَارفعِ الصَّوتَ دَعوةً ✽ لَعَلَّ ابي المِغوارِ منك قريب ✽ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورًا في موضع آخر فالشاعر حكاه على

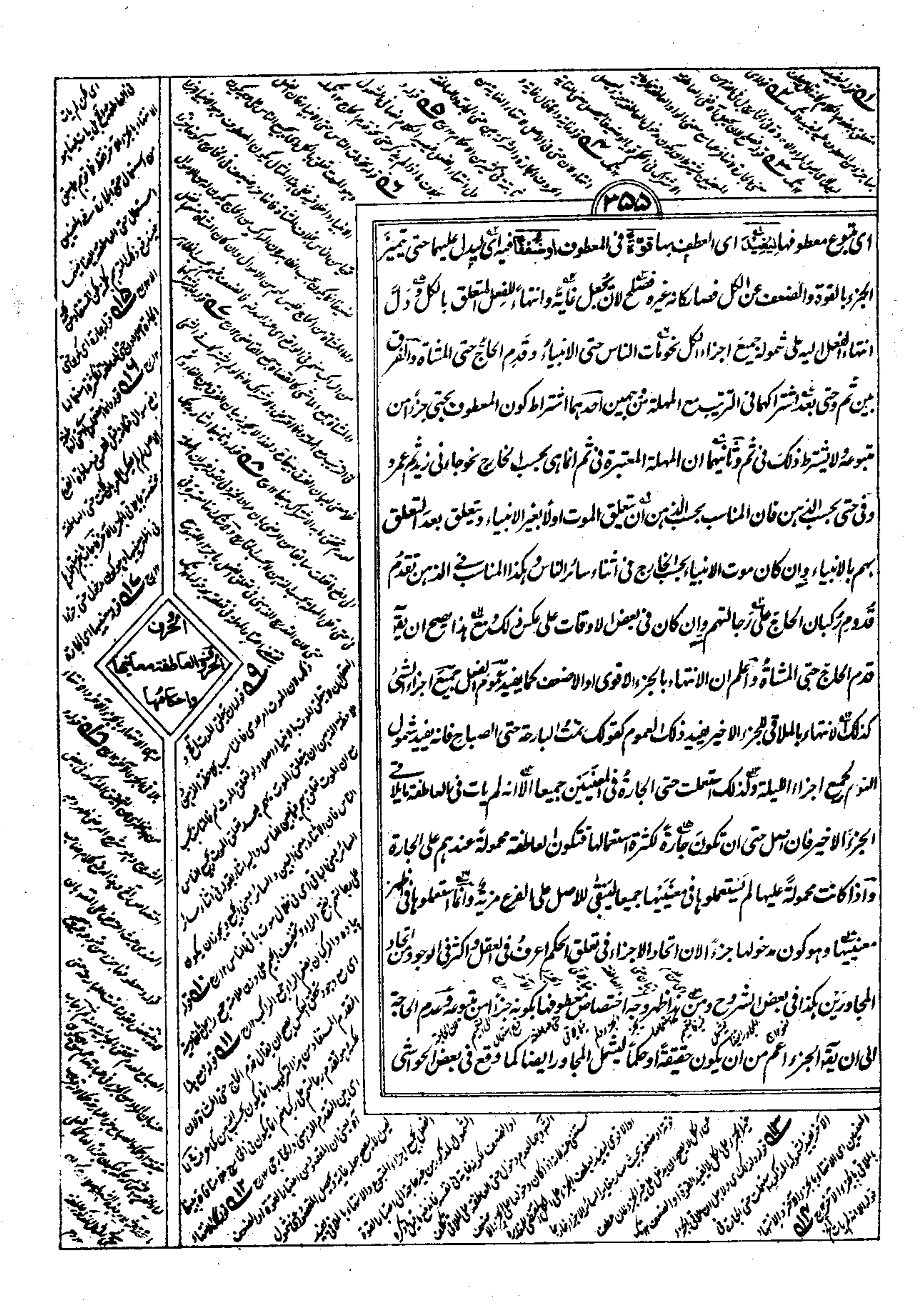
الحروف
الحروف المشبهة بالفعل
واحكامها



ماكان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فعيب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة ومعانيها واحكامها

الحروف العاطفة فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط ما قبلها وبدل الغلط من هذا غير فصيح وانما هى فصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة لكن المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه



اى مجموع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق بالكل ودال انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه لا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان قيل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى

الحروف الجارة والعاطفة معا واحكامها



الحروف العاطفة معانيها واحكامها

واَوْ واِمّا واَمْ كلٌّ من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهمًا اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا اَوْ كَفُوْرًا لكلٍ من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وامِ المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر تلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثَمّ اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب اَرَأيت زيدًا ام عمرًا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدًا رايت ام عمرًا احسن وافصح وح يكون تركيب اَرأيت زيدًا ام عمرًا حسنًا فصيحًا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطّه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرًا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثَمّ اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واِمّا مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيدٌ او عمرٌو واجاءك اما زيدٌ واما عمرٌو فانه يصح جوابهما بلا ونعم

لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لانها لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف ثلثة لاحدهما معينًا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب

الحروف
حروف التنبيه الفاظها واحكامها



عن شئ مما يُلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم وأما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يَغفُل المخاطب عن الاشارة التي لا تعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وأيا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب له الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى وإي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وإن بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا في جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد أليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا

الحروف
حروف النداء والايجاب
احكامها

عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن

لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى اَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلٰى اي

بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب

اقام زيد بلى قام زيد واي اثباتك بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة

بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم

وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم

فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي

وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وانّ تصديق للمخبر وفي بعض النسخ

تصديق الخبر كقولك اجل او جير او انّ لمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وقد جاء

انّ لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انّ و

راكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر

ليت شعري هل للمحب شفاء ۞ من جوى حبهن انّ اللقاء ۞ اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في

هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت

هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل

المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية و

اما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس اما الفائدة اللفظية

الحروف
حروف الزيادة والفاظها واحكامها

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه إنْ وأنْ مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما إن رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلت اي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظر ما إن جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لمّا نحو لمّا إن قام زيد قمت وأنْ بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيرا نحو فلمّا أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو ع كأن ظبية تعطوا الى ناضر السلم + على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب ذهب ومع أيّ نحو أيّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع إن نحو إمّا ترينّ من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعمّا قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايّما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

الحروف
حروف الزيادة والفاظها واحكامها

اَنِ المصدريۃ نحو قولہ تعالی مَا مَنَعَكَ اَنْ لَا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُكَ ای اَن تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لَا اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ وَلَا اُقْسِمُ بِهٰذَا الْبَلَدِ والسر فی زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيبرز لذلك فی صورة نفی القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع فی بِئرِ لَا حُورٍ سَرٰى وَمَا شَعَرْ ای فی بئر حور والحور الهلكة جمع حائر ای هالك من حار ای هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير ای فی تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنی زيد ای ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه ای مات وَاَنْ وهی ای اَن مختصة بما فی معنى القول ای بفعل متقرر فی معنى القول تقرر المظروف فی الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فی معنى القول فهی لا تفسر فی الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وَنَادَيْنٰهُ اَنْ يّٰۤاِبْرٰهِيْمُ فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر ای ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه اَنْ اِيت ای كتبت اليه شيئا هو ايت فاَنْ حرف دال على اَنّ ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ اِلَّا مَاۤ اَمَرْتَنِیْ بِهٖۤ اَنِ اعْبُدُوا اللّٰهَ فقوله اَنِ عبدوا الله تفسير للضمير فی به وفی امرت معنى القول وليس تفسيرا لما فی قوله ما امرتنی لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اِذْ اَوْحَيْنَاۤ اِلٰى

الحروف
حرفا التفسير ألفاظهما واحكامهما

أَنَّكَ مَا يُوحَىٰ أَنِ اقْذِفِيهِ فقوله أن اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر

لأوحينا حروف المصدر ما وأَنِ المفتوحة المخففة وأَنَّ المفتوحة المشددة فالاولان

اى ما وأَن المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية

فتجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برحبها

بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما

المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو

الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وأَنَّ

المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية

والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزأيها وتجعلها فى تأويل المفرد الذى هو مصدر

خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد

فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا

والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر

لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض

النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته

وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها

فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض

الحروف حروف المصدر والتحضيض واحكامها

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

الحروف
حرف التوقع وحرفا الاستفهام

حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مسندا متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما انت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فهنا اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان

تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما

كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت

الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى

التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا

ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول

اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب

زيدا لان هل فى هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير

مستحسن منك بل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول

ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين

تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب و

اليق ووضع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب

عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام

عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان

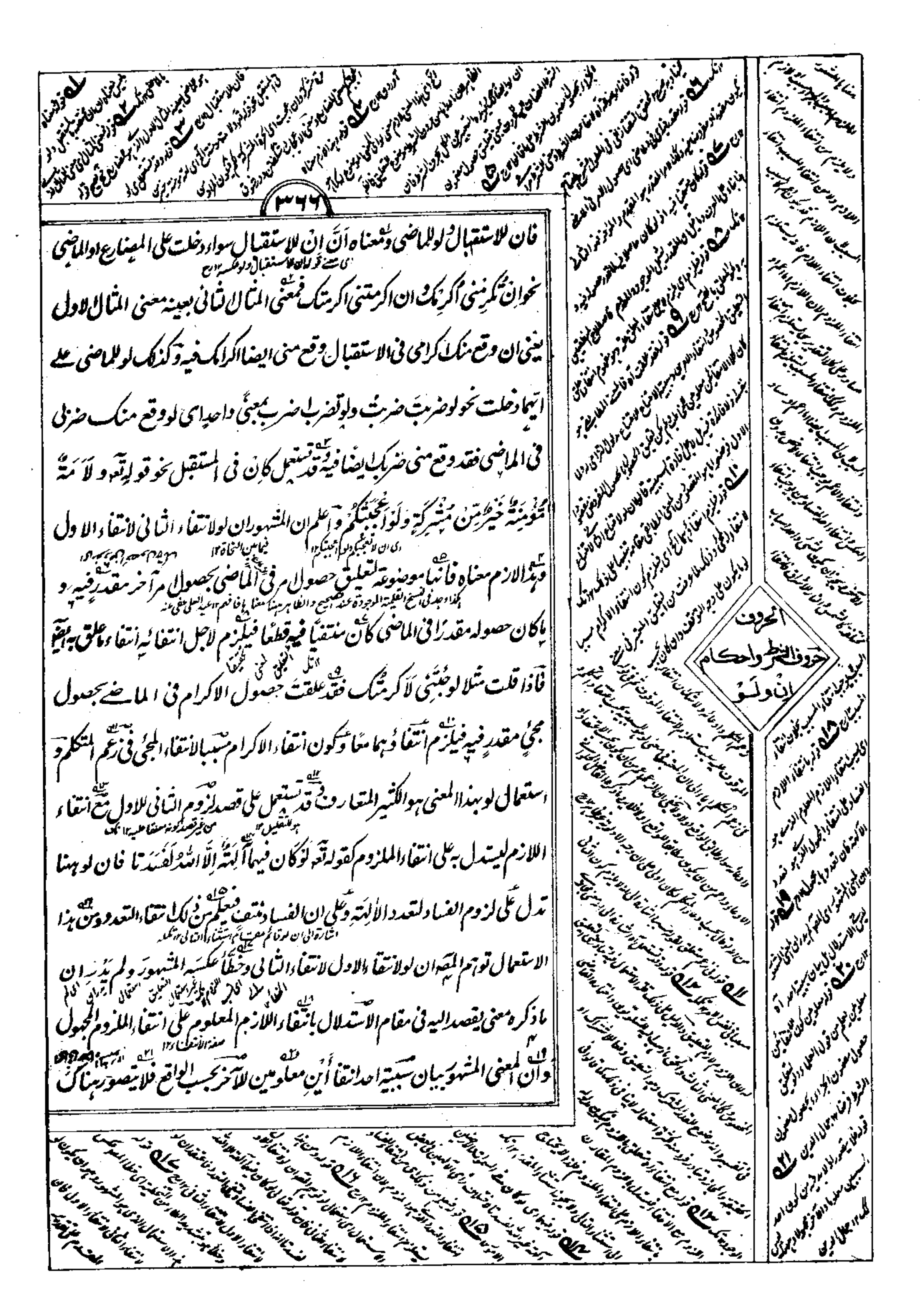
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة

فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال

وان دخلت على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخلت على المستقبل وفى بعض النسخ

الحروف

حروف الشرط الفاظها واحكامها



فان للاستقبال ولو للماضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى و لَاَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَّلَوْ اَعْجَبَتْكُمْ واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لَوْ كَانَ فِيْهِمَآ اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور ههنا

الحروف
حروف الشرط واحكام
اِنْ ولَوْ

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون الخ وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فى لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل

المحروف
حروف الشرط واحكام
ان ولو

الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا ومعنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

بيان حروف الشرط واحكام القسم



على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا تيتك وانما اوردفي هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف من اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل به بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كالملفظ اي كالتلفظ به ومقدرة كملفوظة في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض لا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

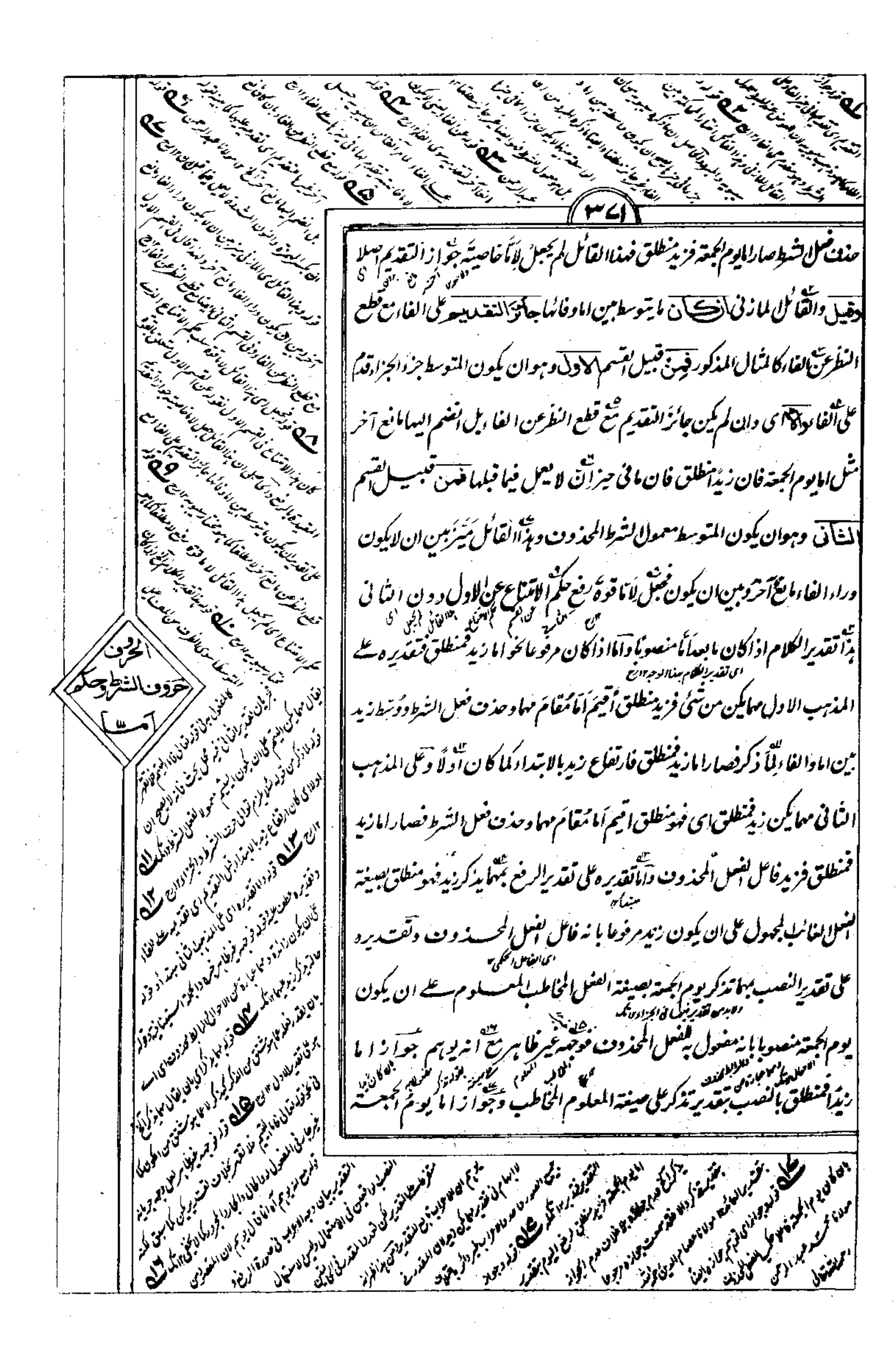
الحروف
حروف الشرط وتقدير القسم بأن



الحروف

حروف الشرط وحكم اما

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني واللازم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصيته جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما



الحروف
حروف الشرط وحكم اما

حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاَمَّا خاصية جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني اذا كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء اقدم
على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر
مثل اما يوم الجمعة فان زيدًا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميّز بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاَمَّا قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق أقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولًا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد
فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما
زيدًا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة



فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول للغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير من الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسالة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة



التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف أتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهتما

التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا إشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادن الاولى وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه او آخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق

التنوين وتعريفه وحكمه

المحروف التنوين وبيان اقسامه

فان المراد تبعيتها حركة الآخر تطفلا لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليست نون نطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على الامكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى

الحرف التنوين وبيان اقسامه

ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لمحل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز ابل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما في قول الشاعر ¶ اقلّي اللوم عاذل والعتابن ¶ وقولي ان اصبت لقد اصابن ¶ فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر ¶ وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ¶ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ¶ فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنوين فقيل المخترقن والخفقن وتسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز



البیت بلحوق ہذا التنوین عن حد الوزن ولہذا یسقط عن المنقطع ولیس للقسم الاول
اسم یختص بہ واعلم ان تنوین الترنم لیس موضوعا بازاء معنی من المعانی بل ہو موضوع
لغرض الترنم لا ان معناہ الترنم کما ان حروف التہجی موضوعۃ لغرض الترکیب لا بازاء
معنی من المعانی ففی عد تنوین الترنم من اقسام الحروف التی ہی من اقسام الکلمۃ المعتبر
فیہا الوضع تساہل وتسامح واما التنوینات الاخر ففی اعتبار الوضع فی بعضہا ایضا تامل

ویحذف ای التنوین وجوبا من العلم حال کونہ موصوفا بابن حال کون الابن مضافا الی
علم آخر نحو جاءنی زید بن عمرو وذلک لکثرۃ استعمال ابن بین علمین احدہما موصوف
بہ والآخر مضاف الیہ فیطلب التخفیف لفظا بحذف التنوین من موصوفہ وخطا
بحذف الف ابن وکذلک قولہم ہذا فلان بن فلان لانہ کنایۃ عن العلم ویعلم منہ انہ
اذا کان صفۃ لغیر العلم او کان مضافا الی غیر العلم نحو جاءنی رجل ابن زید وزید ابن عالم
لم یحذف التنوین من اللفظ والف ابن من الخط لقلۃ الاستعمال ویعلم من قولہ موصوفا
انہ لا یحذف اذا لم یکن الابن صفۃ نحو زید ابن عمرو وعلی ان یکون ابن عمرو خبرا عن زید و
حکم الابنۃ حکم الابن فی جمیع ما ذکرنا الا فی حذف ہمزتہا فانہا لا تحذف حینما کانت لئلا
یلتبس ببنت فی مثل ہذہ ہند ابنۃ عاصم

الحرف: نون التاکید وبیان قسمیہا

نون التاکید قسمان خفیفۃ ساکنۃ لانہا مبنیۃ
والاصل فی البناء السکون ومشددۃ مفتوحۃ لثقلہا وخفۃ الفتح مع غیر الالف ای غیر الف
التثنیۃ نحو اضربان والف الجمع ای الالف الفاصل بین نون جمع المؤنث والنون المشددۃ نحو



الحروف
نون التاكيد اختصاصها ولزومها

اضربنان فانا تكره مشابهتها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهى نحو لا تضربنّ
والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلّت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب
وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه
المثبت لان القسم محل التاكيد فكره هو ان يؤكد والفعل بما هو منفصل عنه وهو القسم من غير ان
يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة
نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما
تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا
ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير
المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء



بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش

الحروف نون التاكيد واحكام قسميها



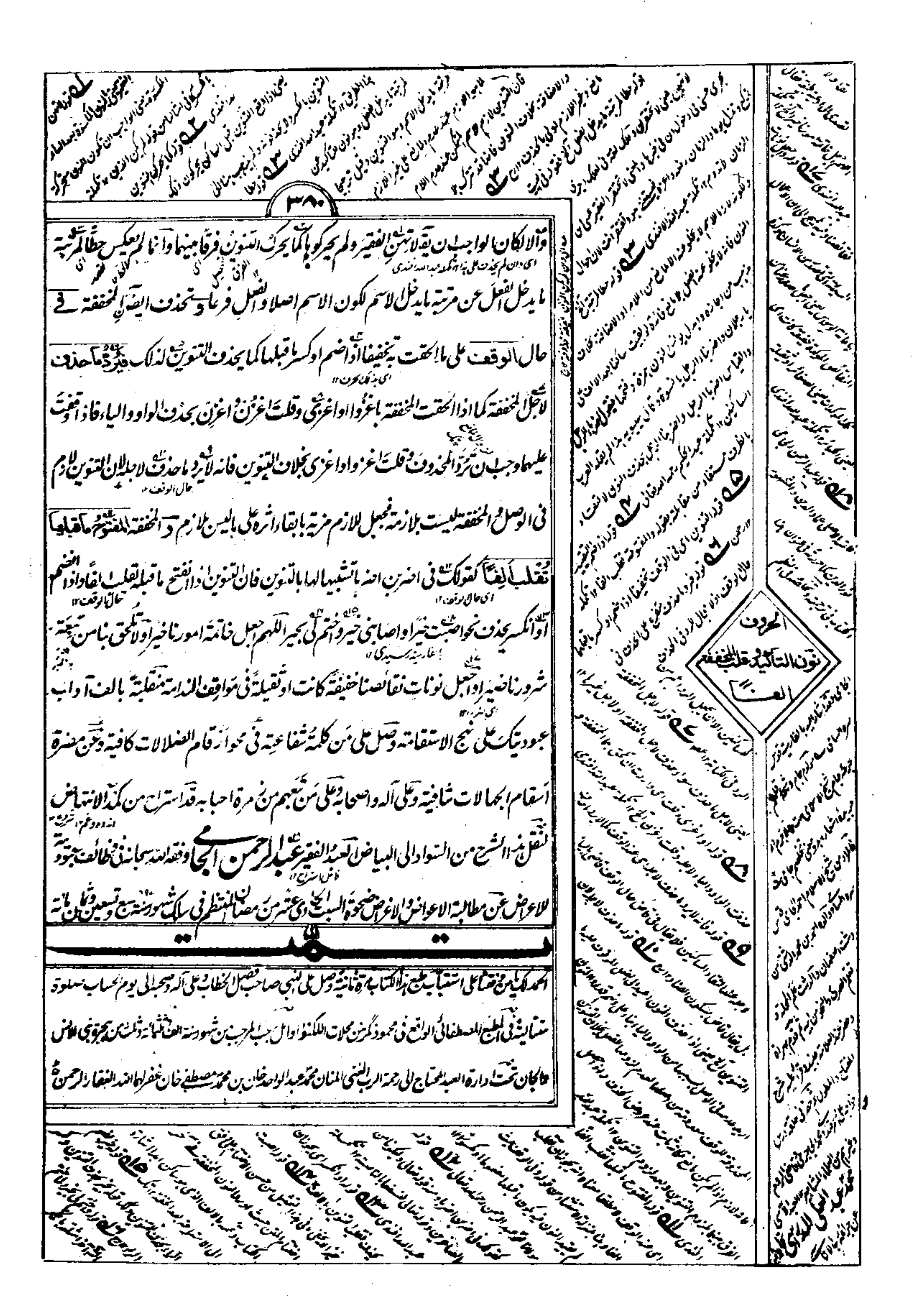
وَارمِی الغَرضَ و تضم الواوَ المفتوحَ ماقبلها نحو اخشَوُنَّ کما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشَوُا الرجلَ و تکسر الیاءَ المفتوحَ ماقبلها کما کسرتها مع المنفصلة تقول اخشَیِنَّ کاخشَیِ الرجلَ فان لم یکن ای الضمیر البارز وهو فی الواحد المذکر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فکالمتصل ای فالنون کالکلمة المتصلة و یعنی بها الف التثنیة تقول اغزُونَّ وارمِیَنَّ واخشَیَنَّ برد اللامات وفتحها کما قلت اغزُوَا وارمِیا واخشَیا

ومن ثَمَّ ای لاجل ان مع غیر الضمیر البارز کالمتصل و مع الضمیر البارز کالمنفصل قیل هل تَرَیَنَّ فی هل تری کما یقال تریانِ هذا مثال لغیر البارز الذی تحرکت لامه بالفتح کما تفتح مع المتصل و هل تَرَوُنَّ فی هل تَرَوْنَ باسقاط نون الجمع والحاقِ نون التاکید وضم الواو کضمها فی لم تروا القوم هذا مثال لما فیه ضمیر بارز یضم لاجل النون و هل تَرَیِنَّ فی هل تَرَیْنَ باثبات الیاء وکسرها کما یقال لم تَرَیِ الناس هذا مثال لما فیه بارز یکسر لاجل النون و اغزُوَنَّ عطف علی هل تَرَیَنَّ لا علی تَرَیَنَّ ای ومن ثَمَّ قیل اغزُوَنَّ برد الواو المحذوفة کما ترد مع ضمیر التثنیة فی اغزُوَا

و اغزُنَّ فی اغزُوا بحذف الواو المضموم ماقبلها کما قیل اغزُوا القوم و اغزِنَّ فی اغزِی بحذف الیاء المکسور ماقبلها کاغزِی القوم وهذه الامثلة وقعت علی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف بعضها لما هو مع الضمیر البارز کالمنفصل وبعضها لما هو مع غیر الضمیر البارز کالمتصل کما اشرنا الیه

و النون المخففة تحذف للساکن ای لالتقائها الساکن المذکور بعدها وفی بعض النسخ للساکنین ای لالتقاء الساکنین کقول الشاعر شعر لا تُهِینَ الفقیرَ علّکَ اَنْ + تَرکَعَ یوماً وَ الدَّهرُ قد رَفَعَه + ای لا تُهِینَنْ حذفت النون المخففة لالتقائها اللامَ الساکنةَ التی بعدها وابقیت فتحة ماقبلها لتدل علیها

الحرف
نون التاکید واحکام
قسمیها



والا لكان الواجب ان يقال اضربن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا حذفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم وفي المخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله انقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير **عبد الرحمن الجامي** وفقه الله سبحانه لخالف جوده لا لاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

تمت

الحمد لله الذي من فضله تعالى استتب طبع هذا الكتاب مرة ثانية وصل على النبي صاحب فصل الخطاب وعلى آله وصحبه الى يوم الحساب صلوة متناهية في المطبع المصطفائي الواقع في محمود نگر من محلات اللكنؤ اوائل رجب المرجب من شهور سنة الف ومائتين وثلث من هجرة نبي الانس والجان تحت ادارة العبد المحتاج الى رحمة الرب الغني المنان محمد عبد الواحد خان بن محمد مصطفى خان غفر لهما الله الغفار الرحمن